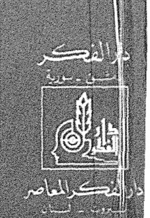


المرأة والدين والأخلاق

الدكتورة
نوال السعداوي

الدكتورة
هبة رؤوف عزت



د. نوال السعداوي

- بكالوريس الطب والجراحة جامعة القاهرة ١٩٥٥م.
- ماجستير الطب ـ جامعة كولومبيا ـ نيويورك ١٩٦٥م.
- دراسة علمية ميدانية في الطب النفسي ـ جامعة عين شمس القاهرة.
- تتقن الفرنسية والإنجليزية.
- لها عدد من المؤلفات منها:
- المرأة والجنس
- الأنثى هي الأصل
- الوجه العاري
- معركة جديدة في قضية المرأة.
- المرأة والصراع النفسي
- مذكرات طبية
- سقوط الإمام

هبة رؤوف عزت

- تولد ١٩٦٥/٦/٢٥م ـ مصر
- بكالوريوس العلوم السياسية تقدير ممتاز مع مرتبة الشرف ـ جامعة القاهرة ـ مايو ١٩٨٧م.
- ماجستير العلوم السياسية بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف ـ جامعة القاهرة ـ ديسمبر ١٩٩٢م.
- مسجلة لدرجة الدكتوراة في موضوع: ((المواطنة: دراسة تطور المفهوم في الفكر الليبرالي)).
- معيدة ثم مدرّسة مساعدة علوم سياسية ـ جامعة القاهرة (١٩٨٧م ـ حتى الآن).
- باحث زائر بمركز دراسات الديمقراطية بجامعة وستمنستر ـ لندن ـ ١٩٩٥م/ ١٩٩٦م.
- باحث زائر بمركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية ١٩٩٨م.
- باحث في مشروعات المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن (فرع القاهرة):
- كتاب التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد ١٩٩٢م ـ ١٩٩٣م.
- باحث مشارك بموسوعة العلوم السياسية/جامعة الكويت (الصادرة ١٩٩٥م) بخمسة مداخل حول الفكر الإسلامي.
- باحث مشارك في العديد من الكتب المتخصصة والمجلات والدوريات والكتب المحررة بالعربية والإنجليزية.



المرأة والدين والأخلاق

الدكتورة نوال السعداوي

الدكتورة هبة رؤوف عزت

المرأة والدين والأخلاق



الرقم الاصطلاحي للسلسلة: ٣٠٤٥
الرقم الاصطلاحي للحلقة: ١٤١٨,٠٣١
الرقم الدولي للسلسلة: ISBN: 1-57547-447-6
الرقم الدولي للحلقة: ISBN: 1-57547-844-7
الرقم الموضوعي: ٣٠١
الموضوع: مشكلات الحضارة
السلسلة: حوارات لقرن جديد
العنوان: المرأة والدين والأخلاق
التأليف: د. نوال السعداوي — د. هبة رؤوف عزت
الصف التصويري: دار الفكر — دمشق
التنفيذ الطباعي: مطبعة سيكو — بيروت
عدد الصفحات: ٣٢٠ صفحة
قياس الصفحة: ١٤ × ٢٠سم
عدد النسخ: ٣٠٠٠

دار الفكر بدمشق
برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد
ص.ب: (٩٦٢) دمشق–سورية
فاكس: ٢٢٣٩٧١٦
هاتف: ٢٢٣٩٧١٧ — ٢٢١١١٦٦
Htpp://www.fikr.com
e-mail: info@fikr.com

الطبعة الأولى

رجب: ١٤٢١هـ
تشرين أول (أكتوبر) ٢٠٠٠م

المحتوى

كلمة للناشر

بعد ثلاث عشرة حلقة من الحوارات، تناولت موضوعات فكرية ساخنة، تنعطف السلسلة نحو موضوع المرأة، وهو محور هام، لم نؤخره إهمالاً له أو تهويناً من شأنه.. إنما هي ضرورات البحث وصعوبات التأليف والتوليف.

فما تلقاه المرأة من اهتمام محلي قومي وعالمي دولي، لا يمكن تجاهله. وما تعانيه من مظالم اجتماعية وسياسية، ومن دونية وتمييز، لا يجوز إغفاله.

ما مشكلة المرأة؟! ما جذورها التاريخية وما عوامل استمرارها؟!

الأديان! الأعراف! التقاليد! العادات؟!!

من جمد الأديان، وقد جاءت بالتغيير ومن أجل التغيير؟! ومن رسخ العادات والأعراف والتقاليد؟!

هل كان الرجل وراء ذلك كله، يستأثر بالحقوق وينعم بها، ويملي على المرأة الواجبات فتشقى بها في مجتمع ذكوري؟!

هل كان للفوارق البيولوجية دور في فصل مجال عمل المرأة عن مجال عمل الرجل، وتفضيله عليها؟!

هل أسهم الدين في تردي أحوال المرأة، أم كان هو الذي أنصفها وانتصر لها، وأعلى مكانتها وبيَّن حقوقها، وساعدها على نيلها، وأفسح الطريق أمامها للتخلص من مظالمها والتحرر من قيود عبوديتها؟!

لماذا ظلت المرأة ـ في نظر المجتمع ـ مصدراً للفتن والآثام، وخطراً على الدين والأخلاق، تحمل من المسؤولية عن الخطيئة فوق ما يحمله الرجل، على الرغم من اشتراكهما فيها؟!

لقد تعودنا أن ننظر إلى الأمور بعين واحدة؛ عينِ الرضا أو عينِ السخط.

لكن دار الفكر في مشروعها الثقافي هذا، أرادت أن تفسح المجال واسعاً بكل تكافؤ أمام العينين كلتيهما، وأن تكتفي من المواجهة بتعقيب واحد من كل منهما، تجنباً للإثارة وردود الأفعال الآنية.

ومهما تشبث كل من المتحاورَيْن بموقفه، وعجز عن التقدم خطوة نحو الآخر، فحسب دار الفكر أن تبسط الموضوع أمام القارئ من وجهتي نظر مختلفتين، واثقة من أنه سيكون الأقدر على التحديق فيه بالعينين كلتيهما؛ يلتقط بإحداهما ما فاته التقاطه بالأخرى، ثم يحلل ويوازن ويستخلص.

وللقارئ عند دار الفكر مكانة سامية، فهو الحكم، وما هذي الحوارات غير تمرينات فكرية تقدمها له، ويسعدها إدامته لممارستها، لكي تحافظ واعيته على حيويتها، وتتنامى قدرته على استيلاد الأفكار.

الدكتورة نوال السعداوي

عن المرأة والدين والأخلاق

عن المرأة والدين والأخلاق

د. نوال السعداوي

يتناول هذا البحث قضية المرأة العربية في علاقتها بقضايا المجتمع الأخرى، ومنها الدين والأخلاق والسياسة والتاريخ والفلسفة والاقتصاد والطب الجسدي والنفسي.

لقد أصبحت قضية المرأة علماً يدرس في جامعات العالم مثل العلوم الأخرى، إلا أن علوم المرأة تمتاز من غيرها في أنها تربط بين المجالات المختلفة في الحياة العامة والخاصة، تربط بين علم الجنس وعلم الاقتصاد بمثل ما تربط بين السياسة الدولية والسياسة المحلية، بمثل ما تربط بين قوانين العمل وقوانين الزواج والطلاق والنسب.

ويكشف علم التاريخ عن الأسباب السياسية والاجتماعية التي أدت إلى عزل النساء عن الحياة العامة وإدراجهن مع العبيد والماشية ضمن الأشياء التي يمتلكها الرجل صاحب السلطة في الأسرة. ويكشف علم السياسة أن العبيد أو النساء لا يمكن أن يتحرروا دون الوعي الصحيح، والتنظيم السياسي القوي السليم.

١ – عن صعوبة هذا البحث:

ربما لا يبدو هذا البحث لأغلب الأكاديميين بحثاً بالمعنى السائد أو الشكل المألوف للبحوث العلمية؛ لأنه يزيل الفواصل بين الخاص والعام وبين الجنس والسياسة، والدين والأخلاق، وبين العلم والفن، إلا أنه يبدو مألوفاً لمن قرأ بحوثي المنشورة على مدى نصف القرن الماضي، والتي تعرضتُ فيها لقضايا النساء والرجال في بلادنا العربية، وعلاقتي بها قديماً منذ الطفولة.

منذ دخلت المدرسة الابتدائية وشطب المدرسون على اسم أمي الذي كتبته إلى جوار اسمي فوق كراسي، وكتبوا اسم أبي. منذ فرق المدرسون بيني وبين زميلتي في الفصل لأنها قبطية وأنا مسلمة، منذ فصلوا بيني وبين أخي لأنه ولد وأنا بنت، منذ ميَّزوا ابنة المأمور عن بقية التلميذات لأن أباها يملك السلطة.

منذ ذلك الوقت بدأت أحلم بعالم آخر لا يشطب فيه أحدٌ على أسماء الأمهات، ولا أحد يسألني من أبوك؟ وما دينك؟ وما جنسك؟ أو جنسيتك، أو غيرها من الأسئلة التي لا نكف عن سماعها منذ أن نولد حتى نموت.

ومنذ أن قطع الموسى جزءاً من جسدي وأنا طفلة تحت اسم الدين أو الأخلاق، ومنذ سمعت صراخ أخي الأصغر حين كان الموسى يقطع في جسده وعمره ثمانية أيام تحت اسم الدين أو

الطهارة، ومنذ أشعلت ابنة الجيران النار في نفسها وماتت محترقة، لأن رجلاً خدعها، والخادمة الصغيرة التي ألقت نفسها في مياه النيل؛ لأنها حملت سفاحاً، والفتاة في الخامسة عشر من عمرها التي قتلها أبوها في الصعيد؛ لأنها لم تنزف ليلة الزفاف.

حوادث متعددة من هذا النوع نشهدها منذ أن نولد حتى نموت، تحدث تحت اسم الدين والأخلاق في معظم الأحيان.

منذ الطفولة وأنا أشكُّ في عدالة هذه القيم السائدة التي تقطع في أجساد الأطفال والبنات الصغيرات دون ذنب، ضحايا الاغتصاب، والكذب، أو الحب، يتغنى المجتمع ليل نهار بالحب، وإن وقعت فتاة صغيرة في هذا الحب تربص بها المجتمع ذاته دون أن يطرف له جفن.

بعد أن كبرت وازداد وعيي بدأت أدرك الصلة الوثيقة بين الدين المقدس والسلطة المقدسة في الدولة والعائلة.

منذ منتصف القرن العشرين وأنا أكتب من أجل إنقاذ أجساد الأطفال البريئة من الموسى في يد الدايات، والأطباء، حلاقي الصحة. كان اهتمامي يتجه أكثر نحو إنقاذ أجساد البنات وعقولهن، وهذا أمر طبيعي، لأنني امرأة وطبيبة عشت بجسدي وعقلي مآسي النساء، خاصة الفقيرات منهن، فقد جئت من قرية فقيرة في دلتا النيل، وتخرجت في كلية الطب على الرغم من كل

العقبات، واشتغلت طبيبة في القرية والمدينة، لكل هذه الأسباب عرفت معنى هذه الأمراض المزمنة في بلادنا (المرض والفقر والجهل)، وكشفت الكثير من الأمراض الجسدية والنفسية والاجتماعية التي تعاني منها النساء والفقراء، وكان لا بد أن أكتب وأنقل إلى الناس ما عرفت.

إن أول خطوة لعلاج المرض أو المشكلة هو الكشف عن أسبابها الحقيقية في تاريخ الفرد والجماعة. أصبح لدراسة التاريخ دور هام لإدراك الترابط بين الأمراض الجسدية والنفسية والأمراض الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلاقة كل ذلك بالموروث المقدس الذي يتغلغل إلى أعماق العقل والجسد والروح، فيفصل بين الثلاثة، يمزق الإنسان المتكامل الكيان الواحد إلى ثلاثة أجزاء متنافرة متصارعة، تحت اسم الجسد والعقل والروح، يندرج كل منها تحت فرع من العلوم فينفصل عن الفرع الآخر، تدخل الروح تحت علم الدين أو اللاهوت أو الروحانيات والأخلاقيات، ويدخل الجسد تحت علم الطب أو البيولوجي أو الفسيولوجي أو التشريح وعلم الأمراض، ويدخل العقل تحت تخصص آخر هو الطب النفسي أو الأمراض النفسية والعقلية، وينفصل كل ذلك عن الأمراض الاجتماعية أو السياسية التي ينتج عنها (الفقر) أو (البطالة) أو (الحروب الاقتصادية والعسكرية) وغيرها مما يشكل

أهم الأسباب التي تعرض أجسام الناس وعقولهم وأرواحهم للأمراض والمشكلات على اختلاف أنواعها.

من أهم العقبات أمام الباحثين والباحثات في أي مجال من العلوم الطبيعية أو الإنسانية، هو هذا الفصل بين ما نسميه علوماً طبيعية (كالطب والفلك، والفيزياء والكيمياء، وغيرها) وبين ما نسميه علوماً إنسانية (كالدين والفلسفة والتاريخ والأدب، وغيرها...). لم تعد الرؤية الشاملة للكيان الكلي للإنسان (الرجل أو المرأة) متاحة للباحثين والباحثات.

لقد ارتبطت كلمة (الروح) في أعماق عقولنا وأجسامنا منذ الطفولة بالمقدس الأعلى، بالقوة الرهيبة في السماء، أو ما درجنا على تسميتها (الإله) وهي منطقة محظورة محاطة بالخوف والرهبة، وعدم المعرفة، فهي من اختصاص الآلهة، أو الإله، أو المقدس.

لا تسعى التربية في بيوتنا أو مدارسنا إلى إنتاج الشعب الشجاع القادر على تجاوز الحدود التي يفرضها المقدس في الدين، أو المقدس في الدولة والعائلة. بل العكس تقوم التربية في البيوت والمدارس والجامعات على ترسيخ الخوف من المقدس الديني والمقدس السياسي في آن واحد. لكن المقدس لا يكون مقدساً إلا في مواجهة نقيضه الآخر، أو ما نسميه (المدنس)، ومن هنا نشوء كلمة (الشيطان) في علوم الدين أو اللاهوت، أما في العلوم

السياسية فإن كلمة (المعارضة) أو (أحزاب المعارضة) هي التي تأخذ دور الشيطان. وهو دور هام بل ضروري لأي سلطة في الدولة، سواء كانت ديموقراطية أو دكتاتورية. في الأنظمة الدكتاتورية يهبط الشيطان أو المعارضة تحت الأرض، في الأحزاب السرية، أو تدخل السجون تحت اسم الخيانة الوطنية أو عدم الشرعية. وفي الأنظمة الديموقراطية تظهر المعارضة على السطح، لكنها تظل محكومة مشلولة الحركة، ويمكن ضربها عند الضرورة كما حدث في مصر خلال سبتمبر (١٩٨١م)، حيث زج أنور السادات بالمعارضة في السجون والمعتقلات.

إن غياب الديموقراطية أو الحرية الحقيقية في حياتنا السياسية من أهم العقبات أمام الباحثين والباحثات في أي مجال من مجالات العلم والمعرفة. هذه المعرفة التي تم تحريمها بوضوح في أول الأديان السماوية وهو الدين اليهودي، وكانت حواء أو المرأة هي التي أكلت الثمرة المحرمة فوق شجرة المعرفة، وتم إدانتها وعقابها، وليست هي وحدها (حواء)، وإنما الجنس كله، أو سلالتها جميعاً بنات حواء.

لقد أصبح الجسد يرمز إلى الجنس المدنس، والشيطان، إلى المرأة ذاتها. أما الروح فهي ترمز إلى المقدس، الجنس الأعلى أو الرجل، الذي يمثل الإله فوق الأرض.

لكن دراسة التاريخ تكشف لنا عن أن هذا الوضع لم يكن هو الوضع الأصلي في الحياة البشرية، وفي مصر القديمة كانت المرأة ترمز إلى الروح المقدسة أو إلى السماء، إذ كانت الإلهة (نوت) هي إلهة السماء، وزوجها (جيب) كان إله الأرض. ربما لهذا السبب نخاطب (الروح) بالمؤنث، ونخاطب السماء بالمؤنث أيضاً، ونخاطب (الشمس) بالمؤنث، وكانت الإلهة إزيس (ابنة نوت) ترمز إلى الشمس، تحمل قرص الشمس فوق رأسها كالتاج، وكانت إزيس ترمز إلى المعرفة والحكمة.

لكن هذه الدراسات التي تبحث في التاريخ البشري عن أصل المقدس أو المدنس ليست موجودة في بلادنا إلا نادراً. فهي محاطة بالخوف من العقاب في الدنيا والآخرة، وقد حاولت الاقتراب منها في بعض مؤلفاتي السابقة، ونالني بسبب ذلك الكثير من الأذى.

ربما كانت الكتابة الأدبية أو القصائد الشعرية أكثر كشفاً لموضوع (المرأة، والدين، والأخلاق) من البحوث العلمية، بسبب المحرمات الدينية من ناحية، ولأن مفهوم (العلم) في بلادنا ظل حبيس العقل الأكاديمي المنفصل عن الجسد والروح، أو ما نسميه الإحساس، أو الشعور، أو الوجدان. لقد تم الفصل بين (الموضوع) وبين الذات، أو ما نسميه (الموضوعية) وبين ما نسميه (الذاتية). ربما لهذا السبب نجد أن أغلب البحوث العلمية جامدة

مملة نظرية مجردة خالية من حرارة الحياة الحقيقية التي يعيشها النساء والرجال كل يوم.

إن مثل هذا البحث عن (المرأة، والدين، والأخلاق) لا يمكن أن يكون بحثاً علمياً ، في نظري، دون أن يتجاوز الحدود المفروضة علينا في البحث الأكاديمي، دون أن يكسر القوالب الجامدة التي توارثناها من الأسلاف، التي تفصل بين حياتنا الخاصة وحياتنا العامة، أو بين الطب والأدب، أو بين العلم والفن.

إن الناس يعيشون حياتهم اليومية بطريقة طبيعية ليس فيها تلك الفواصل النظرية المفروضة في البحوث العلمية.

الناس يعملون ويأكلون ويشربون ويقرؤون ويكتبون ويمارسون الجنس، ويصلون ويصومون ويخضعون للسلطة ، ويتمردون عليها ويكذبون ويصدقون بكيانهم الكلي، دون فاصل بين ما نطلق عليه نظرياً الدين أو الأخلاق، أو الجنس أو السياسة، أو الاقتصاد أو غيرها.

٢- إعادة قراءة التاريخ

يتناول البحث الكلمات الثلاثة: المرأة، الدين، الأخلاق. وهل هناك كلمات تثير الجدل والخلاف الذي قد يصل أحياناً إلى القتل أو التهديد بالقتل، أكثر من هذه الكلمات الثلاث؟

في بلادنا العربية وفي بلاد العالم شرقاً وغرباً، تتسربل هذه الكلمات داخل رموز أو مفاهيم أو محظورات أو محرمات مختلفة الأنواع والأشكال، تعود في التاريخ البشري إلى أصل واحد، أو فلسفة توارثتها الأجيال البشرية المتعاقبة عبر الخلايا أو الجينات المادية والعقلية، تسمى في الطب حاملات الوراثة، وتشمل الذاكرة الجماعية التاريخية للمجتمع بمثل ما تشمل الصفات الجسدية العضوية والميول الثقافية والوجدانية للفرد الواحد.

هذه الفلسفة التي توارثناها منذ العصر العبودي حتى اليوم تغيرت قليلاً أو كثيراً مع تغير الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتغيرت معها المفاهيم والقيم والأديان والأخلاق والعلاقات الدولية والعلاقات الشخصية. إن سمة الحياة هي التغير، ولكل عصر من العصور ثوابته حسب درجة الوعي والتطور، هذه الثوابت أو المسلمات أو المقدسات تتغير على الدوام مع تقدم العقل البشري، وانعتاقه البطيء من فلسفة العبودية. ولماذا نقول البطيء؟ لأن الأنظمة السياسية والاقتصادية التي تعاقبت بعد العصر العبودي كالنظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي القديم، ثم الحديث أو ما بعد الحديث، لم يكن من صالحها التحرير الفكري للأغلبية الساحقة المسحوقة من النساء والرجال والأطفال والشباب، فهي تقوم على الفلسفة ذاتها التي قامت عليها العبودية.

وهناك من يحاولون تجاهل الحضارات القديمة في بحوثهم العلمية من أجل إثبات أن الإله الذكر الواحد هو أصل الوجود، وليس الإلهة الأنثى، الأم القديمة، أو الأمهات الإلهات، ويثبت التاريخ المصري القديم أن تعدد الإلهات الإناث والآلهة الذكور كان هو السائد، وأن الإلهات كانت لهن مكانة عالية تعلو أحياناً على الآلهة الذكور، مثال ذلك إلهة العدل (معات) وإلهة الطب والصحة والموت (سخمت)، والإلهة (إزيس) إلهة الحكمة والمعرفة.

وفي هذا المجال يمكن أن يجتهد الباحثون والباحثات، وهناك من يقول: إن (إيزيس) (وليس أوزوريس) هي الأولى في التاريخ التي قامت فلسفتها على التوحيد مثل أمها (نوت) إلهة السماء، وجدتها الكبرى (نون) التي كانت إلهة الكون الموحد دون انفصال السماء عن الأرض، لقد بدأت الديانات الانفصالية في التاريخ بانفصال السماء عن الأرض، وكانتا وحدة واحدة بقيادة واحدة هي الإلهة الأم الكبرى (نون) وقد ساعدت هذه الوحدانية على ازدهار الكون ونمو الخير وتوزيعه على الناس بالعدل دون أسياد وعبيد، إلا أن نشوء العبودية أدى إلى ظهور فلسفة جديدة تقوم على الانقسام والتفرقة (فرق تسد).

إن هذه الفترة من التاريخ القديم بحاجة إلى دراسات متعمقة بعيدة عن التنافس السياسي والحزبي الذي يقسم الناس إلى فرق تتنازع الحكم فوق الأرض وفي السماء أيضاً.

إن ما نعرفه عن التاريخ القديم لا يزيد عن آثار الحجارة أو حروف مدونة على جدران المعابد والبرديات، وأساطير وردت في بعض الكتب الدينية باعتبارها قصصاً غير حقيقية أو حقيقية، وقصة الخلق في التوراة لا تذكر شيئاً عن (أوزوريس) أو (أخناتون)، مع أن النبي موسى (الذي نسبت إليه التوراة) قد قرأ فلسفة أخناتون ونفرتيتي وتأثر بهما ونقل عنهما، وهو أمر طبيعي؛ لأن كل نبي أو زعيم سياسي لا يبدأ من فراغ أو من الصفر، ولكنه يبني أفكاره على أفكار من سبقوه ويزيد عليها، أو يطورها إلى الأفضل أو إلى الأسوأ حسب المرحلة التاريخية التي يمر بها الشعب في ذلك الوقت.

ولعل أكبر تحول من النظام الأمِّي إلى النظام الأبوي في التاريخ البشري هو أن الإله (أوزوريس) أصبح أول الآلهة الذكور الموحدين، الذي ولد نفسه بنفسه و لم تلده أمه، وهي الإلهة نوت، وكانت إلهة السماء وزوجها (جب) إله الأرض، بعد انفصال السماء عن الأرض، وقد ولدت نوت أربعة من الأولاد والبنات (إيزيس ونفتيس وست وأوزوريس).

إلا أن الصراعات بين الآلهة كانت دائرة حول امتلاك الحكم والأرض الزراعية واستطاع الإله (رع) أن ينزع عن الإلهة الأم تاجها، وكان قرص الشمس ذاته، أو (أتوم) وهو الإله الكامل الواحد (الجعران/ خبري) الذي اتحد مع ذاته وأنجب (دون حاجة

إلى المرأة). زوجاً مـن الآلهة همـا (شـو) إلـه النـور أو الحـرارة أو الجفاف، و(تفنوت) إلهة الظلام أو الـبرد والرطوبـة، وهنـا نتوقـف قليلاً لندرك كيـف تم الاستغناء عـن دور المـرأة الزوجـة والأم في إنجاب الآلهة كأنما الإله الذكر قادر وحـده على الإنجـاب، وكمـا حدث في التاريخ من الانتقال من الإلهة الأم إلى الإله الأب حـدث في عبادة الحيوانات التي كانت ترمز إلى الألوهية، وكانت (البقرة) ترمز إلى الإلهة إيزيـس أو حتحـور، إلا أن الملـك مينـا (أو نـارمر) أنشأ عبادة التمساح المذكور (سـوبك) في الفيـوم وعبـادة العجـل (أبيس) المذكر أيضاً في منف، وكان الملك مينـا أو نـارمر حاكمـاً باطشاً ظالماً للفقراء والنساء، وكان يتمتـع بلقـب (قـاطع الـرؤوس الجبار).

كان الصراع في التاريخ حول الحكـم والأرض صراعـاً دمويـاً تقطع فيه الرؤوس، وقد انهزمـت الأغلبيـة السـاحقة مـن الشـعب المصري الفقير (رجالاً ونساء) أمام هذا البطـش الفرعونـي ، وقـد تنكر فرعون في ملابس الإله الذكر.

واشتد الصراع بين الإله الملك أخناتون (إمحتب الرابع) وبـين الإله المائدة آمون رع، وانهـزم رع وجلس أخنـاتون علـى عـرش مصـر وقـال إن الإلهـة الوحيـدة المعبـودة هـي (الشـمس) وكـانت محاولة لاستعادة وحدانية الإلهة الأم الكبرى، وكان أخناتون رقيقـاً يحتوي على صفات الأمومة مع الرجولة، وكان جسمه أيضاً مثـل عقله يظهر بعض الصفات الأنثوية والذكورية في آن واحد، وحين

رأيت صورة أخناتون ونفرتيتي لأول مرة تصورت أن أخناتون هو المرأة ونفرتيتي هي الرجل، وقد رأيت لأخناتون ثديين وردفين أكبر مما عند زوجته نفرتيتي، وهناك من يقول: إن أناشيد أخناتون هي التي ألفتها نفرتيتي، وهي التي كانت تحكم وليس زوجها، أو ربما كان أخناتون يحكم من خلال أمه الملكة (تي) ذات الشخصية القوية، إلا أن هذه الفترة لا تزال بحاجة إلى دراسات متعمقة حيادية غير خاضعة للفلسفة الذكورية السائدة في العالم اليوم.

وهناك تشابه كبير بين أناشيد أخناتون ونفرتيتي ومزامير الملك داوود في التوراة، وقد تحولت الفلسفة بعد ظهور التوراة إلى فلسفة طبقية أبوية أساسها النسب الأبوي والسيطرة الذكورية في الدولة والعائلة، هكذا حدث الصراع ضد (عبادة الشمس) المؤنثة، وانهزم أخناتون ونفرتيتي هزيمة مذكرة على يد الآلهة الذكور في التوراة، الذين تصارعوا فيما بينهم حول الحكم والأرض، وما زالوا يتصارعون حتى اليوم، وبعد أن جعلهم الإله شعبه المختار ومنحهم الأرض الموعودة (أرض فلسطين) مقابل ختان الذكور، وكثيراً ما نبذوا هذا الإله الواحد غير المرئي وعبدوا (العجل) وقت الهزائم.

ومن المعروف أن المرأة المصرية القديمة كانت تحظى بمكانة عالية فوق الأرض وفي السماء. وكانت تنسب إليها أطفالها، وكانت إلهة العدل مؤنثة في مصر القديمة واسمها (معات).

إلا أن الصراعات الدموية قد أطاحت بفلسفة العدل أو الحق وحلت مكانها فلسفة (القوة) المسلحة، واستطاع الفراعنة والملوك والإقطاعيون أن يسلبوا الشعب المصري حقوقه تحت اسم الإله الحاكم أو فرعون الأكبر.

إن إعادة قراءة التاريخ القديم تكشف لنا عن الكثير من الأسباب الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى قهر الفقراء والنساء من الشعب أخلاقياً ودينياً، هناك ترابط بين السياسة والاقتصاد والدين والأخلاق، ولا يمكن فصل أحدها عن الآخر، لكن هذا الفصل يحدث في المدارس والجامعات بسبب ما يسمى بـ (التخصص).

تدل الدراسات التاريخية على أن البشر (نساء ورجالاً) ثاروا ضد الظلم، قاوموا الأنظمة العبودية على مدى القرون ، على الرغم من كل ما كان يفرض عليهم من أغلال أو قوانين تحت اسم المقدس الديني أو المقدس السياسي.

إن إعادة قراءة التاريخ توضح كيف لعبت المرأة المصرية القديمة دوراً في الثورات الشعبية والنسائية ضد بطش الفراعنة والسلطة المطلقة للحاكم في الدولة والعائلة، وقد حرق المصريون والمصريات القصر الملكي ذاته (عام ٢٤٢٠ قبل الميلاد). ونادوا بتكافؤ الفرص بين الأغنياء والفقراء وبين النساء والرجال، إلا أن المؤرخين الرجال المتحيزين للسلطة الحاكمة قد تجاهلوا جهود النساء في هذه الثورة التي عرفت باسم ثورة (منف).

وقد أجهضت هذه الثورة بعد فترة وعاد الحكم الفرعوني بسطوته مرة أخرى، ثم قامت الثورة الشعبية الثانية يقودها النساء والرجال (عام ١٢٦٠ قبل الميلاد)، وجاءت الأسرة العاشرة (ونظام الرودو) الذي أعاد للمرأة المصرية حقوقها المسلوبة، وتم القضاء على نظام التسرّي، وتساوت المرأة في الحقوق العامة والخاصة مع الرجال، إلا أن هذه الثورة فشلت وعاد نظام الإقطاع والبطش الفرعوني (عام ١٠٩٤ قبل الميلاد) ينزع من النساء والفلاحين حقوقهم، وأصبح للرجال فقط حق الطلاق والنسب والكهنوتية. ثم ثار الشعب المصري نساءً ورجالاً مرة ثالثة (عام ٦٦٣ قبل الميلاد) واسترد الفقراء والنساء بعض حقوقهم المسلوبة.

لقد تم تجاهل دور النساء في الحضارات القديمة بمثل ما تم تجاهل دورهن في الحضارات الحديثة، لأن معظم الذين يكتبون التاريخ رجال يتطلعون إلى السلطة ويحتقرون الشرائح الفقيرة والضعيفة في المجتمع ومنها النساء.

إن كلمة فلسفة في أصلها اللغوي مؤنثة، ترمز إلى فيلسوفة امرأة اسمها (سوفيا) ولأسباب سياسية واقتصادية متعددة، منها انهزام الحضارات القديمة في مصر والعراق وسورية وفلسطين وغيرها من بلاد إفريقيا وآسيا، وانتصار النظام الطبقي الأبوي في الحضارة الأوروبية الغربية، تم تجاهل الفلسفة الإنسانية القديمة التي كانت تحترم الإنسان العقل والجسم والروح في كيان واحد،

والمرأة والرجل على قدم المساواة، في المقدس الديني والمقدس السياسي دون تفرقة، وبدأت الفلسفة العبودية القائمة على التفرقة هي التي تسود، وتشكل القيم الدينية والأخلاقية المزدوجة التي نعيشها حتى اليوم.

إن فلاسفة العبودية هم الذين وضعوا الأسس الفكرية والدينية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية للحضارة الحديثة، وعلى رأسهم أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ قبل الميلاد) الذي قسم الموجودات في المجتمع إلى قسمين:

أ - الأشخاص، وهم الأسياد الرجال الملاك الذين خلقوا للأنشطة النبيلة والمعرفة الفكرية والفلسفية.

ب - الأشياء، وهم العبيد والنساء والحيوانات الذين خلقوا للأعمال الجسدية حسب طبيعتهم، وخلقت المرأة بطبيعتها من أجل الولادة لحفظ النوع.

إن عملية إخضاع النساء والعبيد وتدمير الحضارات القديمة التي قامت على احترام المرأة استنفدت عدة آلاف من السنين، بسبب مقاومة النساء والعبيد للسلطة الطبقية الأبوية الجديدة. بعد معارك متعددة انهزمت القيم الإنسانية القائمة على المساواة بين البشر وانتصرت القيم التي تفرق بين الناس على أساس الجنس والطبقة والعرق والدين والعقيدة. لقد أصبح العالم منسوباً إلى

الإله الأب، واندثرت حضارة العالم الإنساني القديم واندثر معه اسم الأم.

لقد نبعت القيم الدينية والأخلاقية المزدوجة التي نعيشها حتى اليوم من هذا الاحتكار الأبوي للنسب والشرف والأخلاق والدين، ومعه أيضاً الاقتصاد والسياسة.

إن هذا الصراع الدائم في بلادنا حتى اليوم حول حقوق النساء وحقوق الإنسان ليس إلا استمراراً للصراع القديم منذ نشوء العبودية أو النظام الطبقي الأبوي.

هل يمكن إذن أن نكتب بحثاً يتناول المرأة والدين والأخلاق دون أن ندرك الأسباب الحقيقية التي أدت إلى طرد النساء من الفلسفة والدين والحكم والأخلاق، وفرض القوانين عليهن التي تضمن استغلالهن جسدياً وعقلياً تحت سيطرة الأب أو الزوج.

نشأت الأديان في عصور قديمة يحكمها النظام العبودي، وانعكست الفلسفة والقيم العبودية على هذه الأديان بشكل واضح، لهذا السبب نجد بعض المفاهيم التي تشير إلى (الرق) في بعض الآيات الدينية، كما نجد أيضاً التي تشير إلى أن جنس الذكور أعلى درجة أو درجات من جنس الإناث.

في كتاب التوراة نرى بوضوح وضع حواء الأدنى بالنسبة إلى زوجها آدم. وفي الإنجيل أصبح الثالوث المقدس هو (الأب والابن

والروح القدس). ترمز الروح القدس إلى الإلهة الأم القديمة التي توارى اسمها. كما توارى جسمها وراء الغلالة أو الحجاب، كما فقدت أيضاً قدرتها الطبيعية على الولادة، لم تعد هي الأم الوالدة للبشرية، بل أصبحت المولودة من ضلع الرجل، أو أحد أضلاعه غير المستقيمة، أو (ضلع أعوج) كما هو راسخ في الوجدان البشري أو الثقافة الدينية السائدة.

٣ – من المرأة الصالحة؟

أصبح الحجاب المادي أو الروحي (أو كلاهما معاً) يحجب النساء عن الحياة، والسياسة، والدين ، والأخلاق، وغيرها.

تغيّر شكل الحجاب ونوعه حسب تطور المجتمعات، قد يكون حجاباً مادياً بالكامل يخفي جسد المرأة وعقلها وروحها وشخصيتها، (كما يحدث في بعض البلاد حتى اليوم تحت اسم الدين أو الأخلاق)، وقد يكون حجاباً من نوعٍ آخر لا تراه العين، تفرضه التربية في البيوت والمدارس والأحزاب السياسية التي يسيطر عليها الفكر السائد الذي يميز الرجال عن النساء.

إن هذا الفكر السائد يحكم عقول أغلب الرجال والنساء في بلادنا، إلا أن قلة من النساء والرجال في بلادنا قد استطاعوا دائماً أن يخترقوا هذا الحجاب العقلي، وتصبح لهم أفكار أكثر تقدماً وسلوك أكثر إنسانية.

كان أبي يحترم أمي احتراماً كبيراً، يناديها أمام الناس بلقب: زينب هانم، يساعدها في إعداد مائدة الطعام، يرتب ملابسه بنفسه، ولا ينتظر منها أن تخدمه، أو تسقيه وهو مضطجع في السرير أو تسليه بالحكايات حتى ينام مثل الملك شهريار. كان شهريار مثار سخريتنا ونحن أطفال، فهو أكثر منا طفولة لأننا ننام وحدنا دون الاعتماد على الحكايات، أما شهرزاد فلم تحظ أيضاً باحترامنا، لأنها كانت بلا عمل ولا شيء يشغلها إلا تلهية زوجها بالحكايات مثل الجواري والإماء.

وكان أخي الأكبر يحاول السيطرة على أخواتي الصغيرات، أحياناً يضطجع في السرير مثل الملك شهريار، ويطلب من أختي أن تسقيه، لكن أبي كان ينهره وفرض عليه أن ينهض ويشرب بنفسه.

هكذا أدركنا منذ الطفولة أن كرامة البنت لا تقل عن كرامة الولد. وأن واجب الولد أن يخدم نفسه بمثل ما تخدم البنت نفسها.

لهذا السبب لم تكن شهرزاد مثلي الأعلى في الحياة، ورغم كل ما قرأت عنها من مديح وثناء على أنوثتها، وأمومتها، وقدرتها بالمكر والحيلة، على أن تحول شهريار من سفاك للدماء إلى إنسان متحضر. منذ طفولتي لم أحترم وسائل المكر والحيلة، ربما سمعت أبي يذم الماكرين وأصحاب الدهاء والحيلة، يقول

عنهم: (المداهنون)، (المخادعون)، (المنافقون)، (الماكرون والماكرات). ولم تكن أمي ذات مكر وحيلة، بل كانت تواجه المشكلات بشجاعة ووضوح، وبالمنطق، دون الحاجة إلى الالتواء أو المراوغة.

لقد قرأت الكثير عن شهرزاد، وكيف روضت شهريار، لكني لم أقرأ عن شهريار، ولماذا تمتع بهذه السلطة المطلقة لسفك الدماء، أو لماذا حظي بهذه الحرية ليقتل كما يشاء، أو لماذا حظي بهذه الفوضى ليفعل ما يشاء، فالفرق كبير بين الحرية والفوضى، إن الحرية مسؤولية ترفع الملك أو الحاكم إلى مستوى الإنسانية فيحترم حقوق الآخرين، لكن الفوضى التي حظي بها شهريار هي الفوضى ذاتها التي يحظى بها الملوك والحكام في ظل العبودية، وحتى يومنا هذا. فهل استطاعت شهرزاد أن تعالج زوجها من هذا الداء بتلك الحكايات المسلية؟!

لم تغير شهرزاد شيئاً من سلطة زوجها المطلقة في الدولة والعائلة. لقد كف عن سفك دماء البنات البريئات إلا أنه لم يكف عن السلطة المطلقة، لقد ظل السيد المطاع دون مناقشة ودون محاسبة، وظلت زوجته شهرزاد أسيرة له، تلعب دور الجارية والعشيقة والزوجة والمسلية، تحكي له الحكايات كالطفل حتى ينام. كان شهريار رجلاً مريضاً بالسلطة المطلقة مدللاً كالطفل، لم تعالجه زوجته من هذا المرض، بل زادته تدليلاً، وأنجبت له ثلاثة أبناء ذكور لتشبع ذكورته حتى الثمالة.

إن أبرز ما يميز شهرزاد هو الدافع الجنسي الذي يمنحها المكر والدهاء للسيطرة على الرجل، وهنا يكمن الوهم بأنها علمت شهريار الإنسانية، والحقيقة أنها علمت النساء المكر والدهاء، وكيف يسيطرن على الرجال بالخداع والمراوغة، وليس بالمواجهة والشجاعة والمنطق، لم تغير شهرزاد شيئاً من القيم العبودية المتوارثة، والتي تشكل العلاقة بين الرجل والمرأة، أو بين السيد المطاع والعبد المطيع، والتي تؤكد على الفكرة العبودية التي تقول: إن الطبائع البشرية هي هي في كل زمان ومكان، والمرأة هي هي المرأة التي هي محل الانفعال أو مكان العاطفة، تتحلى بالطاعة وحب الحكاية والكلام، والمحاورة والمراوغة والمكر والكيد، والرجل هو هو الرجل، هو العقل والزمان الفاعل، فيه الصرامة والجد، والحزم والميل إلى التفكير والفلسفة والدين والأخلاق والسياسة والحرب.

لاشك أن الأفكار في قصة شهرزاد قد خرجت من المنبع ذاته الذي خرج منه شهريار وهي العبودية، حيث تكون المرأة واحدة من اثنتين، الملاك الطاهر، الأم العذراء المضحية التي تلد الذكور، أو الشيطانة التي تمارس الجنس دون أن تلد أطفالاً.

لقد كان شهريار ضحية هذه المرأة الشيطانة الفاسدة، لكن امرأة صالحة وهي شهرزاد أخذت بيده وأرشدته كالأم إلى الطريق

الصحيح، هنا أيضاً يتضح التناقض، فالمرأة هي الفاعلة سواء في مجال الشر أو الخير والرجل هو المفعول به.

ولم يكن لشهرزاد دور في الحياة خارج بيتها، لقد انحصر دورها داخل الأنوثة والأمومة، داخل الأسرة التي يحكمها الزوج، ولم يكن لها دور في الحياة الاجتماعية والسياسية العامة لهذا السبب أصبحت شهرزاد نموذجاً للمرأة الصالحة المثالية حتى يومنا هذا، لم يحكم عليها أحد بالمرض النفسي كما حدث لغيرها من النساء اللائي لم يتزوجن ولم يلدن، وحاولن المشاركة في الحياة العامة، من مثيلات الكاتبة مي زيادة.

لقد ثبت أن مي زيادة لم تكن مريضة نفسياً، لم تكن مريضة بعقلها، بل العكس، كانت تتمتع بموهبة عقلية نادرة، إلا أنها لم تكن مثل شهرزاد، لم تلعب مي زيادة الدور الأنثوي الأمومي لرجل واحد، بل فتحت صالونها الأدبي لعدد من الرجال يزيد على العشرين، ولا أدري لماذا لم تفتح مي زيادة صالونها للنساء أيضاً؟ ألم يكن في عصرها نساء أديبات أو على الأقل هاويات للأدب؟ كان هذا السؤال يدور في عقلي كلما قرأت عن صالون مي زيادة الأدبي. لقد ظل صالونها مسرحاً لعالم الرجال، رجال عجائز متزوجون وغير متزوجين، يتبارون في معركة غامضة أيهم يكون الفائز الأول أو الفائز الوحيد، وكانت مي زيادة هي المرأة الوحيدة وسط الرجال، لا تنافسها امرأة أخرى، يفوح عطرها

الأنثوي وشبابها الغض وسط بحـر مـن الكهـول الذكـور، تركـوا زوجاتهم في البيوت وراء الحجاب، وصـاروا إلى السّهر والسـمر والفرفشة والترويح عن النفس من كآبـة الشـيخوخة وملـل الحيـاة الزوجية.

كانت مي زيادة أديبة مبدعة وامـرأة حـرة عاشـت بـلا زوج وبلا أطفال، كانت على قدر كبير مـن الشـجاعة، إلا أنهـا لعبـت دوراً في صالونهـا الأدبـي يشـبه دور شـهرزاد، شـهريار لم يكــن واحداً بـل عشـرين شـهريار، بحـر مـن العيـون والآذان الذكوريـة المتطلعة المتعطشة للحب، رجـال تجـاوزوا السـتين عامـاً، وعاشـوا جـدب العواطـف داخـل مؤسسـة الـزواج، خرجـوا مـن بيوتهــم يبحثون عن الحب تحت وَهْم الأدب أو الشعر، يسـتمعون إلى مـي زيادة وهي تتحدث بصوتها الأنثوي الناعم، فيطربون كما كـانوا يطربون لسماع أم كلثوم، يخلعون الطرابيش ويصفقون: الله الله.

وقد يقع أحدهم في حبها أو قـد يقـع جميعهـم، إلا أنـه حـب هش لا يصمد أمام ضوء النهار، ويسقط أمام أي محنة أو امتحان.

لهذا السبب تبخر هؤلاء الرجال في الهواء حـين تعرضـت مـي لأزمتها، حـين أودعـت المستشـفى النفسـي في لبنـان إثـر مؤامـرة الأقارب للاستيلاء علـى أموالهـا. تلاشـت مـي زيـادة مـن خيـال هؤلاء الرجال، لم يزرهـا أحدهـم في المستشـفى. ثـم نجحـت مـي

زيادة في الخروج من الأزمة وعادت إلى مصر وبدأت تلقي المحاضرات، ويتألق نجمها من جديد. إلا أنها ظلت وحيدة. رفضت أن تلتقي بهؤلاء الذين تخلَّوْا عنها وقت المحنة، وماتت وحيدة. هكذا تفوقت مي زيادة على شهرزاد في الشجاعة والإقدام، واستطاعت أن ترفض الدور العبودي للأنوثة والأمومة، وأن تترك وراءها ثروة أدبية أكثر أهمية من أن تلد ثلاثة من الذكور.

ما الذي يدور في مخيلة وعقول الرجال والنساء في بلادنا حين نقول كلمة امرأة؟ هناك من ينطقها بلهجة دارجة ويقول: (مَرَهْ)، وتعد هذه الكلمة في مصر نوعاً من السباب أو الشتيمة أو التحقير. هناك من يقول: (أنثى)، وهي لا تقل تحقيراً عن كلمة (مَرَهْ) بل تنطوى أكثر على إدانة أخلاقية أو جنسية، بمعنى أن الأنثى هي تلك التي تصرفها أنوثتها الجنسية الشبقية عن أمومتها الطاهرة.

لقد مجدت الديانة المسيحية عذرية الأم الطاهرة مريم. أصبحت العذرية مقدسة يجب ألا تفقدها المرأة ذات الأخلاق الحميدة وإن أصبحت أماً، أصبحت العذرية مقدسة في حياة النساء فحسب وانطلق الرجال الذكور يمارسون الجنس قبل الزواج وبعده، دون القيود المفروضة على النساء؟

إن هذه الازدواجية الأخلاقية جزء أساسي من القيم الطبقية الأبوية التي تقوم على النسب الأبوي فقط. يقتضي هذا النسب الأبوي ألا يتشكك الرجل في أبوته للأطفال، فكيف يحدث ذلك دون تقييد حركة المرأة بالمفاهيم والقوانين التي تفرض عليها العذرية (قبل الزواج)، والزوج الواحد (بعد الزواج)، أما الرجل فإن من حقه المطلق تعدد الزوجات والطلاق وإشباع شهواته الجنسية دون قيد، لأن ذلك لن يؤدي إلى خلط الأنساب أو عدم معرفة اسم الأب.

ومن أجل التأكد من الأبوة لابد من قانون الاحتباس المفروض على النساء في بلادنا حتى اليوم، ولابد من قوانين للأحوال الشخصية تقوم على سيطرة الرجل على زوجته وامتلاكه لجسدها وعقلها واحتباسها عند اللزوم، فلا تسافر إلا بإذنه، ولا تخرج من البيت للعمل إلا بإذنه، وقد ثار أغلب أعضاء البرلمان المصري (خلال يناير ٢٠٠٠م) ضد مشروع جديد للأحوال الشخصية يسمح للمرأة أن تسافر دون إذن زوجها، وانتهى الأمر بحذف هذا البند من مشروع القانون، وبقيت المرأة المصرية على حالها من حيث الخضوع لقانون الاحتباس.

ونقرأ في جريدة الأهرام، صفحة ١٠ الصادرة بالقاهرة (٢٦ يناير ٢٠٠٠م) ما يلي: (للزوج حرية السفر دون قيد أو شرط لما تفرضه عليه طبيعة تكوينه ومهمته في الحياة الدنيا من السعي في مناكب الأرض لتحصيل رزقه وأسبابه والجهاد في سبيل الله).

تعني هذه الفقرة أن الجهاد في سبيل الله مهمة الرجال فقط، فلماذا حاربت النساء مع الرجال في معارك النبي محمد ضد أعدائه الكفار؟ ولماذا ماتت منهم مَنْ ماتت وجرحت منهن من أصابها الجراح؟ ولماذا تحارب النساء الفلسطينيات واللبنانيات والعراقيات في المعارك العسكرية الجارية حتى اليوم؟ ولماذا تمتلئ الساحة العربية بالشهيدات من النساء؟

أما السعي في مناكب الأرض من أجل الرزق، فلماذا تخرج ملايين الفلاحات في بلادنا من بيوتهن يزرعن الأرض من الفجر حتى الغروب، ولماذا تخرج آلاف العاملات في المصانع والمتاجر والمكاتب الحكومية وغير الحكومية حتى اليوم؟ أليس هذا سعياً للرزق؟

ثم تأتي الفقرة الثانية بجريدة الأهرام تقول التالي:

(بالنسبة للزوجة الأصل هو المنع من السفر والاستثناء هو السماح به بإذن الزوج أو من يقوم مقامه...، الأساس في منع الزوجة من السفر هو الالتزام الناشئ عن عقد الزواج الذي يفرض عليها واجب الطاعة للزوج، والذي ذكره فقهاء الشريعة الغراء على أنه حق للزوج في احتباس زوجته في مقابل التزامه بالإنفاق عليها...، للزوج أن يمنع زوجته من الغزل، وكل عمل، ولو قابلة أو مغسلة، فإن عصته وخرجت بلا إذنه كانت ناشزاً... للزوج منع زوجته من الخروج من منزله ولو لزيارة الوالدين، أو

عيادتهما، أو حضور جنازة أحدهما... وهذا الذي أجازه الفقهاء يستند إلى ما منح الله تعالى للرجال من حق القوامة على النساء بمقتضى قوله الحكيم: ﴿الرِّجالُ قَوّامُونَ عَلَى النّساءِ بِما فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِما أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوالِهِمْ﴾ [النساء:٤/٣٤].

بسبب هذا المنطق الذي يستند إلى أغلب آراء رجال الدين أصبح من حق الرجل أن يحبس زوجته، أو يمنعها من الخروج، أو السفر لمجرد أنها امرأة، من حقه القوامة عليها؛ لأنه ينفق عليها، لكن إذا أنفقت المرأة على نفسها وعلى أطفالها، بل وعلى زوجها أيضاً (في الحالات المتزايدة اليوم بسبب تزايد البطالة والتي يكون فيها الزوج بلا عمل أو يعمل بأجر صغير) فإن القوامة لا تكون للمرأة، لأن القوامة ليست للإنفاق فحسب ولكن لأن الله فضل الرجال على النساء لأنهم رجال حسب قوله الحكيم: ﴿بما فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٤/٣٤]. أو الآية الأخرى القرآنية التي تقول: ﴿وَلِلرِّجالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ...﴾ [البقرة: ٢/٢٢٨].

ويقول النبي محمد: ((لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى)).

وإذا كانت التقوى هي أساس التفضيل بين الرجال، فلماذا لا تكون أيضاً أساس التفضيل بين الرجال والنساء؟

والسؤال هل تقل المرأة عن الرجل في قدرتها على التقوى؟

هناك من ينسبون حديثاً للنبي محمد يقول فيه: ((النساء ناقصات عقل ودين)).

وتختلف الآراء حول هذا الحديث، بعضهم ينكره تماماً، ولا ينسبه للنبي محمد، بعضهم يقول: إنه حديث ضعيف، إلاّ أن الوجدان العام والخيال الجمعي للرجال قد ورث منذ العبودية هذه الصفات الخاصة بالمرأة، ومنها نبعت قيم الأنوثة والأمومة والطهارة والفضيلة والأخلاق.

من المرأة المثالية الصالحة في نظر المجتمع في بلادنا حتى اليوم؟

إنها المرأة المطيعة الخاضعة لقانون الطاعة، المرأة التي تضحي بعملها ومستقبلها وإبداعها من أجل طاعة زوجها، المرأة المستكينة القابلة لوضعها الأدنى بالنسبة إلى زوجها دون مناقشة أو جدل، التي تخضع لقانون الاحتباس، والتي تصبح ناشزاً إن خرجت لعملها دون إذن زوجها، وإن كانت طبيبة تعالج أرواح الناس وأجسادهم، أو إن سافرت دون إذن زوجها، وإن كانت وزيرة في طريقها إلى مؤتمر دولي هام.

وما معنى امرأة ناشز؟

إنها تعني كل الصفات غير الحميدة، ومنها التمرد على طبيعتها الأنثوية، أو عصيان أوامر الله أو الخروج عن الدين والأخلاق، أو المرض النفسي أو العقلي الذي يستوجب إدخالها

المستشفى للعلاج بالجلسات الكهربية أو العقاقير الكيماوية، لتعود مثل بقية النساء هادئة خاضعة مستكينة تطيع الأوامر دون نقاش أو جدل.

وكم يعجز معظم أطباء النفس عن فهم أو علاج هؤلاء النساء اللائي يتعرضن للمشكلات النفسية، ولي دراسات متعددة في هذا الميدان راجع كتاب (المرأة والصراع النفسي) وقد تتعرض المرأة منهن لمضاعفات نفسية تزيد حالتها سوءاً على يد الطبيب المعالج. وهذا أمر لا يدعو إلى الدهشة؛ لأن الطبيب مثله مثل أي رجل آخر، يتعرض منذ طفولته للقيم الأخلاقية والدينية السائدة، إنها تترسب في أعماقه، في الوعي واللاوعي أو الوجدان، يصبح الطبيب مثل أغلب الرجال عاجزاً عن فهم المرأة الكاملة الإنسانية والكرامة، أو المتمردة على المجتمع الذي يسلب منها إنسانيتها وكرامتها.

إن هذا التمرد طبيعي وإنساني يدل على الصحة النفسية، وليس المرض، لكنَّ كثيراً من الأطباء يعجزون عن فهم هؤلاء النساء، وتصبح مهمة الطبيب هو قتل هذا التمرد الطبيعي داخل المرأة عن طريق العقاقير، أو الجلسات الكهربية، من أجل إعادتها إلى حظيرة الخضوع للقيم السائدة عن الأنوثة أو الصحة النفسية أو الأخلاق.

ودار جدل صاخب في مصر خلال شتاء (٢٠٠٠م) حول قانون الأحوال الشخصية الجديد، على الأخص البند الخاص بحق المرأة في خلع زوجها بغير رضاه، إذا كرهته وكرهت الحياة معه، واستطاعت أن ترد له ما دفعه لها من صداق وتنازلت عن حقوقها المالية الأخرى مثل النفقة.

والبند الآخر الذي يتعلق بحق المرأة في السفر دون إذن زوجها. وقد تمت الموافقة على حق المرأة في الخلع، وهو حق قديم مكفول لها في القرآن والسنة، أما حق المرأة في السفر دون إذن زوجها فلم يوافق عليه، على الرغم من أن هذا البند يتعارض مع الدستور المصري الذي يعطي جميع المواطنين حق السفر والتنقل.

هكذا ندرك أن قانون الأحوال الشخصية في مصر لا يزال ينظر إلى المرأة الزوجة على أنها ناقصة الأهلية، أو قاصر، وزوجها هو الوصي عليها.

حتى اليوم تقوم فلسفة قوانين الزواج في أغلب بلاد العالم، ومنها بلادنا العربية، على الفلسفة العبودية القديمة التي تجعل الرجل مالكاً لزوجته، لكن الزوجة لا تملك زوجها، لأن السيد يملك العبد، لكن العبد لا يملك السيد.

منذ نشأة العبودية أو الرق في التاريخ اندرجت الزوجة ضمن أملاك زوجها من عبيد وماشية وأشياء أخرى، أصبحت المرأة

شيئاً أو جسداً يملكه زوجها، أما زوجها فهو يملك جسده ونفسه؛ لأنه إنسان وليس شيئاً. (سميت الرقيقة من كلمة الرق).

لهذا نسمع هذا الصراخ حين تحدث محاولة صغيرة لتغيير هذا الوضع الذي يتعارض مع جميع حقوق الإنسان. يتغنى الرجال بحقوق الإنسان في كل مكان، فإن أصبحت المرأة هي هذا الإنسان فزعوا وصاحوا: أمسك المرأة باللجام وإلا أفلتت من الحبس أو الاحتباس.

هذه الكلمة (الاحتباس) التي ترن في الأذن مؤلمة نابية تذكرنا بعصر العبيد، هذه الكلمة أصبحت تتردد على الألسنة في بلادنا كأنما هي كلمة عادية، كأنما نعيش في عصر الرق، على الرغم من أن ثورات العبيد في التاريخ قد حرّمت الرق، ولم يعد من حق أحد أن يملك جسد أحد، وانتشرت حقوق الإنسان على شكل قوانين تكفل لكل فرد حق امتلاك جسده وعقله ونفسه، وحقه في العمل بأجر يناسب العمل، وحقه في السفر والتنقل دون قيد أو شرط (إلا إذا كان محكوماً عليه في جريمة قتل) وغير ذلك من حقوق الإنسان الإنسانية التي نحفظها عن ظهر قلب.

إلا أن المرأة في بلادنا لم تعدّ إنساناً بعد، في نظر أغلب الرجال بل في نظر النساء أيضاً. شاهدت خلال يناير (٢٠٠٠) امرأة على شاشة التلفزيون (وهي أستاذة بالجامعة) تصرخ دفاعاً

عن حرية الطلاق وحرية السفر للزوج دون قيد أو شرط، أما الزوجة فهي لا يحق لها الطلاق أو الخلع أو السفر دون موافقة زوجها، إن عقد الزواج يفرض على الزوجة طاعة زوجها، فهو ينفق عليها، وله الحق مقابل الإنفاق في احتباسها.

خرجت كلمة (احتباسها) من فم امرأة بصوت منفر. وهي أستاذة بالجامعة تلقن الطلبة والطالبات في بلادنا هذه القيم القائمة على احتباس النساء مقابل الإنفاق. ثم نشكو بعد ذلك من تفسخ القيم الأخلاقية، وهل هناك شيء ضد الأخلاق أكثر من إجبار المرأة على الحياة مع رجل مكروه لمجرد الإنفاق عليها؟ وما الفرق بين امرأة تقدم جسدها لزوج مكروه مقابل قروشه وبين البغي التي تبيع جسدها؟ مع ذلك تشمخ الأستاذة الجامعية بأنفها، وتلعن النساء اللاتي يطالبن بحرية المرأة، كما حدث في البلاد الغربية المنحلة الأخلاق، حيث تمتلك المرأة جسدها كاملاً ولا وصاية لأحد على جسدها.

هذا هو كلام الأستاذة الجامعية الذي وافقها عليه أغلب الرجال الحاضرين في تلك الندوة فوق الشاشة، وهو كلام يبدو في ظاهره مع الأخلاق، لكنه في الحقيقة ضد الأخلاق لأن الأساس في الأخلاق هو أن يملك الإنسان جسده وعقله وتكون له الحرية دون وصاية من أحد.

* * *

الفضيلة لا تكون فضيلة إلا بالحرية والاختيار، أي المسؤولية، أما الفضيلة التي تفرض بالقوة والإجبار والوصاية فهي ليست فضيلة، وإنما مجرد خضوع للقهر.

لهذا فإن قضية حرية الإنسان الرجل والمرأة هي جوهر الدين الصحيح والقانون الصحيح. إن الحرية حق من حقوق الإنسان وليست منحة يعطيها الزوج لزوجته، وتكتسب المرأة حريتها بمثل ما يكتسب الرجل حريته، وهناك في الكتب السماوية آيات متعددة تؤكد مبدأ الحرية والمساواة بين البشر نساءً ورجالاً. وفي القرآن ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر:٣٩/٦]. ومن أحاديث الرسول محمد: ((النساء شقائق الرجال))، (والناس سواسية كأسنان المشط)) وغير ذلك كثير.

لكن الأستاذة الجامعية كانت تدافع عن رأيها تحت اسم الشرع والدين، وقد أيدها في رأيها عدد من الرجال، ومنهم أحد كبار أطباء النفس، الذي تحدث باسم علم النفس، وراح يؤكد أن النفس نزاعة للهوى. تجاهل أن هذه النفس قد تكون ذكراً أو أنثى، وقصر كلامه على المرأة، وقال: إنها عاطفية بطبيعتها الأنثوية تغلبها نزعات دونية جنسية لأسباب نفسية، فإن وجدت طريق الخلع أو الطلاق سهلاً (لمجرد أن ترد لزوجها الصداق وتتنازل عن النفقة) فإنها قد تتخلى عن أسرتها وزوجها لمجرد نزوة جنسية، أما إذا وجدت طريق الطلاق مسدوداً أمامها

فسوف لا تجد أمامها إلا طريق الخير والصلح مع زوجها حفاظاً على الأسرة المقدسة.

كان بين شفتيه (بايب) كاد يسقط من فمه وهو ينطق كلمة (الأسرة المقدسة) وضحكت من هول المفارقة، لأن هذا الأستاذ الطبيب النفسي كان زميلاً لي في كلية الطب، وتزوج من زميلة لنا كانت طالبة مثالية أصبحت طبيبة ناجحة، لكنه فرض عليها بعد الزواج أن تتفرغ لخدمته وخدمة الأطفال، عاشت معه ثلاثين عاماً وأكثر، أنجبت منه خمسة من الأولاد والبنات، أخلصت للحياة العائلية، لم تكن لها حياة أخرى إلا الأسرة المقدسة.

إلا أن هذه الأسرة المقدسة تلاشت فجأة أمام نزوة جنسية طارئة لزوجها بعد أن بلغ السبعين عاماً. لقد استطاعت ممرضة صغيرة في عيادته أن تسيطر عليه. وأصبح يشتري حبوب (الفياجرا) ويركع عند قدميها يتمسح في ساقيها مثل الخروف في قصة ألف ليلة وليلة، وكان من قبل رجلاً من بني آدم ثم سحرته امرأة على هيئة خروف. وقد جاءتني زميلتي القديمة تبكي على زوجها الأستاذ الكبير الذي ضحى بها وبالأسرة المقدسة من أجل فتاة تصغره بأربعين عاماً، تعامله بجفاء وقسوة، لا تريد منه إلا المال فهي تحب شاباً من عمرها ولا تطيق أن يلمسها هذا الرجل العجوز ذو السبعين عاماً، مع ذلك تقدم له نفسها مقابل المال وهو يعرف ذلك، ويقول واجب الزوج الإنفاق وواجب الزوجة الطاعة.

كنت أرمقه، وهو يتحدث على الشاشة يرتدي قناع العلم والوقار، يتحدث عن الأسرة المقدسة، وضرورة سد الطريق أمام المرأة لتحافظ على هذه الأسرة، بالطبع لم يتحدث الأستاذ الكبير عن سد الطريق أمام الزوج ليحافظ على الأسرة المقدسة، بل راح يسهب في قدسية الأسرة، وأنها كيان واحد ملتحم، وليست أفراداً منفصلين، أو مجموعة من الغرباء لا شأن لأحدهم بالآخر، وبالتالي فهو يعارض التصريح في القانون بحق الزوجة في السفر دون إذن زوجها، فهذه أمور تحل داخل الأسرة المقدسة وليس بقرار خارجي من وزير العدل.

بالطبع تجاهل هذا الأستاذ الكبير أنه سافر عشرات المرات دون موافقة زوجته، بل إنه طلقها دون موافقتها، وتزوج من فتاة تصغره بأربعين عاماً دون أن يعترض القانون، وأنفق عليها في عامين فقط مدخرات عمره وعمر زوجته وأسرته، وعلى شراء حبوب (الفياجرا)، دون جدوى، فالزمن لا يعود إلى الوراء، والعجوز لا يصبح شاباً وإن صورت له الأوهام غير ذلك. لقد هجرته العروس الشابة بعد عامين فقط. وذهبت إلى حبيبها الشاب.

مع ذلك يشمخ هذا الأستاذ الكبير بأنفه ويعلن على شاشة التليفزيون أن المرأة لا يحق لها السفر دون إذن زوجها، لأنها في

حاجة إلى حماية، ولا يصح أن تحظى بالحرية التي تحظى بها المرأة في الغرب، وإلا تفككت الأسرة المقدسة التي هي نواة المجتمع.

بالطبع لم يسأله أحد، ولماذا يحظى الرجل بالحرية التي يحظى بها، ولماذا لا نضع القيود على حرية الرجل من أجل الحفاظ على الأسرة المقدسة، لم يسأله أحد؛ لأن أغلب الناس في بلادنا يفكر بنصف عقل، أو بعقل مزدوج، لا يرى التناقض فيما يقولون وغياب المنطق والعدل. أغلبهم رجال أعمتهم رغباتهم عن رؤية الحقيقة. إنهم يخافون على ضياع آخر القلاع في أملاكهم الخاصة، وهو امتلاك الزوجة، لقد تحرر العبيد في التاريخ بعد أن امتلكوا القوة السياسية لانتزاع حقوقهم.

وليس أمام النساء طريق آخر للتحرر من قانون الاحتباس.

٤ – علاقة الأخلاق بالدين أو السياسة

لو تأملنا مفاهيمنا عن الأخلاق أو الشرف نكتشف أنها تتعارض مع المبادئ الإنسانية الأساسية لمعنى الأخلاق أو الشرف. فالمفروض أن القيم الأخلاقية تسري على جميع البشر دون تفرقة على أساس الجنس أو الطبقة، أو العرق، أو العقيدة، أو اللون، وإلا أصبحت قيماً عنصرية طبقية ظالمة، وليست قيماً أخلاقية.

إن علاقة الأخلاق أو الشرف بالسياسة أو بالقوى المسيطرة في المجتمع قديمة في التاريخ منذ نشوء الرق. أصبحت المرأة الزوجة

تعاقب بسبب أخطاء سيدها الرجل، فإن اغتصبها هذا الرجل ضد إرادتها تصبح مسؤولة عن هذا الاغتصاب، لأنها هي التي تفقد عذريتها (أو غشاء بكارتها) وهو مقياس الشرف في بلادنا حتى اليوم.

خلال العام الماضي (١٩٩٩م) دار جدل في مصر حول حالات الاغتصاب، وكيف يكافأ الرجل الذي يغتصب فتاة بالزواج منها، إذ تسقط عنه التهمة إن تزوجها، طبقاً لنص المادة ٢٩١ من قانون العقوبات.

وظهر التناقض الأخلاقي واضحاً إلى الحد الذي أدى إلى تغير هذا النص من القانون، لكن أغلب العائلات في بلادنا لا تزال حتى اليوم تدفع بالبنت المغتصبة، لأن تتزوج من اغتصبها حفاظاً على ما يسمى شرف العائلة، وبهذا ينجو الجاني من العقاب.

ومنذ فترة قصيرة دار جدل في مصر (بعدأن أباح شيخ الأزهر ومفتي الديار عملية الإجهاض، وعملية إعادة العذرية للفتيات في حالات الاغتصاب الجنسي) وانقسمت الآراء إلى مؤيدين ومعارضين، دون التعرض للمفهوم السائد لمعنى الأخلاق أو الشرف، بل تم الإبقاء على مفهوم الشرف القديم وارتباطه بعذرية البنت إلى حد إباحة العمليات الجراحية لإعادة عذرية البنات المغتصبات.

وقد اختلفت مع رأي شيخ الأزهر والمفتي في هذا الاتجاه، فكيف تعاقب الفتاة التي اغتصبت بعمليتين جراحيتين هما عملية

الإجهاض، ثم عملية إعادة العذرية، ولماذا نربط مفهوم الأخلاق أو الشرف بغشاء رقيق في جسم البنت، يمكن إعادته سليماً بمشرط الجراح؟ إذا لم يكن للرجل هذا الغشاء فكيف نحكم على شرفه وأخلاقه؟

وإن أرادت الفتاة التي اغتصبت أن تحتفظ بطفلها ولا تجهضه فهل نفرض عليها الإجهاض؟! لماذا نسلبها حقها الأمومي، ونحن نتغنى ((بالجنة تحت أقدام الأمهات)) لمجرد أنها التقت بالصدفة مع رجل هرب من مسؤولية الأبوة؟ ولماذا يعاقب طفلها بالموت أو بالعار ويحمل لقب (لقيط) أو طفل (غير شرعي) لمجرد أن الأب لم يعترف به؟ وأليس لاسم الأم شرف؟!

وتظل هذه الأسئلة الجوهرية عن معنى الأخلاق أو الشرف في بلادنا بلا إجابات ذلك أن السلطة في بلادنا العربية لا تزال طبقية أبوية. وكم هاجمتني القوى السياسية والدينية حين طرحت هذه الأسئلة على الرأي العام.

إن قضية العدل ترتبط بجوهر الأخلاق وعدم ازدواجية المقاييس. إن قضية العدل تعني القضاء على جميع الازدواجيات في حياتنا الخاصة والعامة، أو الثنائيات التي توارثناها منذ نشوء الرق.

إن الشرف الحقيقي والأخلاق الحقيقية تشمل سلوك الحاكم والمحكوم بالتساوي دون تفرقة بين رئيس الدولة أو واحد من عامة

الشعب، وتشمل سلوك الرجال والنساء بالتساوي، ويصبح كل منهما مسؤولاً عن سلوكه الخاص والعام دون تفرقة، وإلا يكون مقياس الشرف صفة بيولوجية أو تشريحية تولد بها البنت أو لا تولد بها (نحن نعرف في الطب أن نسبة غير قليلة من البنات يولدن من دون غشاء بكارة أو بغشاء رقيق يتمزق لأسباب لا علاقة لها بالجنس).

إن جوهر الأخلاق والشرف يتعلق بفعل المرأة والرجل، بقدرتهما على الدفاع عن العدل والحرية والصدق، إن شرف الإنسان المرأة أو الرجل واحد، والأخلاق لابد أن تكون مقاييسها واحدة، وإلا انعدمت الأخلاق.

ماذا نعني بكلمة دين؟

في طفولتي كانت جدتي الفلاحة الفقيرة تقف أمام العمدة غاضبة متمردة وتقول له بلغتها الدارجة: (ربنا هو العدل عرفوه بالعقل). هذا هو الدرس الأول في حياتي الذي فهمت به كلمة الله أو كلمة الدين.

وقد تخرج أبي في الأزهر والقضاء الشرعي وكلية دار العلوم، إلا أنه كان مثل أمه متمرداً على المفاهيم الخاطئة عن الدين، وأدرك منذ طفولته أن الله هو العدل، لكن المدرسين في الأزهر فرضوا على التلاميذ مفهوماً بعيداً عن العدل أو الحرية، فرضوا

على التلاميذ فكرة أن الدين هو النصوص الثابتة في الكتب الدينية والتي يحتكر تفسيرها وتأويلها قلة من الرجال من ذوي اللحى الطويلة أو غير الطويلة، يحملون المناصب الرفيعة في الدولة المتصلة بالسلطة الحاكمة، يقبضون رواتبهم من الحكومات، يحظى كل منهم بلقب صاحب الفضيلة، وإن كان يمارس في الخفاء أو العلن تعدد العلاقات الجنسية وينتقل من امرأة إلى امرأة في الفراش تحت اسم تعدد الزوجات.

كان أبي ضد تعدد الزوجات مثل الشيخ محمد عبده، وكان ضد الملك والإنجليز على الرغم من أن شيخ الأزهر كان معهم في ذلك الوقت. كان أبي يفهم الدين بطريقة أخرى غير أغلب رجال الدين. كان يؤمن أن الله ليس نصاً أو كتاباً يخرج من المطبعة بأموال الحكومة. لكن الله هو العدل والحرية والمساواة بين البشر، لا فرق بين ذكر أو أنثى أو حاكم ومحكوم.

وكان لأبي أخ غير شقيق (من الأب فقط) يعمل أستاذاً للشريعة في جامعة الأزهر كنت أستمع إلى الحوار الدائر بينهما حول معنى الدين ومفهوم الإيمان، كانا يختلفان على طول الخط. بينما كان يرى عمي الشيخ أن النص ثابت ومقدس، كان أبي يرى أن عبادة النص مناقضة للإيمان، وليس ذلك إلا أحد موروثات الوثنية. وكانوا في الوثنية يعبدون النقوش المقدسة على الحجر، وتم استبدال الحجر بالورق بعد اكتشاف الطباعة.

ولازلت أذكر صوت أبي يجادل عمي الشيخ ويقول له: (يا شيخ محمد أنا أعرف الله في أعماقي وهو العدل، الله يا شيخ محمد يخرج من أعماقنا وليس من المطبعة أو من فوق المآذن والجوامع) هكذا فهمت الدين عن أبي، وأدركت أن النضال من أجل العدل والحرية هو الإيمان، فكيف يكون شيخ الأزهر مؤمناً إذا كان حليفاً للملك والإنجليز؟! وكيف يدافع عن الظلم والاستعمار والاستغلال للشعب المصري إذا كان يعرف الله؟!

وحينما حاول أخي الأكبر أن يفرض سيطرته عليّ وعلى أخواتي البنات تصدى له أبي وقال له: لا فرق بين الولد والبنت إلا بالاجتهاد والعمل. وكنت أعمل وأجتهد في المدرسة والبيت، ولهذا فضلني أبي على أخي، وقبل أن يموت أبي بأيام قليلة قال لي: (لن أعيش طويلاً، وأرجو أن تتولي مسؤولية أخواتك وإخوتك من بعدي) لم يقل هذه العبارة لأخي الأكبر مع أنه الرجل. لقد أعطاني أبي حق الولاية على إخوتي وأخواتي القصر والقاصرات ولم يعطها لأخي الأكبر. وكان أبي يقول: "لا فرق بين رجل وامرأة إلا بالعلم والقدرة على تحمل المسؤولية"، ويريد الآية القرآنية : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة:٩/٧١].

إلا أن القانون في بلادنا لا يعطي المرأة إلا حق الوصاية فقط، أما الولاية فهي حق الرجل فقط. لم أعرف هذا إلا بعد موت أبي، حين بدأت أقرأ في القانون والدين لأعرف لماذا حرمت من

الولاية على أخواتي القاصرات لكوني امرأة على الرغم من أنني كنت طبيبة في ذلك الوقت يضع الناس أرواحهم في يدي، وقادني البحث إلى قانون الاحتباس، وقوامة الرجل أو سيادته على المرأة، وهذه هي المدرسة الشائعة في الدين الإسلامي، والتي لا تأخذ من النصوص الدينية إلا ما يؤكد التفرقة بين البشر على أساس الجنس أو العقيدة أو العرق. هذه المدرسة ترى أن حق الولاية لا يجوز أن يعطى للمرأة أو للرجل غير المسلم. لقد سادت هذه الأفكار في القرون السابقة، في القرن التاسع والثامن، من أجل تأكيد التفرقة بين الناس وسلب النساء حقوقهم الإنسانية، وكذلك سلب الرجال غير المسلمين حقوقهم أيضاً.

هذه الأفكار التي تمنع ولاية المرأة أو ولاية الرجل غير المسلم كانت نتاج ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة عن الظروف التي نعيشها اليوم. إن الإسلام يقر مبدأ الاجتهاد، والاجتهاد هو تنزيل النص على الواقع، أو رفع الواقع، أو المصلحة المتغيرة على النص الثابت. كان أبي يردّد هذا القول المأثور عن بعض الأئمة: (إذا تعارض النص مع المصلحة غلبت المصلحة، لأن النص ثابت والمصلحة متغيرة).

إن مفهوم الولاية قد تغير، فلم تعد وظيفة القاضي مثلاً أو رئيس الدولة تندرج تحت الولاية مثال وظيفة النبي أو الخليفة أو الإمام، الذي كان يملك وحده سلطة العلم والمعرفة، والاتصال

با لله والرؤيا والرؤية، والاجتهاد والتشريع والقضاء وكل شيء. لقد توزعت هذه السلطات على أجهزة متعددة في الدولة الحديثة، وظهرت الدساتير التي تساوي بين الناس بصرف النظر عن الطبقة أو الجنس أو العقيدة.

لكن المرأة في بلادنا لا تزال محرومة من حق الولاية، ويمكن لها أن تكون وزيرة أو طبيبة تنقذ الأرواح من الموت مع ذلك تظل محرومة من حق الولاية داخل الأسرة.

وقد أصبح من حق الرجال غير المسلمين أن تكون لهم الولاية، بعد أن زادت قوتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في عدد من البلاد الإسلامية، إلا أن النساء في بلادنا لم يحصلن بعد على حق الولاية ولا حق النسب، حتى اليوم لا يمكن للأم المصرية أن تعطي جنسيتها أو اسمها أو دينها لأطفالها. إن الرجل المصري وحده له الحق في إعطاء اسمه وجنسيته ودينه لأطفاله.

إن حقوق الأم غائبة تماماً على الرغم من الأغاني عن الأمومة، والأم المقدسة التي تحت أقدامها الجنة.

أما حقوق النساء والأمهات في الجنة فتحتاج إلى بحث آخر، لأن الرجال الذكور يحظون في الجنة بكل شيء وإشباع رغباتهم الجنسية حتى الثمالة مع الحوريات العذراوات (اللائي لا يفقدن عذريتهن رغم الممارسات المتكررة)، أما الأمهات والزوجات فإن حقوقهن في الجنة لا تزيد شيئاً عن حقوقهن في الحياة الدنيا،

وليس لأي واحدة منهن في الجنة إلا زوجها، والسؤال يبادر إلى الذهن: "إذا كان زوجها مشغولاً ليل نهار بالحوريات العذراوات، فماذا تفعل هي؟

سألت إحدى القارئات للصحف الدينية في مصر هذا السؤال في بريد القراء، ورد عليها أحد المشايخ قائلاً: إن الله قد ساوى بين النساء والرجال في الجنة، لأن الممارسة الجنسية في الجنة لا ينتج عنها أطفال مثل الدنيا، وليس هناك بالتالي خلط للأنساب، ويمكن للمرأة أن تحظى بما تشاء من اللذة مثل الرجل عن طريق الغلمان في الجنة الذين ذكرهم الله بمثل ما ذكر الحوريات للرجال. لكن بعض الآراء من رجال الدين تؤكد أن الغلمان في الجنة لم يخلقهم الله للنساء بل للرجال، لأن بعض الرجال يفضلون الغلمان على الحوريات العذراوات.

يمكن القول : إن السلطة الدينية والسلطة السياسية توأمان لم ينفصل أحدهما عن الآخر. على الرغم مما يقال عن فصل الدين عن الدولة في الغرب، فإن الدين المسيحي يلعب دوراً كبيراً في الأمور السياسية، وفيما يخص حياة الناس مثل حق الإجهاض أو حق الحصول على وسائل صحية لمنع الحمل وغير ذلك.

في عام (١٩٨٢م) كان البابا (يوحنا بولس الثاني) ثاني اثنين مع الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريجان) في اجتماع سري تقرر فيه التعاون الكامل بين القوات العسكرية الأمريكية والقوة

الروحانية الفاتيكانية لإسقاط إمبراطورية الشيطان (أو الاتحاد السوفيتي أو الشيوعية بلغة رونالد ريجان). كان التحالف الأمريكي البابوي يخطط معاً للقضاء على الشيوعية في العالم، ونشأ أيضاً التحالف الأمريكي الإسلامي في عدد من البلاد ومنها أفغانستان، ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية زودت المجاهدين الأفغان بأحدث أنواع الأسلحة بما فيها صواريخ ستينجر، وطلبوا من حلفائهم من أثرياء المسلمين في بلاد النفط المساهمة في تمويل الثورة الأفغانية، وتحولت الحرب في أفغانستان إلى ما يشبه حرب فيتنام، وفي عام (١٩٨٩م) استقبل البابا في الفاتيكان جورباتشوف وأكمل مهمة القضاء على الاتحاد السوفيتي من داخل الكرملين. وفي المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في القاهرة سبتمر (١٩٩٥م) وجد بابا الفاتيكان في التيارات الإسلامية السياسية حليفاً، وفي مارس (١٩٩٤م) أرسل البابا خطاباً غاضباً إلى رؤساء الدول المشاركة في مؤتمر القاهرة قال فيه: إن هذا المؤتمر سيكون نكسة خطيرة للإنسانية، لأنه يسعى إلى هدم الأسرة المقدسة وتشجيع الإجهاض أو القتل المنظم للأجنة داخل الرحم، وأصدر الفاتيكان تقريراً من ٦٦ صفحة أدان فيه تقارير الأمم المتحدة التمهيدية للمؤتمر، والتي وافقت فيها على الإجهاض كحق للأم التي لا تبغي استمرار الحمل. وتساءل الفاتيكان كيف تصبح الأمم المتحدة مع (الموت) ضد الحياة؟ لم يوجه الفاتيكان مثل هذا السؤال للأمم المتحدة حين وافقت

جورج بوش عام (١٩٩١م) على استخدام القوة المسلحة ضد الشعب العراقي ،وقتل في حرب الخليج نصف مليون من الأرواح. إن الأرواح في نظر البابا والفاتيكان هي فقط أرواح الأجنة داخل الرحم، أما أرواح الشعب العراقي أو الشعب الفلسطيني أو غيرهما من الشعوب في بلادنا فهي ليست أرواحاً ولا تستحق الدفاع عنها.

في مؤتمر القاهرة قدمنا ورقة باسم جمعية تضامن المرأة العربية أعلنا فيها أننا نرفض منطق البابا والفاتيكان والتيارات الإسلامية الأصولية والمسيحية التي ترى أن المرأة كائن ناقص الأهلية أو غير قادرة على اتخاذ قرارها بشان الجنين داخل رحمها، وأنه لابد للفاتيكان، والدول والقوى الدولية، والأمم المتحدة، التدخل فيما يخص جسد المرأة وحياتها وحياة جنينها. كما أننا ضد منطق الأمم المتحدة ورؤساء الدول بما فيهم الرئيس الأمريكي الذين يرون أن الفقر والجوع في العالم هما نتيجة خصوبة النساء، أو الزيادة السكانية، وليس نتيجة السياسة الرأسمالية الطبقية الأبوية الدولية والمحلية القائمة على الجشع والاستغلال.

إن مشروعات التنمية المفروضة على بلادنا بواسطة البنك الدولي (أو غيره من المؤسسات الدولية الاستعمارية) مشروعات تعرقل التنمية الحقيقية وتزيد من الفقر والجوع في بلادنا. إن هذه المشروعات أدت إلى نقل ١٧٨ بليون دولار من شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية (ما يسمى العالم الثالث) إلى بنوك أمريكا الشمالية وأوروبا خلال الفترة من (١٩٨٤ إلى ١٩٩٠) فقط.

إن المشكلة الحقيقية ليست خصوبة المرأة أو الزيادة السكانية بل استمرار النهب الاستعماري لبلادنا تحت أسماء براقة منها التنمية، وتعاون الحكومات المحلية مع القوى الرأسمالية الدولية لسلب الشعوب من حقوقها الاقتصادية والثقافية نساءً ورجالاً، كما يسلبون أيضاً كرامة الشعوب وحقها، في أن تستخدم مواردها الطبيعية لسد حاجاتها وليس لإثراء القلة الحاكمة دولياً ومحلياً. وتغرق بلادنا في الديون ، ندفع فوائدها من عرقنا ودمنا، أصبحنا على الرغم من (ثراء مواردنا الطبيعية) نستورد ٩٠٪ من طعامنا، ندور في حلقة مفرغة تزيد من فقرنا، إذ ننتج ما لا نأكل، ونأكل ما لا ننتج، أصبحت ٤٠٪ من شعوبنا تعيش تحت خط الفقر. مثلاً: إن متوسط دخل الفرد في مصر (الفرد الذي يجد عملاً بأجر) ٣٠٠ جنيه مصري في الشهر، على حين يحصل نظيره الأمريكي الذي يقوم بالعمل نفسه داخل مصر على أربعة آلاف جنيه مصري شهرياً. حين بدأت المعونة الأمريكية لمصر (عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٦)، فإن الولايات المتحدة الأمريكية حصلت على ٣٠ بليون دولار (سلعاً وخدمات مستوردة) و لم تحصل مصر من الولايات المتحدة في المدة نفسها إلا على خمسة بلايين دولار (صادرات إلى الولايات المتحدة).

إن الكرامة تنبع من القدرة على الإنفاق وإطعام النفس، ينطبق ذلك على الدولة بمثل ما ينطبق على الفرد الواحد، الرجل أو

المرأة. إن المعونة الأمريكية في حقيقتها ليست معونة، ولكنها جزء صغير مما نهب منا يعود إلينا تحت اسم المعونة، وهكذا لا تسلب منا مواردنا المادية فحسب وإنما كرامتنا أيضاً.

أما كرامة المرأة فقد سلبت منها في التاريخ منذ نشوء الفلسفة الأبوية التي جعلت للرجل السيادة على المرأة أو القوامة نظير الإنفاق عليها وإعالتها. لقد حرمت المرأة من العمل المنتج بأجر حتى تظل عالة على زوجها ويظل هو سيدها والوصي عليها.

إن المرأة المنتجة العاملة بأجر (وإن كانت عاملة في مصنع أو فلاحة فقيرة في الحقل) تشعر بكرامتها كعضو منتج في الأسرة والمجتمع، ومادامت تعيل نفسها بنفسها فهي قادرة على رفض الإهانة أو الضرب الذي قد تتعرض له الزوجة التي تعيش عالة على زوجها.

مع بداية هذا القرن الواحد والعشرين يتحلى النظام العالمي الجديد بكلمات جديدة براقة تتخفى وراءها أشكال جديدة من الاستغلال والاستعباد للفقراء والنساء في عالمنا الحديث، وما بعد الحديث . أصبحت كلمة العولمة أو الكونية أو الإنسانية العالمية من الكلمات الغامضة الساحرة لكثير من المثقفين في الغرب والشرق على حد سواء، إلا أن نتائجها على الفقراء والنساء من شعوب العالم ليست إلا مزيداً من الفقر والأزمات الاجتماعية، والاقتصادية، والحروب الدينية والطائفية المشتعلة في كل بقاع الأرض، وكم من النساء والفقراء والشباب والأطفال يسقطون قتلى

الفتن الروحانية أو العقائدية والجماعات الاقتصادية والفكرية التي تتخفى وراءها المصالح الدولية للقلة الثرية المالكة للسلاح والمال والإعلام وأعوانهم من الحكومات المحلية.

تتخفى هذه المصالح وراء بعض النظريات الفكرية الحديثة أو ما بعد الحديثة، تحمل أسماء غامضة مثل الكونية الإنسانية، أو إنسانيات الغد، أو نهاية الإيديولوجيا، أو نهاية التاريخ أو موت المؤلف أو غيرها، يقودها مفكرو الرأسمالية الطبقية الأبوية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، وتابعوهم من المثقفين في بلادنا العربية، وهي في معظمها نظريات قديمة تتخذ شكلاً حديثاً، تتسم بالمراوغة التي تقبل الشيء ونقيضه من غير بادرة أمل في ربط النظرية بأرض الواقع والتاريخ وحركات التحرير الشعبية نساءً ورجالاً، مثل هذه النظريات تفشل أيضاً في ربط القضايا السياسية بالقضايا الاجتماعية، أو ربط القضايا الفلسفية بالقضايا الدينية والأخلاقية والجنسية، أو ربط مشكلات النساء بمشكلات الرجال، وعدم الفصل بين حياتنا العامة وحياتنا الخاصة، وضرورة الربط بين المعرفة والمسؤولية الأخلاقية.

إن دور المفكرين من الرجال والنساء في بلادنا أو في بلاد أخرى ليس مجرد مهنة أو منصب في جامعة أو عمل مقابل أجر أو جائزة من رئيس الدولة (أو جائزة نوبل في العلوم أو الآداب) لكن دور الفكر أعمق وأشمل بما يتضمنه من رؤية شاملة ومسؤولية تجاه

الشعب قبل الحاكم، إلا أن أغلب المفكرين في بلادنا يدورون في فلك السلطة الحاكمة، وإن أنكروا ذلك، يرفضون ربط السلطة بالجنس أو القهر السياسي بالقهر الجنسي والاقتصادي والأخلاقي، يرفضون ربط أجزاء المعرفة من أجل رؤية شاملة تتجاوز تخصصاتهم الأكاديمية ومصالحهم الاقتصادية والسياسية، يهربون من المسؤولية أمام الشعوب المقهورة نساءً ورجالاً إلى النظريات المجردة أو البحث عن المستحيل، الذي يتمثل لهم في صورة واقع افتراضي بحت أو علم نظري خيالي ومفاهيم مثالية (طوباوية) لا علاقة لها بالواقع الذي نعيشه أو الموقف التاريخي المحدد الملموس.

لا يمكن أن أنكر أن مثل هذه النظريات بما فيها فكر ما بعد الحداثة تتحدى الجمود الفكري، وتشحذ العقل على التفكير، مما يحقق للإنسان (الرجل والمرأة) متعة كبيرة من أجل تحقيق نفسه، كذات مفكرة ومبدعة فكرياً، إلا أن العقل الإنساني ليس ذاتاً مفكرة منفصلة عن الجسد والأرض والتاريخ، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وعلى رأسها حقوق النساء، نصف المجتمع، وحقوق العمال والفلاحين والفقراء أغلب سكان العالم، وأهمية إدانة التمييز الجنسي والعنصري السياسي والعقائدي، ومنها عنصرية الفكر الأمريكي الإسرائيلي الذي سلب أرض فلسطين (وأراضيَ أخرى في لبنان وسورية ومصر والأردن)، وكذلك

أشكال السيطرة الرأسمالية الجديدة التي تتم في إطار ما يسمى العولمة، وما يصاحبها من نظريات مدعمة لها، مثل نظرية صدام الحضارات، وفصل الاقتصاد عن الثقافة مما يكرس اقتصاديات السوق العالمية والنهب الاستعماري بأشكاله الجديدة.

وفي مقابل مصطلح العولمة يطرح بعض المفكرين الرأسماليين في الغرب والشرق مصطلحات أخرى منها الكوكبة، ومنها الإنسانية أو العالمية، التي ينبغي أن تحل عندهم محل القومية أو الوطنية أو الجنسية المحدودة بوطن معين أو دولة معينة، وهذه فكرة ربما تكون سليمة ومتقدمة من الناحية النظرية فحسب، لأن الواقع يؤكد أن الشعوب المقهورة، نساءً ورجالاً تزداد قهراً وجوعاً في ظل هذه النظريات الإنسانية العامة، ولا شيء يحميها من أطماع الرأسمالية العالمية أو النظام الطبقي الأبوي العالمي إلا تمسكها بما يسمى الوطنية أو القومية أو الهوية أو التراث أو حتى الدين (كسلاح من أجل العدل).

كنت أستاذة زائرة في عدد من الجامعات الأمريكية خلال السنوات الثمانية الماضية، وقد لاحظت كم يتفاخر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وأعوانه في الحكومة الأمريكية بهويتهم الأمريكية وقوميتهم ودينهم المسيحي وثقافتهم، ويعتبرون أن ثقافتهم الأمريكية يجب أن تكون هي الثقافة العالمية للإنسانية

جمعاء، ومع ذلك هم يندهشون حين تقف امرأة عربية وتفخر بقوميتها العربية أو ثقافتها العربية أو دينها الإسلامي.

وعلى الرغم من التشدق بالعولمة والإنسانية والكونية، والغاء الحواجز بين البشر، ومنها حواجز الدولة القومية، إلا أن هذا الإلغاء لا يحدث إلا في النواحي الاقتصادية والثقافية والإعلامية التي تخدم مصالح الرأسمالية الدولية، وأرباح الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، وسرعان ما تقام الحواجز بين الشعوب لخدمة أهداف الرأسمالية الدولية ذاتها.

من المعروف أن الاستعباد أو الاستغلال لا يمكن أن يقوم ويستمر دون مبدأ (فرق تسد) ولا بد من تأكيد الفروق بين البشر على أساس الدين والجنس والعقيدة والعرق والإثنية والجنسية وغيرها من أجل تقسيم الشعوب وإضعافها. لهذا يتسم هذا النظام منذ نشأ وحتى اليوم بالتناقض، ونلاحظ اليوم أن دعوات العولمة الرأسمالية الاقتصادية تصاحبها في الوقت ذاته دعوات عكسية تسعى إلى التأكيد على الثقافات المحلية أو الهوية، أو الخصوصية الثقافية، أو الدينية من أجل تقسيم الشعوب وعدم قدرتها على مقاومة القوى الاستغلالية دولياً ومحلياً.

لقد عانينا من بطش الأنظمة العربية في بلادنا، وأدخلتنا النعرات القومية أو الدينية أو الخصوصية الثقافية في جدال عقيم أو

في السجون والمعتقلات، وضيعنا الوقت في مناقشة الهوية الإسلامية أو الهوية العربية، أو الأصالة والمعاصرة، أو حجاب المرأة جزءاً من هويتها الأصلية، أو ختان الإناث والذكور جزءاً من الأصالة، أو الخصوصية الثقافية في بلادنا، وهذه المجادلات العقيمة التي تلهينا عن المشكلات الاقتصادية والسياسية الأساسية وتغرقنا في مؤتمرات حول صدام الحضارات أو صدام الثقافات.

إلا أن الواقع والتاريخ يدلنا على أن الازدواجية هي السمة الغالبة للفكر السائد، وأن أقسى أنواع القهر قد حدثت تحت اسم الإنسانية العامة، من أجل إخفاء الظلم الواقع على الفقراء والنساء، أصبحت كلمة (الإنسان) تعني (الرجل) وفي النظام العالمي فإن الإنسان هو الأمريكي أو الإسرائيلي أو غيرهما من الجنسيات القوية المسيطرة، وحتى يومنا هذا فإن حقوق الإنسان لا تشمل حقوق النساء محلياً أو حقوق الشعب الفلسطيني دولياً.

إن مقتل جندي أمريكي واحد أو جندي إسرائيلي قد يقيم الدنيا ولا يقعدها، أما مقتل آلاف الفلسطينيين أو اللبنانيين أو العراقيين أو غيرهم فإنه يمر دون شيء يذكر.

وبالمثل فإن قهر ملايين النساء تحت اسم الدين أو الأخلاق أو الأمومة أو الأنوثة، فإنه يمر دون شيء يذكر، وإن قامت بعض النساء أو الرجال بالدفاع عن حقوق هؤلاء المقهورات والمقهورين فإنهم يدانون، ونلصق بهم التهم المختلفة ابتداءً من الإرهاب

وعدم الشرعية الدولية إلى الكفر والإلحاد، أو عدم احترام الطبيعة الأنثوية أو الخروج عن القيم والأخلاق.

خلال شهر فبراير (٢٠٠٠م) جاء المفكر الفرنسي (جاك ديريدا) إلى مصر، وتحدث عما أسماه (الإنسانية) من أجل التحرير من سلطة الدولة القومية، وأن تتولى العلوم الإنسانية في الجامعات تفكيك فكرها القديم وفقاً لمفهوم حقوق الإنسان، والوعي بالجريمة ضد الإنسانية . إلا أنه تجاهل تماماً الجرائم الإنسانية ضد نصف المجتمع من النساء، كما تجاهل تماماً الجرائم الإنسانية ضد الشعوب الإفريقية والعربية وعلى رأسها الشعب الفلسطيني، ولم يذكر المفكر الفرنسي إلا الجرائم الإنسانية ضد اليهود أو طغيان محاكم التفتيش والتمييز العنصري في التاريخ. لم يتحدث المفكر الفرنسي عما يحدث في حاضرنا الذي نعيشه والجرائم العسكرية والاقتصادية التي تقتل النساء والشباب والأطفال في السودان ورواندا، والصومال، ولبنان، وفلسطين المحتلة، والبوسنة، وكوسوفو، والشيشان، وكشمير، والعراق وغيرها.

بينما كان المفكر الفرنسي يتحدث بلغته الفرنسية، ويعتمد في مراجعه كلها على التاريخ الفرنسي، وكتابات المفكرين في فرنسا، أو أوروبا، أو الولايات المتحدة الأمريكية، ويشحذ ذاكرته التاريخية الغربية من أجل الإبداع الفكري والفلسفي، إلا أنه كان يطالب الشعوب المقهورة نساءً ورجالاً في بلادنا أو بلاد العالم

الثالث بالتخلي عن قوميتها وثقافتها ولغتها من أجل الإنسانية. إن مثل هذه الأفكار يتبناها عدد غير قليل من المفكرين في الغرب والشرق، وفي بلادنا العربية ، وقد تنطوي هذه الأفكار على جزء من الحقيقة إلا أنها في جوهرها تكرس المعرفة المجزأة والمنفصلة عن الواقع، وهي نتاج الفكر الرأسمالي الطبقي الأبوي الحديث وما بعد الحديث، يتخذ لغة أو مفردات جديدة منها الإنسانية العالمية أو العولمة، تدعو الشعوب المقهورة إلى التخلي عن الإيجابيات في حاضرهم وماضيهم من أجل الخضوع والدوران في فلك القوى الغربية الرأسمالية.

لقد تصدى بعض الرجال العرب لأفكار (جاك ديريدا) وغيره من فلاسفة الغرب الجدد ودافعوا عما أسموه الذات القومية والدينية، ورفضوا هذا الفكر الرأسمالي من الناحية الاقتصادية، إنهم على وعي بالمشكلة الطبقية التي تزيد من الفقر والبطالة، واتساع الهوة بين الأثرياء والفقراء إلا أن أغلبهم لا يربط المشكلة الطبقية بالمشكلة الأبوية أو الذكورية، ربما لأنهم رجال لا يرون إلا صالحهم، وكان المفروض أن تكون النساء أكثر وعياً وأكثر قدرة على الدفاع عن مصالحهن، لكن التربية في البيوت والتعليم في المدارس خاصة التعليم الديني يؤدي إلى عجز أغلب النساء عن إدراك مصالحهن، والخضوع لسيطرة الفكر السائد، على الرغم من حصولهن على المناصب العلمية أو السياسية الكبيرة مثل: الأستاذات في الجامعات، أو الوزيرات ، أو عضوات البرلمان.

٥ – الفصل بين قضية تحرير النساء وقضية تحرير الوطن

لقد أصبحت قضية المرأة علماً يدرس في جامعات العالم مثل العلوم الأخرى، إلا أن علوم المرأة تتميز عن غيرها في أنها تربط بين المجالات المختلفة في الحياة العامة والخاصة، تربط بين علم الجنس وعلم الاقتصاد بمثل ما تربط بين السياسة الدولية والسياسة المحلية، بمثل ما تربط بين قوانين العمل وقوانين الزواج والطلاق والنسب، ويكشف التاريخ عن الأسباب التي أدت إلى عزل النساء عن الحياة العامة. ويكشف علم السياسة أن العبيد أو النساء لا يمكن أن يتحرروا دون الوعي الصحيح والتنظيم السياسي القوي السليم.

وكثيراً ما نتهم النساء المناضلات من أجل تحرير أنفسهن وأخواتهن وبناتهن بأنهن يفصلن بين قضية تحرير المرأة وقضية تحرير الوطن أو تحرير العمال والفلاحين، أو تحرير الأرض من الاحتلال الأجنبي، وغير ذلك من القضايا الوطنية أو السياسية والاقتصادية الملحة، كأنما النساء لسن نصف المجتمع، ولا يتعرضن مثل الرجال لمشكلات الحرب والاستعمار، أو الاحتلال الأجنبي، أو الفقر والبطالة. كأنما مشكلات نصف المجتمع من النساء ليست ملحة ويمكن تأجيلها ،إلى ما بعد الانتهاء من طرد الاستعمار، وتحرير الأرض، والقضاء على الفقر والبطالة وغيرها.

والسؤال: هل يمكن تحرير الأرض والاقتصاد في بلادنا العربية دون تحرير النساء، نصف الشعوب العربية؟

تحت اسم القضية الوطنية يتم إرجاء أو تجاهل القضية النسائية، ويعدّونها قضية خاصة بالنساء، وليست قضية عامة تهم الوطن كله بنسائه ورجاله، غالباً لا يأتي الفصل بين قضية المرأة وقضية الوطن إلا من الأحزاب السياسية المعادية لمصالح الوطن ومصالح النساء في آن واحد.

وقد برزت الحركات القومية العربية والحركات الاشتراكية في بلادنا كقوى تقدمية تحارب الاستعمار الأجنبي، والنظام الطبقي، وتهدف إلى الوحدة العربية إلا أنها كانت ولا تزال غير واعية بقضية المرأة، تنعكس فيها بالضرورة العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والدينية والأخلاقية السائدة في المجتمع، ومن أهمها علاقة الرجل بالمرأة داخل الأسرة وفي الدولة، وهي علاقة قائمة على السيطرة الرجولية والخضوع الأنثوي.

لم تكف النساء في بلادنا (وفي بلاد العالم) عن النضال ضد النظام الطبقي الأبوي منذ بداياته في العصور القديمة حتى عصرنا الحديث وما بعد الحديث، فالحركة النسائية التحريرية متصلة في التاريخ، تضرب بجذورها في كل بلد، وليست هي حركة غربية أو أوروبية أو أمريكية كما يتصورها البعض، ولم تنشأ خلال القرن العشرين فحسب. ويدلنا التاريخ على أن النساء في مصر القديمة وإفريقية وآسيا سبقن زميلاتهن في أوروبا في النضال ضد

النظام الطبقي الأبوي، ليس لأسباب تتعلق باللون أو العرق، وإنما لأسباب سياسية وثقافية تتعلق بنشوء الحضارة القديمة في مصر وفلسطين والعراق واليمن وبلاد أخرى عربية وإفريقية وآسيوية، وانعكاس ذلك على حياة النساء وارتفاع وعيهن. ومن المعروف أن النظام الطبقي الأبوي قد تعثر في مراحله الأولى وتأخر في الاستقرار أكثر من ألف عام، بسبب حركات التحرير التي قاومته، ومنها الحركات النسائية التي تم تجاهلها من المؤرخين الرجال. مازلنا نجهل الكثير عن نضال النساء في الحضارات القديمة وبداية الحضارات الحديثة. وهناك جهود جديدة في هذا المجال لكشف التجاهل أو التزوير الذي حدث من قبل المؤرخين والملوك والحكام الأجانب والمحليين.

في مصر القديمة كانت هناك حركة شعبية نسائية تقاوم اندثار فلسفة (إيزيس)حتى منتصف القرن السادس الميلادي، حين بعث الإمبراطور (جوستنيان) قائده (نارسيس) إلى جزيرة (فيلة) ودمر معابد (إيزيس) وأرسل كنوزها إلى القسطنطينية، وألقى بأتباع (إيزيس) في السجن نساءً ورجالاً حيث ماتوا من الجوع والإهمال.

إن الثورات الشعبية في تلك الأزمنة القديمة كانت تقودها النساء والعبيد من الرجال، وهذا أمر بديهي، لأن البشر جميعاً

نساء أو رجالاً يثورون ضد النظم الظالمة أينما كانت. إنها صفة إنسانية عامة ليست قاصرة على الرجال دون النساء، أو أهل الغرب دون أهل الشرق. لقد نشأت الحركات النسائية الشعبية في التاريخ لسبب أساسي هو مقاومة الحركات الانفصالية الطبقية الأبوية التي أرادت فصل النساء عن الرجال بدعوى أنهن الجنس الأدنى، وفصل العبيد أو الأجراء الرجال عن الأسياد الملاك والحكام بدعوى أنهم الطبقة الأعلى.

هذا الفصل إذن لم يكن من صنع الحركات النسائية القديمة أو الحديثة، لكن هذا الفصل قد فرض على النساء بالقوة المسلحة وقوة القانون والتشريعات التي تفرق بين الناس على أساس الجنس أو العرق أو النوع أو العقيدة، وتقوم على عقاب الأضعف أو الضحية بدلاً من عقاب المذنب.

أصبحت المرأة هي المسؤولة عن الخطيئة، وفي كتاب التوراة عاقب الإله (حواء) فقط وأدانها ولم يعاقب آدم. وفي القرآن اشترك آدم وحواء في الأكل من الشجرة المحرمة، وهناك آية قرآنية تؤكد ذلك ﴿فَأَزَلَّهُما الشَّيْطانُ عَنْها فَأَخْرَجَهُما مِمّا كانا فِيهِ وَقُلْنا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة:٢/٣٦]. (صيغة المثنى هنا تشمل آدم وحواء)، لكن التوبة لم تشمل إلا آدم فقط حسب الآية ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ فَتابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة:٢/٣٧]

(صيغة المفرد هنا تطرد حواء من التوبة) لقد تم إبعاد النساء من الحياة السياسية والتشريعية والدينية لمجرد أنهن نساء.

على الرغم من ذلك، فإن هناك من يدعي اليوم أن الحركات النسائية هي التي تفصل بين الرجال والنساء. حين بدأنا حركة تحرير وتضامن المرأة العربية، اتهمتنا بعض الأحزاب السياسية أننا حركة انفصالية تقسم صفوف الرجال عن صفوف النساء، رغم أن حركتنا لم تنشأ إلا لتلغي هذا الفصل الذي نشأ في التاريخ، وقد قامت الحركة النسائية العربية أساساً لتعيد نصف المجتمع من النساء إلى الحياة العامة السياسية والفكرية، والدين والأخلاق.

وهناك من يتصورون أن حركة تحرير المرأة العربية ليس لها تاريخ، وأنها مستوردة من الغرب، كأنما نساء الغرب هن وحدهن القادرات على النضال ضد الظلم، ونحن النساء العربيات لا نملك إلا الخضوع.

منذ السبعينات من القرن العشرين شهدنا المحاولات المتعددة لضرب الحركة النسائية العربية بواسطة القوى السياسية المتصاعدة المتخفية تحت اسم الدين أو الأخلاق، أو احترام الأصوليات العرقية، أو الاختلافات النوعية والجنسية، تزايدت النعرات والمزايدات السياسية التي تزرع التناقض بين القضية النسائية والقضية الوطنية، تحاول أن تضربهما معاً بادعاء التدين أو الوطنية.

إن العمل السياسي في بلادنا العربية (وفي بلاد الشام) يعتمد على القوة وليس الحق، وتقوم الجبهات والتحالفات بين الخصوم والأعداء لمجرد (التكتيك) أو التعاون مع الأقوى اليوم لضربه غداً. هذا الأسلوب الطبقي الأبوي الموروث منذ النظام العبودي يؤدي بالضرورة إلى التضحية بحقوق الضعفاء والفقراء والنساء، بدعوى أن السياسة (فن الممكن) أو (لعبة المصالح). وهكذا ضربت الحركة النسائية في بلادنا من أجل إرضاء القوى السياسية الدينية الصاعدة، كما ضربت الحركات الشعبية الأخرى من العمال والفلاحين والأجراء، وتزايدت الهوة بين الأثرياء والفقراء، كما تزايد عزل النساء عن الحياة العامة، باسم الأمومة أو الأنوثة، أو الدين والأخلاق.

إن تحرير النساء لا ينفصل عن تحرير الوطن، لأنّهن نصف هذا الوطن، ولا يمكن تحرير الوطن دون تحرير النساء.

إن أصحاب الفكر الديني يرون أن القانون الإلهي أو كتاب الله هو الذي يحكم العلاقة بين الرجال والنساء، وأن هذا القانون الإلهي أزلي وثابت وواضح. وإذا كان هناك من النصوص الإلهية ما هو غامض، فإن هناك المفسرين من رجال الدين أو العلماء أو الفقهاء، وكلهم رجال، إلا أن بعض النساء اقتحمت هذا المجال مؤخراً سواء في بلاد الغرب أو الشرق.

قامت بعض الباحثات في المجال الديني في معظم بلاد العالم بإعادة قراءة الكتب السماوية أو غير السماوية. بدأت النساء في الصين والهند واليابان في التحرر من بعض القيود الدينية المفروضة عليهم بالنظام الرأسمالي الأبوي، عن طريق إعادة تفسير الآيات لصالح النساء. وقد حدث الشيء نفسه في أوروبا والأمريكتين وإفريقيا وأستراليا. بعض النساء المسيحيات في أوروبا أحدثن ثورة فكرية جديدة تنشد تحرير النساء من وضعهن الأدنى في الإنجيل وتمت تبرئة حواء من الإثم، بل هناك من رأت أن المسيح نفسه لم يكن ذكراً أبيض البشرة، بل كان امرأة سوداء أرادت تحرير الفقراء والنساء.

في بلادنا العربية نظراً للضغوط السياسية والدينية والفكرية لم تنشأ مثل هذه الحركة لإعادة تفسير الإسلام أو القرآن، لكن هناك بعض أفراد قلة حاولن الاجتهاد في حدود الإمكان، وبدأن التنقيب في كتاب الله عن الآيات والأحاديث النبوية التي تساوي بين النساء والرجال، مثل الآية القرآنية: ﴿خلقكم من نفس واحدةٍ﴾ إن كلمة (نفس واحدة) هنا تعني أن الأنثى مساوية للذكر لأنهما من نفس واحدة. وآية قرآنية تقول: ﴿والمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهم أَوْلِياءُ بَعْضٍ يَأْمُرُوْنَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ إن عبارة ﴿بعضهم أولياءُ بعض﴾ تعني أن النساء والرجال بعضهم أولياء بعض، أي إن الولاية من شأن النساء

والرجال وليس من شأن الرجال فقط، ومن الأحاديث النبوية ما يقول: ((النساء شقائق الرجال))، و (الناس سواسية كأسنان المشط)) وهذا يؤكد المساواة بين الرجال والنساء.

إلا أن هذه الحركة الفكرية المستنيرة التي يقوم بها عدد من النساء والرجال في بلادنا العربية ، لا تزال حركة ضعيفة سياسياً، لم تستطع بعد تنظيم نفسها داخل قوة اجتماعية وثقافية قادرة على صد التيارات السياسية الدينية التي تحاول تكفير كل من اجتهد في الدين، والتي تعاونها في كثير من الأحيان القوى الدولية والعربية، التي تسعى لاستخدام الدين سلاحاً ضد الفقراء والنساء وليس معهم. كانت الأديان ولا تزال جزءاً من الصراع السياسي حول النفوذ والمال والتحكم في عقول وأجسام المحكومين من الفقراء والنساء. إن ورقة الدين من الأوراق السياسية الرابحة، يمكن استخدامها بواسطة المقهورين والمقهورات للثورة ضد الظلم (باعتبار أن الله هو العدل) ويمكن استخدامها بواسطة الحكام للبطش بالثائرين من النساء والرجال (باعتبار أن الملك أو الحاكم أو كهنة من رجال الدين هم الأعلم بالشريعة، وقد اصطفاهم الله دون سائر البشر ليفسروا للناس كلام الله).

هكذا يصبح الدين سلاحاً من حدين، حسب من يتولى التفسير والتشريع، وفي بلادنا العربية كانت السلطة السياسية والسلطة الدينية مترابطة. يكفي أن ندرس تاريخ مشيخة الأزهر في

عصر الملك فاروق في مصر خلال الأربعينات من القرن العشرين، لندرك كيف يمكن أن يصبح الملك خليفة الله فوق الأرض. وفي عهد أنور السادات خلال السبعينات من القرن العشرين كاد الرئيس المؤمن أن يكون الملك أو خليفة الله، وارتفعت صورته تنافس الآلهة في السماء.

وفي كل بلد عربي حتى اليوم ألا يصبح الحاكم شبيها بالإله المعصوم من الخطأ، المنفرد بالقرارات الكبرى على الرغم من وجود ما يسمى بالبرلمان، أو مجلس الشعب، أو مجلس الشورى، أو المجلس الشعبي الثوري الاشتراكي أو الرأسمالي أو غيرها؟

إن أصحاب الفكر الفلسفي المثالي الذين لا يؤمنون بالأديان، مع ذلك يفصلون بين المادة والفكر، ويضعون العقل أو الروح في تناقض مع الجسد. يجعلون العقل أسمى من الجسد. أو الفكر هو الأصل والحقيقة، أما الوجود المادي فهو الفرع أو اللاحقية، والرجل في نظرهم هو العقل والفكر والأصل، والمرأة هي النقيض. هي الجسد والمادة والفرع.

إن أصحاب هذا الفكر المثالي الفلسفي قد تأثروا إلى حد كبير بالفلسفة العبودية التي قامت على فصل الروح عن الجسد والأسياد عن العبيد، والنساء عن الرجال. بعض هؤلاء الفلاسفة يتسم بالعقلانية (وليس التدين) ويرفع من قيمة العقل إلا أنه يرمز لهذا

العقل بالرجل وليس المرأة. من هؤلاء الفلاسفة الذين تأثروا بالفكر العبودي هو (أرسطو) الذي نظر إلى العبيد والنساء كمخلوقات أدنى، بل جعلهم ضمن الأشياء (وليس الأشخاص) التي يملكها الأسياد الرجال الملاك.

وفي بلادنا العربية هناك من أتباع أرسطو الكثيرين، يتسم تكفيرهم بالتناقض والازدواجية، ينتمي أغلبهم لفئة المثقفين من أتباع النظام الحاكم. يظهرون ولاءهم لله والوطن والملك (أو الرئيس). يحتلون المناصب العليا في وزارات الثقافة والإعلام، والتعليم والجامعات، والمؤسسات الصحفية الكبرى. نرى مقالاتهم وصورهم كل يوم أو كل أسبوع في الجرائد الحكومية والمجلات الأدبية. ينافقون الحاكم في كل عهد من أجل الحفاظ على مناصبهم وأموالهم أو كسب المزيد. إنهم البلاط والسند الذي يقوم عليه الحكم الدكتاتوري في بلادنا العربية على الرغم من مقالاتهم عن (الديموقراطية)، إنهم يتغيرون من عهد إلى عهد، يبدلون أفكارهم ونظرياتهم حسب النظام الحاكم، من الاشتراكية إلى الرأسمالية، إلى العولمة إلى الهرولة نحو الأقوى سياسياً واقتصادياً، لا فرق عندهم بين الاتحاد السوفيتي أو روسيا أو الصين أو أمريكا أو إسرائيل.

السياسة في نظرهم هي فن الممكن ولعبة المصالح، وهم جزء من هذا النظام، وإن حملوا اسم المعارضة أحياناً. المرأة في نظرهم

خلقت للبيت والخدمة داخل الأسرة تحت سيطرة الرجل، لأنها ترمز إلى الجسد وليس العقل أو الروح، لكنها يمكن أن تخرج إلى العمل خارج البيت لتحصل على أجر تساعد به الزوج على النفقات. إن عملها خارج البيت ليس إلا امتداداً لعملها داخل البيت، وبشرط ألا تخرج عن قانون الطاعة، ويمكنها أن ترتدي الحجاب (إذا كانت مسلمة أو مؤمنة) ويمكن لها أن تكون سافرة بشرط أن تحافظ على عذريتها قبل الزواج، وعلى إخلاصها لزوجها فلا تفكر في رجل آخر أو تنظر إليه. أما الرجل فهو يحق له أن يكون متعدد العلاقات الجنسية (بحكم القانون أو الشرع) أو بحكم الطبيعة الذكورية.

إن أصحاب الفكر المادي الجدلي في بلادنا أكثر تقدماً في نظرتهم للمرأة، إن لهم رؤية تاريخية، وفي استطاعتهم إدراك الصراع الطبقي في التاريخ، وكيف تم استغلال العمال والفلاحين من قبل الأنظمة الإقطاعية والرأسمالية القديمة والحديثة وما بعد الحديثة. إلا أنهم يعجزون في معظم الأحيان عن قراءة تاريخ النساء في الحضارات القديمة والحديثة، إنهم يؤمنون فقط بالصراع بين الطبقات، أما الصراع بين النساء والرجال فهو غير وارد، لأنه يناقض الأنوثة أو الطبيعة الأنثوية.

هذا الفريق (والفريق السابق عليه) يرون أن وضع المرأة الأقل من الرجل هو وضع تاريخي قديم وأزلي، لكنهم لا يفسرون هذا

الوضع تفسيراً دينياً أو ميتافيزيقياً. إنهم يرجعونه إلى أزلية أخرى هي الأزلية البيولوجية، أو قانون الطبيعة، لقد استبدلوا كلمة (الله) بكلمة (الطبيعة) معتقدين أن طبيعة المرأة تختلف عن طبيعة الرجل، وأن الطبيعة قد هيأت المرأة لوظائف في الحياة تختلف عن وظائف الرجل.

من هذا الفريق من يحمل لقب ماركسي، أو اشتراكي تقدمي، أو مسؤول كبير في حزب معارض للنظام الرأسمالي المسيطر، أو العولمة أو السياسة الاستعمارية الأمريكية الجديدة، قد يلقي الخطابات النارية الثورية عن العدالة في حياة العمال أو الفلاحين، قد يدخل السجن؛ لأنه يعارض النظام الحاكم، أو التطبيع مع دولة إسرائيل، قد يكون بطلاً قومياً أو وطنياً، مع ذلك فهو يقهر زوجته في البيت ، ويفرض عليها أن تعمل من أجله ومن أجل الأسرة والأطفال، وأن تضحي بعملها خارج البيت أو مستقبلها السياسي أو العلمي أو الأدبي أو الفني من أجله، ومن أجل الأسرة. وقد يحدث أن يحطم هذا الرجل الأسرة من أجل نزوة جنسية طارئة، فيطلق زوجته أو يتزوج عليها امرأة أخرى، معتقداً أن هذا هو حقه الطبيعي كرجل. ربما لا يؤمن بالشريعة التي تبيح له تعدد الزوجات، لكنه يؤمن بالطبيعة البيولوجية التي تفرق بين الذكور والإناث فتجعل الرجال من فصيلة الثدييات المتعددة جنسياً، أما النساء فإنهن من الفصيلة الأحادية اللائي يكتفين بزوج واحد فقط.

لقد قام النظام الطبقي الأبوي على هذا النظام المزدوج للزواج، والأخلاق، أصبح الرجل المتعدد الزوجات أو العلاقات الجنسية غير مدان أخلاقياً أو قانونياً أو اجتماعياً، أما المرأة فهي تقتل جسدياً أو أخلاقياً أو اجتماعياً أو قانونياً إن جمعت بين زوجين. يرجع ذلك إلى أن النظام الطبقي الأبوي يقوم على نسب الأطفال للأب فقط. وكانت الأبوة مجهولة في بداية التاريخ البشري، حين كان الأطفال ينسبون للأم فقط، لكن النظام السياسي والاقتصادي تغير مع نشوء العبودية ومع اكتشاف الرجل لدوره في الإخصاب وتكوين الجنين، ورغبته في توريث ما يملك لأطفاله، وانتقل المجتمع من النظام الأموي إلى النظام الأبوي، وتغيرت القيم والأخلاق ويرتكز هذا النظام على هذه الأفكار الرئيسية:

١ - إن الإنسان بطبيعته شرير، أو إن الخصائص الأولى للطبيعة البشرية هي حب الامتلاك والميل إلى العدوان والتنافس.

٢ - إن هذه الطبيعة البشرية ثابتة لا تتغير.

٣ - إن الطبيعة البشرية تختلف عند الرجال والنساء، وإن الذكورة أو الرجولة تميل إلى القوة والسمو والعقلانية، وإن الطبيعة الأنثوية تميل إلى الضعف ونقصان العقل والدين والأخلاق.

٤ - على الرجل أن يحكم المرأة لحمايتها من الرجال الآخرين، ولحمايتها من نفسها الميالة إلى الإثم.

٥ - إن البقاء دائماً للأقوى على مستوى الأفراد أو الدول والقوة هنا تعني القوة العسكرية أو القوة البيولوجية.

كان مفهوماً أن القوة العضلية عند الرجال تعني القوة البيولوجية. إلا أن العلوم الجديدة كشفت عن أن القوة البيولوجية ترجع لأسباب متعددة منها حاملات الوراثة ولا علاقة لها بالذكورة أو الأنوثة. بل هناك أبحاث تثبت أن المرأة أقوى بيولوجياً في بعض الأحيان من الرجال. وأن الطبيعة البشرية تتغير من وقت إلى وقت مع تغير البيئة والظروف الاجتماعية، وأن الطبائع الجديدة للبشر نساءً ورجالاً تنتج عن تأثير العوامل المادية والثقافية والاجتماعية في آن واحد. وإن الفصل بين الجسد والعقل لا يحدث في الحقيقة والواقع، بل هو فصل نظري فحسب.

لقد أدت النظم العبودية إلى نظريات علمية خاطئة تؤمن أن عقل المرأة ناقص عن عقل الرجل، أو أن مخ المرأة يختلف في وظائفه وتشريحه عن مخ الرجل، أو أن الأنا العليا عند المرأة أقل سمواً من الأنا العليا عن الرجل، وغير ذلك من الأفكار التي لا تزال سائدة حتى اليوم، والتي يؤمن بها عدد غير قليل من العلماء في بلادنا وبلاد العالم. لكن العلوم هي نتاج ثقافي وسياسي واقتصادي تتغير مع تغير الأنظمة السياسية، وكذلك الأخلاق والأديان والقيم كلها تتغير مع تغير القوى المسيطرة سياسياً على وسائل التعليم والإعلام والتفسير للكتب الدينية.

إن الدين جزء من المجتمع، وهو نتاج من نتاجات المجتمع البشري فكراً وممارسة، وهو نتيجة لتفاعل عوامل اجتماعية

وسياسية دولية ومحلية، وله أثر على العقل الواعي واللاواعي للفرد والجماعة، لكنه ليس السبب التاريخي الأول الذي جعل المرأة أقل قيمة من الرجل. لقد انعكست دونية المرأة في النظام العبودي على الأديان وليس العكس. إن القوى السياسية الحاكمة في الدولة والمجتمع هي التي تعيد تفسير الأديان لصالحها وليس العكس. معنى ذلك أن الدين خادم للسياسة، أما السياسة فهي السيادة العليا حيث دائرة صنع القرار، وهي خادمة لنفسها بحكم القوة والسلاح، وهي قادرة على تسخير كل شيء في خدمتها بما في ذلك رجال الدين أو رجال الثقافة والصحافة والإعلام وغيرهم.

٦ - عمليات الختان للذكور والإناث

حين تخرجت من كلية الطب عام (١٩٥٥م) جامعة القاهرة لم أكن أعرف إلا القليل عن قضية المرأة في بلادنا. في طفولتي أدركت أن هناك شيئاً خاطئاً في النظام من حولي. أن نظرة الناس للطفلة البنت تختلف عن نظرتهم للولد. أن الولد حين يولد تنطلق زغاريد الفرح، وحين تولد البنت لا يكون هناك فرح، أو فرح قليل أقل من الولد. وكنت أسأل مثل كل البنات لماذا يحدث ذلك؟ وكانت الإجابة تتلخص في أن هذه هي إرادة الله، أن يصبح الذكر أعلى درجة من الأنثى، وأن يحمل الأطفال اسم الأب، وأن للولد نصيب البنتين، ولم تكن هذه الإجابة قادرة على إقناعي في مرحلة الطفولة. إن الذكاء الفطري للأطفال يحول دون

الاقتناع بأشياء غير منطقية. إلا أن هذا الذكاء الفطري سرعان ما يتبدد تحت الضغوط الاجتماعية والأسرية والتهديد بالعقاب في الدنيا والآخرة.

في كلية الطب لم ندرس شيئاً عن القهر الواقع على الأطفال الإناث والذكور تحت اسم عملية الختان. بل تم تدريبنا على هذه العملية الجراحية تحت اسم الدين والأخلاق أو النظافة أو الصحة. كنت أسأل نفسي وأنا طالبة بكلية الطب كيف يمكن أن يقطع المشرط في جسد الطفل السليم؟ يقشعر جسمي حين أسمع صرخات الأطفال الأبرياء الإناث أو الذكور، بعضهم قد يصاب بمضاعفات أقلها تلوث الجرح أو النزيف، أو التهابات المسالك البولية أو الأعضاء التناسلية.

وقد نسيت في ذلك الوقت أنني عشت حادث الختان وأنا طفلة في السادسة أو السابعة. إن الأطفال جميعاً ينسون الحوادث المؤلمة كنوع من الدفاع عن الذات. بل إن الكبار أيضاً ينسون والنسيان نوع من الجهل، لأنه يخفي تجارب الألم في حياتنا، ويخفي معها الأسباب التي أدت إلى هذا الألم، أدت إلى بتر جزء سليم من جسم الإنسان.

كيف بدأت أبحث وأنقب وأكتب ضد هذه العمليات غير الإنسانية؟ لا أدري بالضبط ربما هي صرخة أختي الصغرى حيث

أمسكوها وهي في السابعة من عمرها وقطعوا بظرها بالموسى، أو ربما هي صرخة أخي الأصغر حيث أمسكوه وعمره أسبوع واحد وقطعوا غرلته بالمشرط.

أو ربما هي الصرخات المتراكمة في ذاكرتي للأطفال الإناث والذكور الذين رأيتهم يتعرضون لهذه العمليات. أو ربما هي صرختي وأنا طفلة بدأت تدوي في أعماقي بعد أن طواها النسيان.

إن استعادة الذاكرة أولى الخطوات على طريق المعرفة وقد ساعدتني الكتابة على التذكر، خاصة الكتابة الإبداعية، وهناك علاقة وثيقة بين القدرة على التذكر والقدرة على الإبداع. أما دراسة الطب في بلادنا وفي بلاد متعددة في العالم، فهي لا تؤهل الطبيب إلا لفتح عيادة أشبه بالمحل التجاري القائم على الربح. لهذا لم يكن غريباً أن أكره مهنة الطب وأهجرها إلى الأدب وكتابة الروايات.

أما قضية تحرير الأطفال الإناث والذكور (من قبضة الأطباء وحلاقي الصحة والدايات) فقد ظلت تشغلني، وظل السؤال يدور في رأسي: لماذا تحدث عملية ختان الذكور والإناث؟

هل يمكن أن يأمر الله بقطع عضو هو الذي خلقه في جسم المرأة؟

أيمكن أن يقع الله في هذا التناقض؟ أن يخلق شيئاً ثم يأمر بقطعه؟

ثم ماتت طفلة من النزيف بعد أن أجرت لها الداية عملية الختان. كنت طبيبة ناشئة في قرية المحلة محافظة القليوبية عام (١٩٧٥) وبدأت أشعر بضرورة التصدي لهذه العمليات البشعة، ومن هنا بدأت قراءة التاريخ والأديان لأعرف كيف بدأت هذه العمليات. استغرق البحث أكثر من عشرة أعوام، وخرجت بكتابي الأول عن قضية تحرير المرأة بعنوان (المرأة والجنس)، الذي اشتمل على جزء خاص عن ختان الإناث. تمت مصادرة الكتاب في مصر عام (١٩٦٩م) ثم نشر في بيروت بعد ذلك بعامين أو ثلاثة وتعرضت للهجوم من السلطات الحاكمة في مجال السياسة والدين والطب، وقف ضدي زملائي في نقابة الأطباء. اتهمني رجال الدين بأنني ضد الأخلاق، وضد الدين، وأشجع النساء على الفساد، لأن الختان في رأيهم يحمي المرأة من الفساد الأخلاقي، ويحمي عذرية البنت فلا تسعى وراء الرجال. وفي عام (١٩٧٢م) تعاونت السلطة السياسية مع السلطة الطبية وتم إبعادي عن منصبي بوزارة الصحة. وكان لابد من مرور أكثر من ربع قرن حتى تتغير العقلية الطبية في مصر، وأن يصدر وزير الصحة عام (١٩٩٨م) قراراً بمنع ختان الإناث، بعد أن ثبت ضرره البالغ على صحة النساء الجسمية والنفسية.

يرجع ختان الإناث في التاريخ إلى بداية النظام الطبقي، ونشوء النسب الأبوي وفرض نظام الزواج الأحادي على النساء

فحسب. لقد أدرك المجتمع العبودي منذ نشوئه أن الأبوة لا يمكن أن تعرف إلا بفرض النظام الأحادي على النساء، وترك للرجال حرية تعدد الزوجات، ولم يكن من الممكن فرض مثل هذه الازدواجية دون قوانين، وعمليات لقمع النساء داخل البيت وخارجه، بحيث لا يشك الرجل في أبوته للأطفال. من هنا نشأت عملية الختان لحرمان المرأة من العضو الجنسي الأساسي في جسمها، وبالتالي تتفرغ للخدمة في البيت دون أن تعطلها الرغبة الجنسية عن أعمالها المنزلية أو تشجعها على التطلع إلى رجل آخر غير زوجها.

إن عملية الختان ليست إلا واحدة من عمليات أخرى قانونية وأخلاقية واقتصادية تم ابتداعها لعزل النساء عن الحياة العامة تحت سيطرة الزوج الواحد. لقد فرض على المرأة قوانين زواج تحدد إقامتها بالبيت فلا تخرج إلى العمل بأجر أو تسافر إلا بإذن زوجها. لقد فرض عليها العمل بالبيت دون أجر حتى تظل عالة على زوجها يفرض عليها الطاعة مقابل الإنفاق. وفرض على المرأة الحجاب حتى لا يراها رجل آخر غير زوجها.

هذه أمثلة لوسائل القهر التي فرضت على المرأة لمجرد أن يتأكد الرجل من أبوته، ولمجرد أن يحمل الأطفال اسم الأب، وليس اسم الأم. إن عمليات قهرالنساء سواء كانت الختان أو الحجاب أو غيرها لم تنبع من الدين الإسلامي أو المسيحي أو غيرهما، بل

نبعت من المجتمعات العبودية في الشرق والغرب على حد سواء. يحاول بعض الباحثين في مجال الطب النفسي دراسة أثر الختان على الصحة النفسية للذكور والإناث. وقد حدثت طفرة في السنين الأخيرة في الدراسات الطبية نتج عنها الكثير من الحقائق التي تثبت أضرار ختان الذكور بمثل ما حدث بالنسبة لختان الإناث.

خلال عام (١٩٩٩م) نشرت بعض المقالات في مصر عن أضرار ختان الذكور، وطالبت بمنعه، ونشر المعلومات الجديدة عن مضاره. إلا أنني تعرضت للهجوم من السلطة الطبية والسلطة الدينية، يكاد يشبه الهجوم الذي تعرضت له منذ ربع قرن حين كشفت عن أضرار ختان الإناث وطالبت بمنعه.

إن مناهج كليات الطب في بلادنا لا تساير التقدم الطبي والعلمي في العالم، ولا زال في بلادنا أطباء يؤمنون أن بظر المرأة مثل الزائدة الدودية بلا فائدة، أو عضواً شيطانياً يحض المرأة على الرذيلة ويجب قطعه. وعندنا أطباء حتى اليوم، بل إن أغلب الأطباء في بلادنا (حتى بداية هذا القرن الواحد والعشرين) يؤمنون أن غرلة الذكر (التي تقطع في الختان) ليست إلا خلايا شيطانية أو بقايا (ذيل الشيطان) غرضها منع نظافة الذكر وتعريضه للأمراض.

لقد اتضح أن هذه الغرلة هي نسيج حي وليست قطعة جلد ميتة كما اعتقد الأطباء في الأزمنة القديمة، هذه الغرلة هامة للصحة

الجنسية للرجل، فهي تحتوي على نهايات أعصاب حساسة تسمى في الطب (مسنر كوربا سيلز) وهي تشمل أنسجة وأعصاباً تجعل رأس العضو الذكري حساساً للإثارة الجنسية وقادراً على بلوغ اللذة. إن هذه الغرلة تنمو مع نمو جسد الطفل، وتغطي أجزاء هامة من عضو الذكر، لكنها في عملية الختان تفقد ٥٠٪ في الطبقة الداخلية للغرلة، والتي تنكشف في العملية الجنسية عند الانتصاب، وتلامس جدار المهبل عند المرأة، وبالتالي فهي ضرورية لأداء الوظيفة الجنسية بشكلها الكامل للرجل والمرأة على حد سواء.

وفي الغرلة خلايا هامة تسمى خلايا (لانجر هانز) لها وظيفة وقائية، فهي تهاجم الميكروبات التي قد تصيب هذه المنطقة، وتنقلها إلى الخلايا الليمفاوية التي تدمر الميكروبات وتفرز أجساماً مضادة لها تكسب الجسم مناعة ضد الأمراض.

أما المشكلات النفسية لختان الذكور فهي متعددة. أولها صدمة الألم أثناء العملية الجراحية التي تجري للمولود في الأسبوع الأول من عمره، يبقى الألم في ذاكرة الطفل طوال حياته.

كما أن غياب الغرلة يؤدي إلى عدم الإشباع الجنسي عند الرجل، مما يؤدي إلى أنواع من التوتر والعنف والرغبة في الانتقام من الذين أساؤوا إليه في طفولته، ومنهم الأب والأم ، وقد لا يستطيع الرجل الانتقام منهما، ولا يجد أمامه إلا زوجته أو فتاة أخرى يغتصبها أو يقهرها.

في مصر خلال عام (١٩٩٧م) عارض بعض رجال الدين قرار وزير الصحة بمنع ختان الإناث (لايزال ختان الذكور مباحاً ويمارس على جميع الأطفال الذكور من المسلمين والأقباط)، وجاء على لسان أحد القيادات الدينية أن ختان الأنثى كرامة لها، لأنها بالختان تفقد شهوتها فلا تكون طالبة للرجل (بل مطلوبة منه) فالرجل لا يحب المرأة التي تطلبه، كذلك فإن الختان مفيد للمرأة، يحميها من شهوة البظر، وإذا ركبت دابة واهتزت فإن شهوتها لا تفور لكن إذا كان ركوب الدابة يثير شهوة المرأة (بسبب احتكاك البظر بظهر الدابة) فلماذا تختن النساء في المدن اللائي لا يركبن فيها الدواب، بل يركبن السيارات والقطارات والطائرات؟ وماذا عن احتكاك العضو الذكري بظهر الدابة؟ وهل نقطع أعضاء الرجل الذكورية حتى لا تفور شهوتهم؟

من المعروف في علم الطب أن مخ الإنسان (الرجل أو المرأة) هو العضو الجنسي الأساس، وهو مصدر الإثارة الجنسية، أي إن عقل الإنسان هو الذي يتحكم في شهوته سواء كان رجلاً أو امرأة، وإلا عشنا مجتمعاً همجياً يثور فيه الذكور والإناث بمجرد ركوب دابة أو دراجة.

منذ نشوء النظام الطبقي القائم على النسب الأبوي أصبحت شهوة المرأة الطبيعية مدانة، وحرم عليها اللذة خوفاً من اختلاط الأنساب أو الشكوك حول الأبوة.

انعكست هذه القيم العبودية في بعض الأديان منها الدين اليهودي.

وفي التوراة فقرة تعاقب حواء أنها أكلت من شجرة المعرفة تقول ما يلي: "تلدين في الأسى والألم ويكون اشتياقك لزوجك وهو يسود عليك".

هذه الفقرة توضح التحول من مبدأ المعرفة واللذة في حياة النساء إلى مبدأ الألم والأسى والخضوع، كان هذا التحول ضرورياً لنشوء النظام الطبقي القائم على النسب الأبوي، وكانت المجتمعات الأُمِّية السابقة على ذلك تقوم على اسم الأم.

مع التطور الاجتماعي والثقافي في بعض بلاد العالم، ومع ارتفاع مكانة النساء في المجتمع والدولة والأسرة أصبح الأطفال يحملون اسم الأم والأب معاً وليس اسم الأب وحده.

في المعركة ضد ختان الإناث في مصر انتصرت الحقائق الطبية والعلمية على السلطة الدينية ، وصدر قرار وزير الصحة بمنع ختان البنات عام (١٩٧٧م)، وأعلن شيخ الأزهر أن ختان الإناث مسألة طبية من اختصاص الأطباء وليس مسألة فقهية.

لكن لم يصدر شيخ الأزهر مثل هذه الفتوى فيما يخص الذكور، على الرغم من أن الشيخ محمد عبده في بداية القرن العشرين أدان ختان الذكور، واعتبره عادة يهودية لا علاقة لها

بالإسلام. كذلك أكد الشيخ محمود شلتوت أن ختان الذكور (إسراف في الاستدلال) و لم يأمر به ا لله إلا لليهود.

بعض الآراء تقول إن المعركة ضد ختان الذكور والإناث مثل المعركة لتحرير المرأة قد جاءتنا من الغرب، لكن هذه المعارك عريقة في تاريخنا منذ نشوء العبودية، وفي كتاب التوراة فرض ا لله على النبي إبراهيم ونسله ختان الذكور مقابل إعطائهم أرض فلسطين أو كنعان.

في الإصحاح السابع عشر (تكوين) يعقد الإله مع النبي إبراهيم عهداً، يقول له "أقيم عهدي بيني وبين نسلك من بعدك.. عهداً أبدياً.. أعطي لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض كنعان ملكاً أبدياً... هذا هو عهدي الذي تحفظونه بيني وبينكم... يختن منكم كل ذكر.. فتختتنون في لحم غرلتكم، فيكون علامة عهد بيني وبينكم.. فيكون عهدي في لحمكم أبدياً... وأما الذكر الغلف الذي لا يختن في لحم غرلته فتقطع تلك النفس من شعبها، إنه قد نكث عهدي".

هذه هي الكلمات التي جاءت في التوراة، تؤكد لنا أن إله اليهود دفع (الأرض مقابل الختان) وهو شعار غريب، فما علاقة الاستيلاء على أرض الغير بالقوة المسلحة وختان الذكور؟

لا يمكن أن نفهم هذا السر إلا إذا قرأنا ما جاء في التوراة بعد ذلك، كان إبراهيم ابن مئة سنة وزوجته سارة بنت تسعين سنة،

لم يكن عندهما ابن يرثهما، أشارت سارة على إبراهيم أن يتزوج جاريتها هاجر لينجب منها الولد، لكن ما إن أنجبت هاجر ابنها إسماعيل حتى غيرت سارة رأيها، وطلبت من زوجها إبراهيم أن يطرد هاجر وابنها، تردد إبراهيم قليلاً، لكن سارة أقنعته بطردهما بعد أن أنجبت له ولداً، قالت: إنه من عند الله، فسأل إبراهيم الله مندهشاً:

"هل يولد لابن مئة سنة، وهل تلد سارة وهي بنت تسعين سنة"؟ (الإصحاح ١٧/تكوين ١٨) توسل إبراهيم إلى الله أن يجعل ابنه إسماعيل يعيش أمامه، لكن الله رد عليه في التوراة قائلاً: (فقال الله بل سارة امرأتك تلد لك ابناً وتدعو اسمه إسحاق وأقيم عهدي معه عهداً أبدياً لنسله من بعده).

هكذا تمت الخطة حسب تدبير زوجته سارة وفق رواية التوراة خطة استغرقت ثلاث عشرة سنة بسبب تردد إبراهيم وتلكئه في طرد زوجته هاجر وابنها إسماعيل، أمرت سارة بتختين إسماعيل قبل طرده وعمره ثلاثة عشر عاماً، كما أمرت سارة بتختين زوجها إبراهيم وعمره تسعة وتسعون عاماً.

تقول التوراة: ((وكان إبراهيم ابن تسع وتسعين سنة حين ختن في لحم غرلته، وكان إسماعيل ابنه ابن ثلاث عشرة سنة حين ختن في لحم غرلته.. في ذلك اليوم عينه ختن إبراهيم وإسماعيل ابنه، وكل رجل بيته ولدان، البيت والمبتاعون بالفضة من ابن الغريب ختنوا معه)).

في الإصحاح الثامن عشر نكتشف أن العلاقة الخفية بين الرب وسارة زوجة إبراهيم إذ يظهر الرب عند باب خيمة إبراهيم، ومعه ثلاثة رجال، وسجد إبراهيم إلى الأرض ثم أسرع إلى سارة زوجته داخل الخيمة وقال لها:

((أسرعي بثلاث كيلات دقيقاً سميناً، اعجني واصنعي خبزاً منها)).

ثم ركض إبراهيم إلى البقر وأخذ عجلاً جيداً وأعطاه للغلام فأسرع ليعمله، ثم أخذ زبداً ولبناً والعجل الذي معه ووضعها قدامهم، وإذ كان واقفاً لديهم تحت الشجرة أكلوا.

بعد الأكل سأل الرب إبراهيم عن زوجته فقال له: ها هي في الخيمة.

((فقال إني أرجع إليك.. ويكون لسارة امرأتك ابن، وكانت سارة سامعة في باب الخيمة وهو وراءه، وكان إبراهيم وسارة شيخين متقدمين في الأيام.. وقد انقطع أن يكون لسارة عادة كالنساء)).

إلا أن سارة تحصل على ابنها إسحاق، كيف؟.. لا نعرف، ولماذا كانت تقف وراء الباب تتسمع ما يدور بين الرب وزوجها إبراهيم، ولماذا كان الرب يستجيب لجميع طلباتها ويأمر زوجها إبراهيم بطرد هاجر وابنها إلى الصحراء؟!

وهل هناك إذلال للرجل وهو في التاسعة والتسعين من عمره أن يمسكه الرجال، يكشفون عورته، يقطعون غرلته بالموسى أو قطعة من الحجر؟ لقد تلوث جرح إبراهيم و لم يلتئم إلا بعد زمن طويل من الألم والمعاناة حتى إنه اشتكى للرب من الألم وطلب منه الرحمة.

ويظل الشعار القديم أو العهد القديم (الأرض مقابل الختان) غير مفهوم، وفي حاجة إلى دراسات أعمق لعصور العبودية والصراعات على السلطة والمال والأرض بين الجماعات البشرية المختلفة.

إلا أن عادة ختان الذكور مثل عادة ختان الإناث أصبحت تتوارث عبر الأجيال على الرغم مما يصاحبهما من مخاطر صحية مختلفة.

بل كثيراً ما حاول المجتمع البشري تبرير هذه العمليات الجسدية من أجل استمرارها كانت السطلة الحاكمة في أي مجتمع في حاجة دائمة إلى التحكم في أجساد النساء والعبيد، وقطع أجزاء منها لأسباب قمعية تتخفى تحت الدين. ولهذا انتشرت الشائعات حتى بين الأطباء أن عمليات الختان للإناث والذكور ضرورية من أجل النظافة أو الصحة أو لمنع بعض الأمراض.

منذ أكثر من ثلاثين عاماً حين نشرت كتابي (المرأة والجنس) ثارت السلطة الحاكمة في الدولة، لأن الكتاب تضمن بعض

الفصول التي تكشف عن المخاطر الصحية الناتجة عن ختان الإناث، كان هذا الكتاب الذي صودر (عام ١٩٦٩م) هو فاتحة المشكلات في حياتي، والتي أدت إلى فقداني منصبي في وزارة الصحة في أغسطس (١٩٧٢م) وعلى الرغم من ذلك أصدرت الكتاب من بيروت عام (١٩٧١م)، وأعقبته بكتب أخرى على توالي السنين، نشرت كلها في بيروت أو معظمها.

لكني لم أتعرض في هذه الكتابات السابقة إلى المخاطر الصحية الناتجة عن ختان الذكور، كنت مشغولة بما تصورت أنه أهم من ذلك، كما أنني لم أكن عرفت بعد شيئاً عن هذه المخاطر الصحية، وهي معلومات حديثة نسبياً، لم يتم نشرها في المجلات الطبية إلا في السنين العشر الأخيرة.

لحسن حظي وصلت إلى هذه المعلومات حين كنت أستاذة زائرة في جامعة ديوك بولاية نورث كارولينا، بأمريكا الشمالية، خلال الأعوام (١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥م) وقد شهدت هذه السنوات الثلاث حركة طبية واسعة النطاق، وفي أنحاء متعددة من العالم، لنشر المعلومات الجديدة عن مخاطر ختان الذكور، وساعدت الثورة الإليكترونية الأخيرة في سرعة نشر هذه المعلومات، وتكونت فرق من الأطباء تدعو إلى منع ختان الذكور، وتقدم للجماهير العادية المعلومات الطبية عبر الأنترنت تحت عنوان: (الأطباء يعارضون الختان).

المفروض أن يطلع الأطباء في بلادنا على المعلومات الطبية الجديدة التي تؤكد أن ختان الذكور ضار ، وليست لـه أي فوائد كما أشيع قديماً.

على الرغم من عدم وجود آية واحدة في القرآن الكريم تذكر الختان (ختان الذكور أو الإناث) إلا أن عادة ختان الذكور انتشرت بين المسلمين، رغم اختلاف الفقهاء حولها، واختلف الفقهاء المسلمون حول ختان النبي إبراهيم ذاته، بعضهم قال: إنه ولد مختوناً، وكانت هناك أسطورة يهودية انتشرت في البلاد الأخرى عن طريق التجارة، وهي أن الإله يخلق الأنبياء طاهرين مختونين، وأن (الغرلة) تسقط عن أجسادهم مع الولادة، كما يسقط الحبل السري والمشيمة، ثم اتضح فيما بعد أن هذه الغرلة لم تسقط عن إبراهيم، و لم تعرف بهذا السر إلا زوجته سارة، وبعد أن بلغ من العمر تسعة وتسعين عاماً.

في بداية هذا القرن العشرين كان الشيخ محمد عبده ضد ختان الذكور واعتبره عادة يهودية لا علاقة لها بالإسلام، إلا أن المشايخ عارضوه، وفي بداية الستينيات من هذا القرن ردد الشيخ محمود شلتوت رأي الشيخ محمد عبده، وقال عن ختان الذكور: "إنه إسراف في الاستدلال" و لم يأمر به ا لله إلا اليهود.

هذه الآراء لم تغير من العادة الموروثة منذ الفراعنة، منذ أصبحت إراقة الدم رمز الخضوع والولاء للإله فرعون بدلاً من

تقديم القرابين، كان الأثرياء يقدمون للإله فرعون ذبائح من أجساد حيواناتهم، لكن الفقراء أو العبيد لم يملكوا الماشية وكانوا يقدمون قطعة من أجسادهم صغيرة مع قليل من الدم. دمهم، وفي التوراة آيات كثيرة عن سرور الإله حين كان يشم رائحة الدم، أو الشواء (خاصة الضأن) فوق المحرقة، من هنا جاء مفهوم الطهارة بإراقة الدم، في التوراة لا تطهر المرأة بعد الحيض أو المخاض (الولادة) إلا بعد أن تذبح فرخاً للإله تطهر به من نجاسة دمها، وإن ولدت أنثى تكون نجاستها مضاعفة وتذبح فرخين.

تطورت الطهارة أو عملية التطهير من دنس الولادة بالماء وليس الدم، وهي خطوة إلى الأمام أصبح الطفل المولود يغطس في الماء ليصبح طاهراً (تسمى عملية التعميد في المسيحية) ، وهي عملية لم يأخذ بها المسلمون، فلماذا انتشرت عادة ختان الذكور في البلاد الإسلامية؟

كثير من فقهاء المسلمين يرفضون فكرة الختان للذكور أو الإناث، إن الله كامل لا يخلق إلا الكامل، فكيف يعدل البشر على خلق الله؟!

بعض الفقهاء يعتبرون الختان مثل قص الأظافر.. نظافة للرجل، إنهم يظنون أن الغرلة شيء ميت مثل الظفر، بعضهم يعتبر الختان مثل قطع الحبل السري، إلا أن أغلب الآراء لم تكن تشجع الختان،

بعض الفقهاء كانوا يرون أن ختان الذكور وختان الإناث شرط ضروري للطهارة ولا تقبل صلاة إنسان غير مختون رجل أو امرأة.. بعض الآراء تقول: إن الشيطان يتخفى وراء بظر المرأة، ووراء غرلة الرجل، لذلك وجب قطعهما لإخراج غدة الشيطان منهما، بعض الآراء تقول: إن الشيطان يتخفى وراء شعر العانة، وإلا أصبح الإنسان غير طاهر ولا يقبل الله صلاته.

بعض الآراء يقول: إن الدعوة لعدم الختان جاءتنا من الغرب، وهذا غير صحيح؛ لأن كثيراً من الآراء المعارضة لختان الذكور الإناث عريقة في بلادنا عراقة الصراع بين العقل واللاعقل، وقد قرأت مؤخراً في إحدى الصحف التي تملكها إحدى الجماعات الدينية في بلادنا ما يؤكد أن ختان الموتى من الذكور والإناث ضروري حتى يدخل الميت أو الميتة إلى الجنة، فالجنة لا يدخلها إلا الطاهرون والطاهرات! وأن ختان الموتى يقلل من ذنوبهم التي اقترفوها في الدنيا.

بعض الآراء تقول: إن الأطباء في بلادنا متخلفون وينقلون عن الغرب دائماً، لكن الطبيب الرازي (محمد بن زكريا الرازي) الذي عاش أوائل القرن العاشر (أي منذ أكثر من ألف عام) هذا الطبيب عارض كل ما يسيء إلى جسد الإنسان السليم تحت أي مسميات دينية، عارض الختان والوشم وأي شيء يخدش جسد المرأة أو الرجل، وقد كانت كتب الطبيب الرازي تدرس في جامعات

أوروبا حتى القرن السادس عشر الميلادي، وكان يؤمن أن الله هو رمز العدل والصحة، إلا أن كتب الطبيب الرازي قد منعت من التداول في بلادنا، بمثل ما منعت كثير من الكتب الأخرى الطبية أو العلمية التي حاربت هذه العادات الضارة تحت اسم الدين أو الأخلاق، ومنها كتابي (المرأة والجنس) الذي صودر من الأسواق المصرية وعدد من البلاد العربية منذ ثلاثين عاماً.

٧ – فصل الدين عن حياة النساء والمسيرة نحو التقدم

خلال النصف الأخير من القرن العشرين استطاعت بعض النساء العربيات من الباحثات والكاتبات أن يكسرن حواجز فكرية متعددة، ويناقشن قضايا لم يكن من الممكن التعرض لها في بداية القرن العشرين. لعل أهم مساهمة قدمتها هؤلاء الباحثات هي محاولة القضاء على الأحادية الفكرية التي ترى الأشياء بعين واحدة هي عين الرجل، أو تنكفئ على الذات دون رؤية الآخر، أو تلك الثنائيات الموروثة التي تفصل الدين عن السياسة عن الأخلاق عن الاقتصاد والجنس وغيرها.

بفضل هذه المساهمات الجديدة تجاوزت قضية المرأة العربية حدود الأحوال الشخصية أو الشؤون الاجتماعية لتشمل الشؤون السياسية، على رأسها تحرير الأرض والاقتصاد، والتاريخ والعقل والجسم.

إلا أن هذه الحركة الفكرية النسائية كانت ولا تزال تتلقى الضربات من الداخل والخارج من أجل إجهاضها. تلعب الرقابة على النشر دورها في مقاومة أي فكر لا يخضع للسلطة الحاكمة سياسياً ودينياً. ربما لهذه الأسباب لم يتحقق لهذا الفكر النسائي الانتشار في بلادنا العربية، بمثل ما انتشرت الأفكار المناهضة لتحرير المرأة وإعادتها إلى حظيرة البيت.

ساعد على هذه الردة تصاعد القوى الرأسمالية الدولية (بعد سقوط المعسكر الآخر الاشتراكي)، وتشجيعها للتيارات الدينية المحافظة أو الرجعية.

ظهرت موجات الردة في الفكر النسائي في الولايات المتحدة وأوروبا مع ظهور النظام العالمي الجديد القائم على القطب الواحد الرأسمالي، وبدأ الاستعمار الجديد يبطش بكل من يعترض على الظلم، وفي بلادنا تعرضنا لحرب الخليج عام (١٩٩١م) التي أدت إلى مزيد من الضعف والتجزئة للبلاد العربية ومزيد من القوة لدولة إسرائيل والهيمنة الأمريكية على المنطقة، وتصاعد القوى السياسية الدينية التي تستخدم الإرهاب وسيلة لضرب كل ما يخالف الرأي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية تصاعدت القوى السياسية المسيحية الرجعية، وانتكست حقوق المرأة، وظهرت مؤلفات جديدة تحاول إعادة النساء إلى البيوت تحت اسم العودة إلى الأمومة، أو العودة إلى الطبيعة الأنثوية، وما فطرت عليه المرأة

من استعدادات وقدرات مغايرة للرجل، وتراجعت عدد من النساء عن أفكارهن السابقة التحريرية، واعترفن بخطأ خروج المرأة عن طبيعتها التي خلقها بها الله، وظهرت دراسات تحت اسم علم الاجتماع أو علم النفس، يثبت فشل النساء في الحياة العامة، أو ضرورة عودتهن إلى حظيرة الأمومة والدين والأخلاق.

انتقلت هذه الردة إلى بلادنا عبر الأنظمة العربية والإعلام العربي التابع للغرب، والمؤسسات الثقافية التي نشطت من أجل ترجمة هذه المؤلفات الأمريكية إلى اللغة العربية، وبدأ ما يسمى الاستشراق النسائي الأمريكي الجديد.

خلال الأعوام القليلة الماضية غرقت الأسواق والمؤسسات الثقافية في بلادنا بالكتب عن المرأة العربية والإسلام، أغلبها بأقلام النساء الأمريكيات المستشرقات، اللاتي يروجن للفكر الرأسمالي الليبرالي الحديث أو ما بعد الحديث.

ويقوم هذا الفكر على ثلاثة أسس:

١ - أن الطريق الرأسمالي (الطبقي الأبوي) هو الطريق الأمثل لمستقبل البشرية، وعلى رأسها السوق الحرة أو حرية التجارة.

٢ - أن الأمومة هي الدور الطبيعي والأساسي للمرأة، وأي أدوار أخرى ثانوية.

٣ - أن الصراعات الدولية والمحلية تقوم بسبب الاختلافات الثقافية والدينية والإثنية، وليس بسبب الاستغلال الاقتصادي والسياسي.

٤ - أن الثقافة شيء منفصل عن الاقتصاد، والشكل منفصل عن الجوهر، وأن الشكل هو الأساس، ولا يوجد جوهر.

وقد اشتد انتشار هذا الفكر في الغرب رد فعل ضد الفكر الماركسي التقليدي الجامد الذي جعل الاقتصاد كل شيء وأهمل الثقافة، ومع سقوط حائط برلين والاتحاد السوفيتي خلال العقد الماضي طغى هذا الفكر على العالم، وعلى المفكرين في بلادنا العربية، سواء فيما يخص القضايا العامة أو قضية المرأة، إلى حد أن قامت حملة نشيطة لترجمة هذه الكتب إلى اللغة العربية، ومنها كتب النساء الأمريكيات عن المرأة والإسلام.

يتبنى الخطاب الاستشراقي النسائي الجديد الأفكار التي تشجع النساء العربيات على العودة إلى البيت والأمومة تحت اسم التمسك بالقيم الدينية، أو الثقافية المحلية، أو الهوية الأصلية، وهو خطاب الهيمنة الأمريكية نفسه الذي رفع الشعارات الدينية في العالم كله (سواء الشعارات المسيحية أو الإسلامية أو الهندوكية أو اليهودية، أو البوذية أو غيرها) رمزاً لمقاومة الغرب.

إن تصاعد التيارات الدينية في العالم الذي أطلق عليه اسم (التيارات الأصولية) لم تكن إلا الوجه الآخر للفكر الليبرالي

الرأسمالي الحديث وما بعد الحديث، وهو فكر الاستعمار الأميركي الجديد، لهذا لم تنجح هذه التيارات الدينية الأصولية إلا في قتل الأبرياء من النساء والرجال، على حين انطلقت قوى الاستعمار العسكرية والاقتصادية تفتك بأرواح الشعوب ومواردها، سواء بالحروب الواضحة السافرة، أو القوانين التجارية السرية أو المعلنة داخل منظمة التجارة الدولية وغيرها من المؤسسات المسيطرة، بل أصبحت قيادات هذه التيارات الدينية جزءاً من هذه المؤسسات الاقتصادية على الرغم من غضبها الشديد على الغرب، وعلى الرغم من نضالها تحت عباءة الدين لم تثمر عن شيء إلا المزيد من التبعية للتفوق الغربي والعولمة.

ربما كانت خطابات الإصلاح الديني في بداية القرن العشرين أكثر تقدماً فيما يخص قضية المرأة عن الخطابات الدينية التي في نهاية القرن العشرين، يكفي أن نقارن الأفغاني والشيخ محمد عبده بما نقرؤه اليوم لبعض المفكرين الدينيين، وعلى الرغم مما يقال عن اختلافها كانت جزءاً من الخطابات الاستشراقية التي تؤمن بالتفوق الغربي، ولم تربط بين الثقافة والاقتصاد.

بالطبع ليس في العالم خطاب يقوم على النقاء الثقافي الخالي من الشوائب، لأن الثقافات الإنسانية كلها متداخلة مخلوطة على الرغم من الحواجز الجغرافية والتاريخية، والمشكلة ليست في النقاء أو الاختلاط، أو ما يسمى الأصالة والحداثة، أو التغريب والتشريق، لكن المشكلة هي التناقض في الخطاب الاستشراقي

الجديد خاصة الخطاب الاستشراقي النسائي الذي يحاول العودة بالمرأة العربية إلى الوراء تحت اسم احترام ثقافة الآخر.

حين كنت في لندن فتحت جريدة (الجارديان) يوم ٢٥ نوفمبر(١٩٩٩م) لأقرأ مقالاً لإحدى المناضلات البريطانيات لتحرير المرأة في الغرب، وهي (جيرمان جرير) كتبت في مقالها تؤيد ختان البنات في بلادنا جزءاً من الهوية الأصلية أو الثقافة المحلية التي يجب احترامها في عصر ما بعد الحداثة الذي يتميز بالتعددية الثقافية والخصوصية والاختلافات الدينية والإثنية.

لم يكن غريباً أن العالم في ظل هذا العصر ما بعد الحديث قد شهد حروباً ومذابح في إفريقية وآسيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية تحت اسم الصراعات الإثنية أو الدينية على الرغم من أن الصراع الحقيقي هو الصراع الاقتصادي الناتج عن تزايد الفقر والجوع مع تزايد الثراء في يد القلة القليلة التي تسيطر على السلاح والتجارة في العالم.

حين كنت أستاذة زائرة في جامعة فلوريدا خلال الأشهر الثلاث الأخيرة من القرن العشرين شاهدت وتابعت ما حدث في مدينة (سياتل) من مظاهرات شعبية ضد منظمة التجارة الدولية خلال اجتماعها في نهاية نوفمبر (١٩٩٩م) وقد اشتركت في المظاهرات بعض طالباتي في جامعة فلوريدا من الأمريكيات اللائي يعشن في مدينة سياتل، أو المدن القريبة منها في ولاية (كاليفورنيا)

وبعض طالبات منذ عام (١٩٩٥م) حين كنت أستاذة في جامعة (واشنطن) بمدينة (سياتل) . لقد ساعدت أجهزة الاتصال الحديثة وما بعد الحديثة ومنها (الإنترنت والويب) على سرعة الاتصال بين الناس، وأصبح العالم الضخم كأنه قرية صغيرة، وكنت أتلقى كل ساعة تقريباً الأخبار من (سياتل) كأنما أعيش في المدينة على الرغم من أنني في فلوريدا بل قبل قيام المظاهرات جاءتني رسائل الإنترنت والبريد الإلكتروني من النساء العربيات في (سياتل) اللائي اشتركن في التنظيم والتخطيط لهذه المظاهرات ، بعضهن تركن العمل والدراسة وشاركن في غرفة العمليات متفرغات لهذا العمل الكبير أكثر من ثمانية أشهر.

وقد نجحت مظاهرات (سياتل) نوفمبر (١٩٩٩م) في أشياء متعددة، إلا أن أهم ما نجحت فيه هو كشفها للصراع الحقيقي في العالم وأنه صراع ضد القوانين الاقتصادية والتجارية غير العادلة ضد قوانين منظمة التجارة الدولية وغيرها من المؤسسات، إنه صراع اقتصادي أساساً وليس صراعاً ثقافياً أو دينياً أو إثنياً لأن المظاهرات جمعت النساء والرجال والشباب والشابات من مختلف البلاد والثقافات واللغات والأديان والألوان، تجمعت كلها في مسيرة واحدة ضد عدو واحد هو النظام الاقتصادي العالمي، أو العولمة من أعلى، من القمة حيث يتربع الفرد أو قلة من الأفراد ينهبون عرق الملايين تحت اسم حرية السوق أو الديمقراطية أو الليبرالية الرأسمالية.

كانت نسبة النساء في المظاهرات تبلغ نسبة الرجال، ونسبة العمال تبلغ نسبة المهن الأخرى في مجالات العلم أو التعليم أو الثقافة، لم يتخلف عن هذه المظاهرات الشعبية الدولية إلا الأحزاب التقليدية التي فوجئت بما يحدث، فهي مظاهرة تكسر الحواجز التي جعلت الأحزاب السياسية التقليدية شبه معزولة عن الناس، يجلس على قمتها الهرمية فرد واحد أو أفراد قلة يتوارثون السلطة المطلقة (الأبوية الطبقية) في ظل انتخابات شكلية أو ديمقراطية زائفة تحت اسم اليسار أو اليمين، تحمل اسم المعارضة، مع أنها جزء من النظام وتكاد لا تفعل شيئاً إلا الكلام تحت قبة البرلمان.

بعد عودتي إلى مصر في منتصف ديسمبر (١٩٩٩م) جاءتني الدعوة من النساء العربيات الطالبات عبر شاشة الإنترنيت، وقد أصبح لهن قناة خاصة في الويب/ الإنترنيت تحمل اسم تضامن النساء العربيات في أمريكا الشمالية، إنهن ينظمن مؤتمراً نسائياً عربياً في أبريل المقبل سنة (٢٠٠٠) يحرصن فيه على دعوة الباحثات والكاتبات العربيات اللاتي يعشن في الوطن العربي، ويكتبن باللغة العربية، ويعرفن الواقع والحقيقة التي تعيشها النساء في بلادنا أكثر من النساء المستشرقات الأمريكيات، في إحدى هذه الرسائل تقول طالبة أردنية تدرس في (سان فرانسيسكو): كيف يمكن أن تكون مراجعنا عن المرأة العربية هي كتابات

الباحثات الأمريكيات؟ لم أسمع عن امرأة عربية أو نساء عربيات أصبحن المرجع لحياة النساء الأمريكيات! أليس هذا هو المنطق الاستشراقي القديم يعود إلينا في ثوب جديد تحت اسم الاستشراق النسائي؟

لقد شاركت الشابات العربيات في مظاهرات (سياتل) وأدركن أن الشعوب المقهورة نساءً ورجالاً داخل أمريكا وأوروبا أو خارجهما في القارات الأخرى، قد بدأت تدرك أهمية الاتحاد والتضامن، بصرف النظر عن الحدود التي تضعها القلة الحاكمة في كل مكان، بدأت الشعوب تكسر الحواجز المصنوعة بين البشر حسب اللون والعرق، والجنس والجنسية، والعقيدة والإثنية، وغيرها، بدأت تدرك أن هذه الفروق بين البشر مصيرها إلى الزوال، وسوف تبقى القيم الإنسانية الكبرى القائمة على العدالة والمساواة ، والحرية والوعي.

أصبح النضال العالمي أكثر نضجاً ووعياً بأهمية التضامن على الرغم من الاختلافات، وفي بلادنا العربية أيضاً هناك حركة نسائية ذات وعي جديد تتجمع وتتضامن وتدرك، أن التضامن العربي الشعبي جزء لا يتجزأ من التضامن العالمي الشعبي.

إلا أن النضال من أجل التحرر لابد أن يبدأ على المستوى المحلي، فلا يمكن أن تكون هناك حركة عالمية شعبية، دون أن

تكون هناك حركة شعبية محلية، على مستوى البلد الواحد، ومن هنا المحاولات المتعددة لتجميع الحركة النسائية في مصر مثلاً داخل الاتحاد النسائي المصري، وهي حركة لا تزال تعمل حتى اليوم رغم العقبات والضربات التي توجهها لها القوى المسيطرة سياسياً ودينياً.

إن العمل الشعبي أو غير الحكومي في بلادنا العربية يواجه الكثير من الصعاب، لأن الأنظمة الحكومية تتخوف من أي تنظيم شعبي يمكن أن يمثل قوة سياسية وفكرية ضاغطة، إن التعددية الفكرية لم تحدث في بلادنا العربية إلا نظرياً أو في المقالات الصحفية وتصريحات المسؤولين، ولا يزال الفكر الأحادي وحكم الفرد الواحد يسيطران في أغلب البلاد العربية، إن أهم ما يلفت النظر في شوارع أي مدينة عربية هو تلك الصور الضخمة المعلقة في كل مكان فوق كل جدار وشاشة وصحيفة ومجلة، داخل كل مبنى حكومي أو غير حكومي: (صورة الملك أو رئيس الدولة) أشبه ما يكون بالإله أو نصف الإله، ويحكم مدى الحياة ثم يورث أولاده.

وقد يعلن أحد الأنظمة الحاكمة في بلادنا عن الديموقراطية أو شرعية المعارضة، وتنشأ أحزاب المعارضة في أغلب الأحيان بقرار من الملك أو رئيس الدولة، كما حدث في مصر خلال السبعينات من القرن العشرين تحت حكم السادات، ويصدر القرار الملكي أو

الجمهوري بتكوين الأحزاب، وتحديد الحدود المسموح بها للمعارضة، فإن تجاوزت هذه الحدود يتم ضربها وإيداعها السجون، النساء منها والرجال دون تفرقة بين الجنسين.

على الرغم من كل العقبات، فإن النساء العربيات يكسرن الحواجز، ويتقدمن على طريق التحرر السياسي والاقتصادي والديني والأخلاقي. خلال شتاء عام (٢٠٠٠م) دخلت النساء في الكويت المعركة من أجل الحصول على حق الانتخاب، وفي الجزائر في الأعوام الماضية خرجت النساء في مظاهرات ضد الإرهاب السياسي الذي يتخفى تحت عباءة الدين، وفي المملكة العربية السعودية استطاعت بعض النساء الخروج في مظاهرة في بداية التسعينات من القرن العشرين من أجل الحصول على حق قيادة السيارات، وفي السودان خرجت النساء مع الرجال إلى الشوارع يهتفن ضد نظام الحكم الديني قائلات: (كفاية دين عاوزين تموين) إن لقمة العيش تأتي قبل الدين في الحياة البشرية في أي مكان وزمان، ولا يمكن أن يفكر الإنسان في الدين إلا بعد أن يأكل.

في مصر لم تكف النساء من مختلف القطاعات عن النضال من أجل التخلص من بقايا الأغلال ، على الرغم من الردة السياسية الدينية، وتربصها بحقوق المرأة، وفرض الحجاب أو العزلة عليها،

إلا أن أعداداً تزايدت من الفتيات المصريات والنساء اقتحمن ميادين العمل بأجر، وتعول النساء اليوم أكثر من ٢٥ ٪ من الأسر في مصر.

إن الاستقلال الاقتصادي عن الأب أو الزوج قد منح المرأة المصرية العاملة بأجر حقوقاً اجتماعية وشخصية أكثر من أختها التي تعيش عالة على أبيها أو زوجها. وانتشرت ظاهرة جديدة بين الشابات المصريات وهي ظاهرة الإحجام عن الدخول تحت طائلة قانون الزواج الرسمي، الذي يعطي للزوج سلطة مطلقة على زوجته، بدأت أشكال جديدة من الزواج تنتشر وتقبل عليها النساء المستقلات اقتصادياً أو المتعلمات العاملات بأجر، من ذلك الزواج العرفي وزواج المسيار وغيرها، ويمكن للمرأة أن تحافظ على استقلالها الاقتصادي، وتنفق على نفسها وأطفالها، وبالتالي تتحرر من قانون الطاعة الذي يفرض على الزوجات مقابل إنفاق أزواجهن عليهن.

وهناك ظاهرة أخرى انتشرت أيضاً في مصر وعدد من البلاد العربية ومنها دول الخليج، وهي تزايد أعداد النساء أو الفتيات غير المتزوجات اللائي يعشن حياتهن وحيدات دون رجل أغلبهن متعلمات، يعملن بأجر وفي غير حاجة إلى زوج يسيطر بسبب الإنفاق. هؤلاء النساء يخترن عدم الزواج بإرادتهن، ولا تحمل

الواحدة منهن لقب (عانس) كما كانت تنعت المـرأة الـتي يفوتهـا قطار الزواج.

كانت كلمة (عانس) تنال من كرامة المراة وشخصيتها وتعدّ إهانة أو تحقيراً، لأن المرأة العانس لم تكن تنفـق علـى نفسـها، بـل تعيش عالة على أبيها حتى يأتيها زوج يتولى الإنفـاق عليهـا بـدلاً من أبيها، لقد فرض عليها هذا الوضـع حـين حرمـت مـن التعليـم والعمل خارج البيت بـأجر تعـول بـه نفسـها، أنهـا تعمـل داخـل البيت من دون أجر، فهي أجيرة في بيت أبيها، ثم أجـيرة في بيـت زوجها، وإن لم يتقدم أحد للزواج منها تشعر بالنقص، تفقد ثقتها في نفسها وأنوثتها، وتتقبل لقب (عانس) بالأسى والألم.

لكـن المـرأة العربيـة الواعيـة المستقلة اقتصادياً لم تعـد تحمـل لقـب (عانس)، بل تحمل لقب أستاذة أو قاضية أو دكتورة أو كاتبة، أو أديبـة أو محاميـة، أو تـاجرة أو عاملـة صناعيـة، أو زارعـة في أرضهـــا، أو دبلوماسية، أو امرأة أعمال، أو غير ذلك من المهن التي تعمل بها النساء.

إن التغير الاجتماعي والاقتصادي يؤدي إلى التغير الأخلاقـي فلـم تعد المرأة غير المتزوجة محتقـرة في نظـر المجتمع لأنهـا تعيـش مـن دون رجل.

لم يعد الزواج الأمومـة أو الإنجـاب هـو الـذي يكسـب المـرأة قيمتهـا واحترامهـا، بـل عملهـا المنتـج في المجتمـع، ولم تعـد المـرأة

المنتجة تسعى وراء الزواج من أجل أن يعيلها الرجل، إنها قادرة على اختيار شريك حياتها لأنها تحبه وهو يحبها ويحترمها كإنسانة مساوية له في جميع الحقوق والواجبات، وهكذا يؤسس الزواج على الحب والعدل والحرية، وليس على مقدم المهر ومؤخر المهر، وقائمة العفش وغيرها من الأمور المالية.

إن الزواج القائم على الهدايا والأموال، لا يختلف في جوهره عن البغاء، وقد استطاعت المرأة العربية المستقلة اقتصادياً أن تحرر الزواج من مفهومه التقليدي الذي ربطه بالمال والإنفاق، والمهر والهدايا، وغيرها من الشروط المالية التي يفرضها قانون الزواج في بلادنا العربية.

وكم شعرنا نحن النساء المصريات المستقلات اقتصادياً بالإهانة، ونحن نتابع الجدل الذي دار في مجلس الشعب وفي الصحف حول مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد، لقد اتضح أن المال هو الأساس في العلاقات الزوجية السائدة وليس أي شيء آخر، وأن مشكلة الإرث أو توريث المال أو العقارات هو الأساس في موضوع النسب.

يكفي أن أضرب بعض الأمثال من جريدة الأهرام الصادرة بالقاهرة يوم ١١ مارس (٢٠٠٠م) ص ١٨: في موضوع الخلع نص القانون على (إذا أقامت الزوجة دعواها، وافتدت نفسها،

وخلعت زوجها بالتنازل عن حقوقها المالية الشرعية وترد عليه الصداق ومقدم المهر، الذي أعطاه لها كما تتنازل عن نفقتي العدة والمتعة).

وتحت عنوان كيف ترد الهدايا والهبات التي لم تكتب في العقد جاء هذا النص: "في ظل القانون الجديد سوف ينتبه الرجال إلى عدة أمور، أولها ضرورة تسجيل المهر المتفق عليه فعلاً وحقيقياً في وثيقة الزواج، وإذا كانت تلوح في ذهن الزوج مسألة الخلع، أو إذا أراد الاحتياط للحفاظ على حقوقه المالية مستقبلاً، عليه أن يترجم هذه الحقوق من خلال جميع العقود والتصرفات القانونية بمعنى أنه إذا تم شراء أي شيء لزوجته، فعليه تسجيله في عقود توضح شراءه بماله الخاص؟

وتحت عنوان: هل نتوقع ارتفاعاً في المهور خلال الفترة المقبلة جاء هذا النص: (إذا كان القانون الجديد سيؤدي إلى تسجيل المهور الحقيقة، ودفع الشباب إلى التقليل من النفقات غير المسماة وغير الملموسة، وترجمة معظم الهدايا إلى مهر يسجل في وثيقة الزواج. سيصبح تسجيل ما يتبرع به الزوج لزوجته من حر ماله الخاص في عقود الزواج أمراً عادياً مثل كتابة القائمة (قائمة العفش) ومؤخر الصداق في الماضي).

هذه هي مؤسسة الزواج القائمة على المال والهدايا في الزواج والطلاق أو الخلع، وهي تكشف بوضوح كيف تبنى الأسرة

المقدسة على أسس مالية بحتة، وبالتالي تفقد المبادئ الأولى للأخلاق أو الحب أو الاحترام. إن ما يؤسس على الفلوس والمال يذهب ويضيع بالفلوس والمال أيضاً . وهذا يفسر لنا مآسي الحياة الزوجية في بلادنا العربية. إلا أن النساء العربيات الجديدات والمستقلات اقتصادياً قد أحجمن عن هذا الشكل السائد من الزواج الفاقد لمبادئ الأخلاق، وبدأن يعشن وحيدات دون زوج، أو يفرضن على المجتمع أشكالاً جديدة من الزواج أو الأسرة القائمة على الحب والصدق، أو الشرف الحقيقي. ولا تزال هذه الأشكال الجديدة من الزواج مجهولة للباحثين في العلوم الاجتماعية، لأن حركة الحياة الواقعية تسبق البحث العلمي في معظم الأحيان، وتفرض نفسها على النظريات العلمية أو الدينية أو الأخلاقية، فالضرورات تتغلب على المحظورات، وإذا تعارضت المصلحة مع النص (المقدس) تغلبت المصلحة على النص، لأن المصلحة متغيرة والنص ثابت. هذه مدرسة معروفة في الدين الإسلامي تعتمد على الاجتهاد والعقل، وليس على النقل عن الأسلاف.

إذا تأملنا ما يحدث في العالم خارج بلادنا العربية نجد أن الزواج بشكله التقليدي (الطبقي الأبوي) لم يعد صالحاً مع تطور المجتمعات البشرية الجديدة، وأن هناك ضرورة لتغيير هذه القيم الطبقية الأبوية التي أطلقت العنان لأهواء الرجال وشهواتهم

الجنسية، لأن تعدد العلاقات الجنسية في حياة الرجال مباحة في ظل النظام السائد القائم على النسب الأبوي. لقد منعت أغلب بلاد العالم ، ومنها بلاد إسلامية مثل تونس والمغرب القانون الذي يبيح تعدد الزوجات، إلا أن القيم الأخلاقية والدينية السائدة ظلت تمنح الرجال حريات جنسية تتناقض مع مسؤوليتهم تجاه الأسرة أو الرابط الزوجي المقدس، لهذا بدأت أشكال جديدة من الزواج تنهض في هذه البلاد من أجل تأسيس الأسرة على الحب والإنسانية (وليس الفلوس والمال)، ومن أجل تدريب الرجال على تحمل المسؤولية الأبوية الجديدة القائمة على الحب والحنان والرعاية وليس الإنفاق أو الواجب المالي من أجل إعالة الزوجة والأطفال، بل أصبح للأبوة مفهوم إنسانيّ أكبر.

وقد أصبحت الأسرة التقليدية من المشاكل الكبرى التي تطرح نفسها على أولويات الأحزاب السياسية والحكومات ودوائر الفكر الاجتماعي والسياسي في أوروبا وأمريكا وآسيا وإفريقية وأستراليا، بل وفي بلادنا العربية أيضاً رغم المحظورات الدينية والأخلاقية التقليدية.

من الملاحظ أن الأسرة بشكلها التقليدي أصبحت تتفكك في كثير من بلاد العالم، وبصورة تصل بها إلى حد الزوال. لقد ارتفعت معدلات الطلاق في أغلب الدول في العالم مع تفاوت في النسبة من دولة إلى أخرى، وارتفعت نسبة الأسر ذات العائل

الواحد، أي التي تعتمد على الأم فقط (مع عدم وجود الأب) أو على الأب فقط (مع عدم وجود الأم)، كما ارتفعت أيضاً نسبة الأسر التي ترعى أطفالاً تمّ إنجابهم خارج نطاق الشكل التقليدي للزواج.

مثلاً في بريطانيا عام (١٩٩٥م) بلغت نسبة الأطفال الذين ولدوا خارج الزواج ٣٥ ٪ من إجمالي نسبة المواليد، وترتفع النسبة لتصل إلى ٣٨٪ في فرنسا، وإلى ٤٩٪ في الدانمارك، وإلى ٥١٪ في السويد، وهذه النسب في تزايد مستمر إلى حد أن الأسرة التقليدية الأبوية لم تعد هي القاعدة في هذه المجتمعات، ولم يعد الأطفال يحملون اسم الأب فقط، بل أصبح لاسم الأم القيمة الأخلاقية والاجتماعية التي يتمتع بها اسم الأب.

كان هذا التغير الاجتماعي والأخلاقي ضرورياً لحماية الأطفال من السلطة الأبوية المطلقة التي أدت إلى استهتار أغلب الرجال بالأسرة، وعدم تحمل الرجل منهم مسؤولية الأبوة الحقيقية الخالية من التسلط والأنانية، وقد أدى ذلك إلى كثير من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها أغلب المجتمعات في العالم، مثل انتشار الجرائم الأخلاقية، واغتصاب البنات والأولاد، والعنف ضد النساء والفقراء، وانتهاك حقوق الأطفال والمراهقين وانتشار المخدرات بينهم.

تحاول بعض القوى المحافظة والتقليدية، اعتبار المرأة (وليس الرجل) مسؤولة عن هذه المشكلات الاجتماعية والأخلاقية،

وليس ذلك إلا بقايا القيم الطبقية الأبوية المتميزة ضد النساء، والتي تعاقب الضحية أو تلومها على حين تطلق سراح المذنب. فالرجل الذي يطلق زوجته للزواج بأخرى ليس مخطئاً، ولكن المخطئة هي زوجته لأنها أهملت زينتها مثلاً فانجذب زوجها إلى امرأة أخرى، وإذا اغتصب رجل امرأة فهي المسؤولة وليس هو، لأنها خرجت من بيتها مثلاً وكان يجب ألا تخرج وتلزم مكانها الطبيعي الذي خلقت من أجله وهو البيت.

إلا أن تزايد قوة النساء الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قد أدت إلى مقاومة هذه الاتجاهات، وكشف الحقائق، ونتج عن ذلك بعض التغييرات القانونية لصالح النساء، ومنها تغيير البند ٢٩١ في قانون العقوبات المصري الذي كان يسقط التهمة عن الرجل الذي يغتصب فتاة إن تزوجها.

كان هذا البند المتناقض مع أبسط مبادئ العدل أو المنطق يكافئ الرجل الذي يقترف جريمة الاغتصاب بالزواج من ضحيته، كانت الفتاة تتعرض لجريمتين في آن واحد: الاغتصاب ثم الزواج ممن اغتصبها. إلا أن هذا التغيير ليس إلا قطرة في بحر القوانين الطبقية الأبوية التي لا تزال تحكمنا وتعرض النساء (خاصة الفقيرات منهن اللائي يعشن عالة على الأب أو الزوج) إلى أنواع لا حصر لها من المشكلات والمآسي.

وقد بدأت النساء في مصر وبلاد عربية أخرى المطالبة بتغيير القوانين التي تحكم حياة النساء تغييراً جذرياً، ومن تلك المطالب أن يصبح قانون الزواج مدنياً وليس دينياً. لقد أصبحت جميع القوانين في بلادنا مدنية إلا قانون الأحوال الشخصية أو قانون الزواج والطلاق وتعدد الزوجات، كأنما حياة النساء الشخصية هي فقط التي يجب أن تخضع لأحكام الشريعة والدين.

على الرغم من الخطاب الديني المستنير في بلادنا العربية (مثل خطاب الشيخ محمد عبده في بداية القرن العشرين) والذي استجاب للتطور السياسي والاجتماعي، واجتهد لإعادة تفسير النصوص الدينية، وأعطى النساء بعض حقوقهن الجزئية (مثل حق التعليم والعمل بأجر) إلا أن هذا الخطاب ظل أسيراً للإطار القانوني المزدوج، والذي يرى أن علاقة الرجل بالدولة يمكن أن تخضع للقانون الوضعي، أما العلاقة بين المرأة والرجل فيجب أن تخضع للقانون الإلهي.

يلتقي الشرق والغرب، والإسلام والمسيحية واليهودية، في إصدار القوانين والقيم الأخلاقية والسياسية التي تجعل مفهوم الحرية او الديموقراطية أو حقوق الإنسان قاصرة على الرجال وعلاقتهم بالدولة والحكم. أما الأسرة التي هي نواة الدولة، فإنها تقوم على دكتاتورية الرجل، وسلب المرأة حقوقها الدستورية والإنسانية.

يشترك في هذا الموقف من المرأة أغلب التيارات السياسية والدينية السائدة، منها التيار السلفي الديني، والتيار الليبرالي الرأسمالي، والتيار الاشتراكي أو الماركسي، أو غيرهم من الفرق الموجودة في الساحة السياسية من أحزاب الحكومة أو أحزاب المعارضة. إنهم ينطلقون من فكرة واحدة تعجز عن رؤية المرأة إنسانة مساوية للرجل في جميع المجالات العامة والخاصة يرجع ذلك إلى أسباب متعددة، منها تغلغل القيم الدينية والأخلاقية المزدوجة داخل الفرد والمجتمع، واستحالة الفصل بين ما يسمى السياسة وما يسمى الدين في الحياة الواقعية.

وقد اعترض الشيخ محمد عبده على فصل الدين عن الدولة، أو فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية وبرر ذلك بالآتي:

١ - أن الحاكم في الدولة لا يمكن أن يتجرد من دينه.

٢ - أن الجسم تسكنه الروح فإذا سيطر الحاكم على أجسام الناس وسيطر رجال الدين على أرواحهم فكيف يمكن الفصل بين الدين والدولة.

يعبر هذا الرأي عن جزء من الحقيقة، لأن الجسم تسكنه الروح فعلاً، ولا يمكن فصل الجسم عن الروح، وبالتالي لا يمكن فصل الدين عن الدولة، بمعنى آخر أن الدين هو السياسة، والسياسة هي الدين، أو بعبارة أوضح أن الدين ليس إلا إيديولوجيا سياسية

تنظم للناس رجالاً ونساءً حياتهم الخاصة والعامة. إلا أن الحياة العامة للرجال خرجت إلى ما نسميه (السياسة)، وأصبحت القوانين العامة السياسية والاقتصادية وضعية أو مدنية.

والسؤال الذي يرد الآن هو : لماذا لم تصبح قوانين الزواج والطلاق مدنية مثل غيرها من القوانين في بلادنا؟ والرد هو: لأن هذه القوانين تضمن سيطرة الرجال على النساء، ولأن النساء لم يستطعن حتى اليوم تشكيل قوة سياسية منظمة قادرة على تغيير القوانين لصالحها. إن أيّ فئة مقهورة من البشر لم تستطع تغيير القوانين لصالحها إلا بعد أن شكلت قوة سياسية واجتماعية قادرة على الضغط والتغيير.

ومن هنا البطء الذي يتصف به أي تغيير لصالح المرأة في بلادنا. ومن هنا أيضاً تجاهل جهود النساء في تاريخنا العربي، وكتاباتهن التحريرية، والاهتمام بجهود الرجال فحسب. وقد اشتهر في التاريخ المصري قاسم أمين مثلاً، على الرغم من أن نساء معاصرات له كانت لهن إسهامات فكرية أكثر تقدماً، منهن ملك حفني ناصف، وكانت تكتب باسم باحثة البادية (١٨٨٦ - ١٩١٨م) وقد شاركت بقلمها القوي في الكتابة لتحرير النساء، وكانت أفكارها أكثر تقدماً من الطهطاوي وقاسم أمين، كانت دعوة الطهطاوي في نظرها إصلاحاً فحسب، أما قاسم أمين فقد اعتبر أفكار الطهطاوي تحريراً.

إن تجاهل أعمال وكتابات النساء التحريرية لا تزال ظاهرة مستمرة حتى يومنا هذا، وهناك محاولات متعددة لوأد الكاتبات العربيات وهن على قيد الحياة، خاصة هؤلاء اللائي يتناولن قضية تحرير المرأة في كتاباتهن ونضالهن، وهناك عوامل متعددة تلعب دوراً في تفسير هذه الظاهرة المنتشرة في بلادنا حتى اليوم:

١- أصبحت قضية تحريرة المرأة من القضايا الاجتماعية والسياسية المهمة محلياً ودولياً، لم تعد شائكة أو محرمة كما كانت بالنسبة إلى هؤلاء النساء اللائي دفعن ثمناً غالياً من أجل قضية المرأة، بل ربما تكون من القضايا ذات البريق الأدبي أو المادي، فلماذا لا يركب هذه الموجة الصاعدة بعض من الرجال الذين تعودوا ركوب الموجات الصاعدة؟

٢ - من السهل جداً طرد المرأة من أي مجال، وإن كان المجال الذي يخصها قبل غيرها، حيث إن الرجل لا يزال هو الأقوى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ويمكنه أن يستولي على قضية المرأة أيضاً ضمن ما يستولي عليه من أشياء أخرى.

٣ - من السهل الاعتراف بقيادة الرجال للمرأة حتى في المجالات التي تخصها، لذلك يريدون أن يظل قاسم أمين أو الطهطاوي قائداً لحركة تحرير المرأة حتى يأتي رجل آخر ليحل محله، ويتوارث التركة رجل وراء رجل.

٤ - يسهل على بعض الرجال منافسة المرأة فيما يخص قضيتها عن أن ينافسوا زملاءهم الذكور في القضايا السياسية الأكثر أهمية (في نظرهم).

٥ - تجميد الحركة النسائية أو الفكر النسائي عند قاسم أمين أو الطهطاوي ليس فقط تجاهلاً لجهود النساء في هذا المجال، بل محاولة لإيقاف مسيرة الحركة النسائية وفكرها المتقدم.

٦ - يحاول هؤلاء الرجال أن يكونوا هم المتحدثين باسم المرأة كالزوج الذي يتحدث نيابة عن زوجته، إنهم يتصورون أنهم أقدر منها على التعبير عن نفسها.

٧ - لا يريد هؤلاء الرجال التنازل عن مكانتهم في المجتمع أو على الأقل بالنسبة إلى النساء لأن تصدي النساء لقضية تحرير المرأة يهدد مصالحهم ومكانتهم؛ لأن معنى ذلك أنها ستأخذ المبادرة في جوانب كثيرة من الحياة.

من الناحية العملية إن تحرير النساء لن يتحقق أساساً إلا بجهود النساء أنفسهن، وإن ساعدهن بعض الرجال، فإن وجود النساء ضروري كقوى أساسية فكرية وسياسية واجتماعية.

ومن المعروف أن أي فئة مقهورة في المجتمع لن يمكنها التحرر إلا بجهودها

إن المقياس الأول لمدى تقدم أو تخلف مسيرة المرأة هو مدى مشاركة النساء في هذه المسيرة لتحرير أنفسهن ومدى إدراكهن

لأهمية هذه المشاركة. يزداد هذا الإدراك بازدياد خروج النساء للتعليم والعمل بأجر، والمشاركة في المهن المختلفة، والنشاط السياسي والاقتصادي والثقافي، وتحمل المسؤوليات في المستويات المختلفة، وممارسة اتخاذ القرارات في الدولة والعائلة، والمشاركة في الفكر والأدب والكتابة والإعلام، والبحوث العلمية والاجتماعية وغيرها.

هناك جوانب عديدة ومؤشرات متنوعة لمدى تقدم أو تخلف مسيرة المرأة التحريرية، وليس فقط التمثيل النيابي، لا شك أن عدد النساء في البرلمان أو المجالس النيابية أحد المؤشرات، إلا أنه قد يكون مضللاً في كثير من الأحيان، إذ قد تدخل البرلمان نساء لا علاقة لهن بقضية تحرير المرأة، بل قد يعملن ضدها، كما يحدث في كثير من برلمانات العالم، بل قد تصبح المرأة رئيسة لحزب سياسي أو رئيسة الوزراء، وتصدر قرارات ضد مصالح النساء، كما حدث مع مارجريت تاتشر في إنجلترا، إذ فقدت النساء في عهدها الكثير من حقوقهن المكتسبة عبر السنين.

وكم صمتت عضوات البرلمان في بلادنا عند مناقشة القوانين التي تهم المرأة، على حين ارتفعت أصوات النساء خارج البرلمان في الجمعيات النسائية الأهلية أو الشعبية.

ولا تزال قضية تحرير المرأة بحاجة إلى مزيد من الفهم، ولا تزال الحركة النسائية العربية بحاجة إلى الكشف عن جوانبها المتعددة في الماضي والحاضر على السواء.

إن مستقبل المرأة العربية في يد النساء العربيات أنفسهن، وقد ساعدت الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات على تسهيل الاتصال بين الناس، منهم النساء،عبر البريد الإلكتروني وشبكات الإنترنيت. مثلاً لقد دخلت الإنترنيت إلى المملكة العربية السعودية في بداية عام (١٩٩٩م) وأصبحت النساء السعوديات اليوم يمثلن ٣/٢ ممن يستخدمون الإنترنيت في أعمالهن وحياتهن العملية، وفي السعودية اليوم أكثر من ثلاثة آلاف امرأة يقمن بإدارة أعمالهن الاقتصادية من خلال إنترنيت، وينطلقن خارج حدود بلادهن دون أن يتحركن من بيوتهن. ربما تنحصر هذه الأنشطة على الأعمال التجارية وكسب المال أو مجالات السياسة والفندقة وعروض الأزياء وغيرها مما يدخل في نطاق القطاع الخاص بنساء الأعمال الخاضع للسوق الحرة دولياً ومحلياً والقيم الطبقية الأبوية، إلا أنها مجرد البداية أو حركة نحو انعتاق النساء السعوديات من تحت خيمة العباءة والعبودية.

هذه الظاهرة الجديدة بدأت تنتشر في بلادنا العربية، وبدأت نساء الأعمال ينافسن رجال الأعمال في النشاط والمكاسب، وهناك ظواهر أخرى متعددة أكثر قدرة على تحرير عقل المرأة العربية أو رفع الحجاب عن عقول النساء في بلادنا. تزايد عدد الكاتبات ، وتزايدت شجاعتهن في التصدي للقيم الطبقية الأبوية، أغلبهن من الشابات المستقلات اقتصادياً، اللائي يعشن حياتهن

كاملة ويشعرن بسعادة تحقيق الذات من خلال إبداعهن، وليس من خلال الرجال. ونقرأ هذه العبارة لواحدة من هؤلاء الكاتبات: ((يشكل نموذج المرأة من دون رجل أو من دون زوج أكبر تحد للثقافة الذكورية، وكلما كان اختيار المرأة لهذا النموذج نابعاً من إرادتها الحرة وقناعتها الشخصية وليس مفروضاً عليها، زاد اضطهاد المجتمع الذكوري لها (من مقال د. منى حلمي، مجلة روز اليوسف، القاهرة ٤ مارس ٢٠٠٠م).

تعد خطوة إلى الأمام إباحة الإجهاض في مصر لحالات الاغتصاب، وكان ذلك ممنوعاً حتى العام الماضي، وبدأت أفكار جديدة تنتشر عن مصير الأطفال الذين يولدون خارج الزواج، أو ما يطلق عليهم في بلادنا (أطفال السفاح) الذين يأتون إلى العالم بغير إرادتهم نتيجة عمليات الاغتصاب بالعنف، أو بالخداع تحت اسم الحب، وغيرها من الجرائم التي يقترفها الرجال الكبار ويدفع ثمنها الأطفال، وأمهاتهن البريئات في معظم الأحيان.

وفي جريدة الأهرام الصادرة بالقاهرة في (١١ مارس ٢٠٠٠م) نقرأ تحت عنوان: (الابن لأمه) هذه الفقرة: ((بالنسبة لثمرة هذه العلاقة المحرمة، فإنه أي الطفل ابن السفاح، لا يثبت نسبه من أبيه؛ لأنه وليد علاقة غير شرعية، فإن نسبه من أمه يثبت في جميع الأحوال، إذ هي التي احتوته بين جنباتها وحملته في أحشائها طيلة فترة الحمل، ومن ثم فإن نسبه منها ثابت على وجه

قاطع ويقيني، لذلك جاء قانون المواريث ليقرر في المادة ٤٧ منه أحقية ابن الزنا في أن يرث في تركة أمه لتحقق سبب الإرث بينهما وهو الأمومة)).

هكذا يعترف قانون المواريث في مصر بحق الأم في أن تورث طفلها حين لا يكون الأب معروفاً بصفة يقينية. وقد لعبت قوانين الزواج والطلاق السائدة في بلادنا دوراً كبيراً في اختلاط الأنساب أو عدم معرفة الأب الحقيقي للمولود أو المولودة. تمَّ اكتشاف هذا الأمر في مصر مما دعا إلى تغيير قانون الأحوال الشخصية بقانون جديد يتلافى إلى حد ما الثغرات في القانون التي كانت تسمح للزوج أن يطلق زوجته ويعيدها إليه دون أن تعلم، وحين تتزوج هذه المطلقة رجلاً آخر تفاجأ بظهور زوجها السابق وتصبح في نظر القانون زوجة تجمع بين زوجين في آن واحد، لهذا جاءت المادة ٢٢ من قانون الأحوال الشخصية الجديد في مصر بنظام جديد خاص بمراجعة الرجل لزوجته التي طلقها، إذ تنص المادة على: ((عدم الإخلال بحق الزوجة في إثبات مراجعة مطلقها بجميع طرق الإثبات، ولا يقبل عند الإنكار ادعاء الزوج مراجعة مطلقته ما لم يعلنها بهذه المراجعة بورقة رسمية قبل انقضاء ستين يوماً لمن تحيض (لغة القانون وليست لغتي) وتسعين يوماً لمن عدتها بالأشهر من تاريخ توثيق طلاقه لها، وذلك ما لم تكن حاملاً أو تقر بعدم انقضاء عدتها حتى إعلانها بالمراجعة)).

وهنا يأتي السؤال عن مفهوم الرجعة. فالرجعة في قانون الزواج الشرعي أو الديني هي أن يكون للزوج الحق في إعادة زوجته إلى عصمته ومعاشرته لها ثانياً بعد أن يكون قد ألقى عليها يمين الطلاق. عبارة يمين الطلاق تعني أن الرجل يحق له أن يطلق زوجته بمجرد أن ينطق قائلاً: (أنت طالق) ويكررها ثلاث مرات. وأصبح الرجال بذلك الحق يطلقون زوجاتهم شفهياً في حضور الزوجة أو غيابها، وتصبح المرأة مطلقة في نظر الدين والقانون، ويمكن لزوجها أن يردها إليه شفهياً أيضاً خلال الأشهر التي يسمونها مدة العدة، وهي المدة اللازمه للتأكد من وجود جنين في بطن الأم يمكن أن ينسب لأبيه، ويصبح ضمن ورثته. من هنا أصبح الرجال يتلاعبون بزوجاتهم، وقد تعيش الزوجة وتموت وهي لا تعرف أن زوجها قد تزوج عليها امرأة أخرى وأنجب منها أطفالاً يرثون تركة أبيهم، وقد يعرف هذه الحقيقة جميع الناس إلا الزوجة المخدوعة. ثم تلك الحالات الأخرى التي تصبح فيها المرأة مطلقة ويصبح من حقها الزواج برجل آخر بعد انقضاء أشهر العدة، لكنها تفاجأ بعد زواجها الثاني بالزوج الأول الذي يظهر فجأة ويعلن أنه أعادها إليه دون أن تعلم خلال مدة العدة، وتصبح المرأة حينئذ زوجة تجمع بين زوجين يعاقبها القانون والمجتمع ويعاقب أيضاً الطفل في بطنها من زوجها الثاني ويعده (ابن زنا).

يمكن أن نتصور حجم المشكلات والمآسي التي عاشتها نساء وأطفال بسبب هذا الحق الشفهي المطلق الذي يعطى للرجال فيعبثون بالزوجات والأمهات والأطفال تحت اسم القانون والدين، خاصة النساء الفقيرات غير القادرات على قراءة الصحف العادية، فما بال قراءة القانون أو فهمه، ويقع هؤلاء النساء فريسة للمحامين، بعد أن وقعوا فريسة لأزواجهم، بل إن النساء المتعلمات أيضاً يعجزن عن فهم حقوقهن القانونية، خاصة تلك التي تخص الزواج أو الطلاق أو النفقة أو العدة أو المتعة أو الرجعة وغيرها، يزيد من تعقيد قانون الأحوال الشخصية ارتباطه بالدين أو الشرعية التي تختلف من دولة إلى دولة ، ومن مذهب إلى مذهب، مثلاً في مصر يتبع القانون مذهب الحنفية، ووفقاً لهذا المذهب فإن الرجعة مثلاً هي (استدامة ملك النكاح بعد أن كان الطلاق قد حدده بانتهاء العدة، وأنها ليست إنشاء لعقد زواج بل امتداد لزوجية قائمة وتكون بالقول أو بالفعل، وأنها حق ثابت مقرر للزوج وحده دون سواه ولا يملك إسقاطها، ولا يشترط لصحتها رضاء الزوجة بها، وأنه لو بدر من الزوجة ما يفيد الرجعة، فلا تكون ثمة مراجعة لأنها حق للزوج لا لها. وأن مجرد عودة الزوجة إلى منزل الزوجية في فترة العدة دون اعتراض من زوجها لا يعتبر رجعة، لأن حكم الطلاق الرجعي أنه لا يؤثر على قيام الزوجية في العدة فيحق للزوجة البقاء في البيت الذي كانت

تساكن فيه زوجها قبل الطلاق. (طعن نقض رقم ١٧ لسنة ٤٣ قضائية - أحوال شخصية) ومن هنا فلا يسوغ القول بأي حال من الأحوال بتنفيذ حق الزوج في مراجعته لزوجته من طلاقها الرجعي بالقول أو بالفعل ما دامت في فترة العدة. كما لا يجوز إسقاط هذا الحق عنه أو جعله منوطاً بسلوك من جانب الزوجة أو متوقفاً على قبول أو رضاء منها، لما هو ثابت شرعاً من أن الطلاق الرجعي لا يغير شيئاً من أحكام الزوجية، فهو لا يزيل الملك ولا يرفع الحل، وليس له من الأثر إلا نقص عدد الطلقات ، ولا تزول حقوق الزوج إلا بانقضاء العدة. (طعن نقض ٢١٤٩ لسنة ٥٣ قضائية - أحوال شخصية) إن الرجعة لها ميقات محدد يتعين أن تتم فيه حتى تقع صحيحة وشرعية نتيجة لأثرها في استمرار المعاشرة الزوجية بين الزوجين، وأن المقصود بهذا الميعاد هو فترة العدة التي تقضيها الزوجة بعد وقوع الطلاق الرجعي، إذ المقرر في أحكام الشريعة الإسلامية أن المرأة إذا كانت من ذوات الحيض فعدتها ثلاث حيضات كوامل، أما إذا كانت لا تحيض فعدتها ثلاثة أشهر حيث قال الله في كتابه : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة:٢/٢٢٨]. وقال: ﴿وَاللائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق:٦٥/٤]. وهو ما التزم به المشرع الوضعي في قانون الأحوال الشخصية الجديد رقم ١ لسنة (٢٠٠٠م)، حيث نصت المادة

(٢٢) منه على حق الزوج في مراجعة مطلقته، وأنه عند الإنكار فلا يقبل من الزوج الأداء بحصول هذه المراجعة ما لم يعلم زوجته بورقة رسمية بذلك قبل انقضاء ستين يوماً لمن تحيض، وتسعين يوماً لمن عدتها بالأشهر من تاريخ توثيق طلاقه لها، ومؤدى ذلك، أنه ولئن كان حق الزوج في مراجعة مطلقته، لا يرد عليه أي قيد ما دام قد تم خلال فترة العدة، إلا أنه عند الإنكار فإن الزوج لا يقبل منه الادعاء بحصول هذه المراجعة إلا إذا كان قد التزم الإجراءات والمواعيد القانونية التي أشارت إليها المادة سالفة الذكر، ويلاحظ أنه يستثنى من ذلك على نحو ما قررته المادة المذكورة حالة ما إذا كانت المطلقة حاملاً باعتبار أن عدة الحامل تنقضي بوضعها حملها لبراءة الرحم.

ولما قد يؤدي إليه في بعض الأحيان من عدم صحة الرجعة وحدوثها على خلاف أحكام الشريعة الإسلامية ذلك أن المادة ٢٢ سالفة الذكر، قد جعلت حق الزوج في مراجعة زوجته مقيداً بأن يتم خلال ستين يوماً لمن تحيض، وتسعين يوماً لمن لا تحيض من تاريخ توثيق الطلاق.

والمادة الخامسة مكرر من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٠٠ لسنة (١٩٨٥م) قد أوجبت على المطلق أن يوثق إشهار طلاقه لدى الموثق المختص خلال ثلاثين يوماً من إيقاع الطلاق، ومن ثم فلو افترضنا أن الزوج قد ألقى على زوجته بيمين الطلاق

أمام أسرتها يوم (٣/١) ثم قام بتوثيق هذا الطلاق يوم (٣/٣١) أي خلال ثلاثين يوماً، فإن المدة المقررة لحدوث الرجعة في هذه الحالة تكون (٣٠ + ٦٠ = ٩٠ يوماً) وذلك بالنسبة لمن تحيض، وتكون (٣٠ + ٩٠ = ١٢٠ يوماً) لمن لا تحيض، فإذا جاء الزوج واستعمل حقه في الرجعة في اليوم التسعين مثلاً أو العشرين بعد المئة، فقد تكون الحيضات الثلاث بالنسبة لمن تحيض قد اكتملت وانقضت تبعاً لذلك فترة عدتها التي يحق للزوج أن يراجعها فيها، وتكون الأشهر الثلاثة قد انقضت فعلاً بالنسبة لمن تحيض، وكل أولئك يستوجب احتساب ميعاد الرجعة من تاريخ إيقاع الطلاق، وليس من تاريخ توثيق الطلاق حتى تصادف الرجعة محلها من عدة الزوجة، فتكون رجعة شرعية صحيحة تنتج أثرها الكامل في استمرار المعاشرة الزوجية بين الزوجين، وذلك مع إعطاء الزوجة الحق في إثبات انقضاء عدتها إذا كانت المدة التي مضت على الطلاق تحمل انتهاء العدة))

مما سبق ندرك التعقيد الشديد أو الغموض البين الذي يجعل تنفيذ مثل هذه الأحكام الشرعية أمراً شبه مستحيل، أو على الأقل منافياً للدقة أو العدل. وكم راحت النساء والأطفال ضحايا مثل هذه الأحكام المعقدة والتي يختلف عليها المحامون والقضاة أنفسهم، ولكل منهم مذهب أو رأي في تفسير الشريعة.

وما دام الأمر كذلك، فلماذا لا نفصل الشريعة أو الدين عن قانون الأحوال الشخصية مثل غيرها من القوانين حفاظاً على سلامة الأسرة، وحقوق النساء والأطفال.

إن تفكك الأسرة في بلادنا أو عدم استقرارها هو نتاج هذا القانون الذي يتخبط بين نصوص الشريعة متعددة المعاني والتفسيرات، وبين الحياة الواقعية لملايين البشر. لهذا السبب تغيرت قوانين الزواج والطلاق في معظم بلاد العالم، وأصبحت قوانين وضعية تحفظ الحقوق الإنسانية لجميع أفراد الأسرة، النساء، والأطفال، والرجال دون تفرقة، ولأن الأمومة مؤكدة ويقينية أكثر من الأبوة أصبح اسم الأم له الأهمية والشرف ذاته الذي يحظى به اسم الأب. ولأن الأم أصبحت تعمل بأجر، وتعول الأسرة كما يعولها الأب، تغيرت قوانين الوراثة في معظم بلاد العالم، وأصبح نصيب البنت والمرأة في الميراث مثل نصيب الولد والرجل، وحدث ذلك في بلاد إسلامية أيضاً، إلا أن هذه التغييرات لم تحدث بعد في بلادنا العربية (إلا في بلد أو بلدين)، لكنها سوف تحدث في المستقبل القريب، ذلك أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تفرض التغيرات القانونية والأخلاقية والدينية. وقد أصبح للنساء العربيات صوت أعلى في المجالات السياسية والثقافية، مما فرض على الحكومات العربية أن تسعى إلى تغيير القوانين لرفع الظلم عنهن، وفي مصر بدأت الحكومة في

الاهتمام بقضايا المرأة، وصدر قرار جمهوري خلال شتاء (٢٠٠٠م) بإنشاء المجلس القومي للمرأة، وهذه خطوة نحو التقدم إلا أن التحرير الحقيقي للنساء لا يتحقق إلا بالجهود الشعبية النسائية وليس بالقرارات العلوية من السلطة الحاكمة، فالسلطة بطبيعتها في جميع دول العالم، تميل إلى المحافظة على النظام القائم، وهو النظام الطبقي الأبوي، الرأسمالي أو غير الرأسمالي، وهو النظام الذي يفرق بين البشر على أساس الطبقة والجنس والدين واللون والعرق وغيرها. فكيف يمكن للنساء أن يتحررن في ظل هذا النظام؟

إن مسيرة النساء العربيات نحو التحرر لا تختلف عن مسيرتها في بلاد أخرى، ويخضع العالم كله لنظام دولي يقوم على التفرقة الجنسية والعنصرية تحكمه القلة التي تملك السلاح والتجارة والأموال، وتصارع فيه النساء والفقراء من أجل الحصول على حقوقهن الإنسانية الأولى بعيداً عن المشكلات الدينية أو الفتن الطائفية والعقائدية التي انتشرت في بلاد متعددة شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، والتي لا يروح ضحيتها إلا النساء والفقراء وأطفالهم.

إن تاريخ البشرية نساءً ورجالاً يسير إلى الأمام على الرغم من الانتكاسات في مراحل الهزيمة والردة، لهذا أنظر إلى الحياة بتفاؤل ولا أفقد الأمل، وفي بداية التسعينات من القرن العشرين

اضطررت إلى أن أعيش في المنفى خارج الوطن لأكثر من خمس سنوات. لقد دخل اسمي (قائمة الموت) حينئذ ضمن عدد من الأدباء العرب الذين كتبوا ضد الردة السياسية والدينية، وقد راح ضحية هذه الردة عدد من أرواح النساء والرجال في بلادنا العربية من المشرق والمغرب، ولا تزال الحملة الرجعية ضد العقول المستنيرة مستمرة إلا أنها تنحسر تدريجياً وتفقد قوتها السابقة مع يقظة الشعوب العربية، واستعادة النساء والشباب لحركتهم السياسية والفكرية.

في مصر بدأت منذ العام الماضي (١٩٩٩م) الجهود لتأسيس الاتحاد النسائي المصري بمبادرة النساء أنفسهن، من أجل توحيد القوى النسائية التحريرية، وبدأ أيضاً تكوين جمعية النهضة الفكرية للمرأة المصرية، والتي تضم أعداداً من الشابات والشباب المستنير، أصبح الشباب في بلادنا أكثر وعياً بأهمية تحرير المرأة، فهي نصف المجتمع، ولا يمكن لمجتمع أن ينهض فكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً دون النساء.

ربما تتلقى هذه الجهود الجماعية الجديدة ضربات من السلطة الحاكمة، كما حدث بالنسبة إلى جهود سابقة، إلا أن ميزة الجهود الشعبية النابعة من الناس أنفسهم أنها لا تموت، وتظل ظاهرة أو كامنة حتى تتحقق الحرية والعدالة للمقهورين والمقهورات تحت اسم الدين أو الأخلاق أو السياسة.

٨ – خاتمة

أ – تلعب السياسة في جميع الدول بما فيها الدول العربية دوراً أساسياً في تفسير وإعادة تفسير الأديان، أو الشرائع الدينية والأخلاقية، ولا يمكن الفصل بينها بأي شكل من الأشكال.

ب – تتبع النظم السياسية في بلادنا غيرها من النظم في العالم وتخضع أساساً للقيم الطبقية الأبوية أو الرأسمالية الليبرالية التي تقوم على التفرقة بين الناس على أساس الطبقة والجنس واللون والعقيدة والجنسية والعرق، وتتحكم القلة التي تملك السلاح والتجارة والمال في الأغلبية الساحقة من البشر.

جـ – نحن نعيش اليوم مرحلة الاستعمار الجديد بكافة أشكاله الحديثة وما بعد الحديثة، والذي ينظر إلى المرأة أداة في (الماكينة) الرأسمالية داخل البيت وخارجه، ويرتبط تحريرها بهذه (الماكينة)، لتصبح أداة من نوع آخر.

د – ارتبط تحرير النساء في فكر الأنظمة العربية بتنفيذ مشروعات التنمية، أو مشروعات تنظيم الأسرة أو الحد من معدل المواليد، أو مشروعات البنك الدولي، أو صندوق النقد أو غيرها مما أدى إلى مزيد من الفقر للفقراء، ومزيد من الثراء للأثرياء، وكان أغلب ضحايا الفقر هن النساء، وأصبحت عبارة (تأنيث الفقر) واردة في معظم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

هـ - كانت الأديان ولا تزال ورقة هامة في يد أصحاب السلطة السياسية دولياً ومحلياً، ولهذا تصاعدت التيارات الدينية السياسية الرجعية مع تصاعد الرأسمالية الدولية والمحلية، وأصبحت أغلب الأنظمة العربية تابعة سياسياً واقتصادياً وإعلامياً للقوى الدولية، ومشروعات العولمة المتناقضة والموجهة أساساً لخدمة الشركات المتعددة الجنسيات أو القلة الحاكمة للتجارة والقوانين الدولية السائدة.

و - إن النضال الشعبي ضد هذه القوى الدولية والمحلية والذي يشارك فيه النساء والفقراء والشباب والأطفال، هو النضال الأساسي الذي يمكن أن يتحدى هذا الاستغلال الجديد دولياً وعربياً.

ز - بدأت هذه القوى الشعبية الجديدة تتعاون رغم حواجز الدول أو اللغة أو الدين، وإزاء هذه القوى الشعبية المستنيرة من النساء والرجال بدأت القوى الدينية السياسية تتراجع وتفقد أسلحتها، وفي سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية طلب البابا يوحنا بولس الثاني بابا الفاتيكان (في ١٢ مارس ٢٠٠٠م) الصفح والمغفرة عن الأخطاء والذنوب والآثام التي شاركت الكنسية الكاثولوكية في ارتكابها على مدار السنين الماضية، ومنها إساءة معاملة النساء والتحرش الجنسي من قبل بعض القساوسة، واستخدام القوة المسلحة، والعنف لتحقيق

أهداف سياسية واقتصادية تحت راية الصليب أو اسم المسيح وغيرها من الجرائم العديدة ضد العدل أو الحرية أو المساواة بين البشر. (حدث هذا في ١٢/٣/٢٠٠٠م) من خلال قداس كبير أقيم في ساحة القديس بطرس بالفاتيكان (جريدة الأهرام - الصفحة الأولى- القاهرة ١٣ مارس ٢٠٠٠م).

وربما يحدث في بلادنا العربية أن يطلب رجال الدين الإسلامي الذي خضعوا للسلطة السياسية والاقتصادية على مر العصور واقترفوا الآثام والذنوب التي لا تقل خطورة عن جرائم الكنيسة الكاثولوكية ربما يؤنبهم ضميرهم أخيراً، ويعلنوا الصفح والمغفرة عن أخطائهم وإساءتهم معاملة الفقراء من البشر والنساء.

نوال السعداوي

القاهرة ١٣ (آذار- مارس ٢٠٠٠م)

المراجع المتعلقة بهذا البحث

١ - نوال السعداوي عن المرأة دار المستقبل العربي، القاهرة (١٩٨٨م).

توأم السلطة والجنس دار المستقبل العربي، القاهرة (١٩٩٩م).

المرأة والصراع النفسي دار ومطابع المستقبل، القاهرة والإسكندرية (١٩٩١م).

المرأة والجنس دار ومطابع المستقبل، القاهرة والإسكندرية (١٩٩١م).

الرجل والجنس دار ومطابع المستقبل، القاهرة والإسكندرية (١٩٩١م).

الوجه العاري للمرأة العربية دار ومطابع المستقبل، القاهرة والإسكندرية (١٩٩١م).

المرأة والغربة دار المعارف سلسلة اقرأ (رقم ٦٢٣) عام (١٩٩٧م).

٢ - عن تضامن المرأة العربية منشورات تضامن المرأة العربية عام (١٩٨٩م).

٣ - منى حلمي - الحب والعولمة دار المعارف، سلسلة اقرأ (رقم ٦٤٩)، (١٩٩٩م).

٤ - جاك دريدا محاضرة ألقاها في القاهرة خلال شباط - فبراير (٢٠٠٠م) تحت عنوان (التفكيك والعلوم الإنسانية في الغد).

٥ - الكتب الدينية : التوراة - والإنجيل - والقرآن.

الدكتورة هبة رؤوف عزت

المـرأة والديـن والأخـلاق

: من هنا نبدأ

المرأة والأخلاق والدين: من هنا نبدأ

هبة رؤوف عزت

مدرس مساعد العلوم السياسية

جامعة القاهرة

((طريف أمر هذه السلسلة الحوارية لدار الفكر، طريف ومغـر وغامض في آن واحـد، فـأنت تتحـاور مـع نـص آخـر لم تقـرأه، وتسعى لأن تعبر عن وجهة نظر ليس في فراغ بل في مواجهة مـع رأي مخالف سيطلع عليه القارئ ، ويصر محررو السلسلة الحواريـة هذه ألا تقرأ ما كتبه المتحاور الآخر إلا بعد أن تسلم النص الأولي وبعدها يتاح لكـلا المتحـاورين الـرد لاحقـاً...ثـم هـم يعطونـك عنواناً عاماً جداً، ثم يستحثونك بأدب جم..هيا اكتب!

حسناً..من أيـن نبـدأ..هـل يفـترض أن أمثـل الطـرف الإسـلامي فأكتب نصـاً يـزدان بالآيـات والأحـاديث، أو أبـدأ مـن التـاريخ، أو أصوغ ردوداً على آراء مخالفة لم أطلع عليها وقد صار لدينا مهارة في دفـع التهـم ضـد الرؤيـة الإسـلامية بعـد أن صـارت موضـع الهجـوم المحترف من خصومها؟

هم م م..فمن أين نبدأ؟

توكلنا على الله!

الأخلاق والدين.. والإنسان

هموم المسلم المعاصر ليست همومه وحده، بل هي هموم عصره وهموم الإنسانية في زمانه، يسعى المسلم إلى أن يقدم لها تصورات إسلامية، ويجيب عن تساؤلاتها من فوق أرضية هذا الدين، فيجيب لنفسه وللعالمين، فرسالة الإسلام هي رسالة رحمة للعالمين، وليس للمسلمين وحدهم، وعالميتها تنبع من إنسانيتها، وكونها تخاطب إنسانية الإنسان وتدرك تركيبته وتتعامل معها بعمق واحترام.

لذلك فلا يهم من أين نبدأ.. من السؤال أم من إجابتنا أم من تأمل محاولات الآخرين الإجابة؟ (وهو مذهبي هنا).

المهم هو أين ننتهي وإلى أين نصل؟ وكيف نرصد – استشرافًا – مآلات ما نقدمه من إجابات وما يقدمه غيرنا؟ إذ إن الإجابات قد تبدو عقلانية ومقنعة لكنها عند اختبارها في الواقع تؤدي إلى مشكلات أكبر وأعمق، وهذا النظر في فقه المآلات أو السير إلى النهايات كان دوماً من شواغل العقل المسلم، عليه تأسست مقاصد الشريعة، ونجده مبثوثاً في أصول الفقه في أبوابه المختلفة، ومن أجله أنشأ الفقهاء قاعدة (سد الذرائع) أو تحسب آثار الفعل

المحتملة، بالمصطلح الحديث (السيناريوهات المستقبلية)، فكانت العقلية الإسلامية عقلية توحيدية جامعة تحسن ترتيب الجزئيات وتضع صيغاً للعلاقة بينها ولا تغفل عن الكليات.

وتبدأ الرؤية الإسلامية في أمر ما بالتبلور من داخل الأصول والمصادر الإسلامية والخبرة التاريخية ودروسها، فتظهر متميزة عن غيرها، لكننا أحيانًا قد نعيد اكتشافها حين نطلع على رؤى أخرى فيظهر جليًا أمامنا اختلافنا عنها، وتتجمع في العقل المسلم جزئيات يعرفها جيدًا متناثرة، لكن التفاعل مع رؤية مخالفة أو مناقضة يعيد ترتيب تلك الجزئيات الأصلية إلى رؤية متماسكة متجددة ومعاصرة، فلا يكون التعارض أو التضاد هو الذي أنشأها ولا كان هو دافع تشكّلها، بل حافزًا استنفر عناصر فكر وفقه موجودة بالفعل لتتضافر في شكل وصيغة تجديدية، فالعقل المسلم لا يعيش أبدًا منغلقًا على ذاته، بل هو يتفاعل مع ما حوله وهو في التحليل الأخير عقل إنساني تشغله هموم الإنسان في إدراكه لذاته وتعامله مع الحياة والكون وأسئلة الوجود.

فلندلف بعد هذا الاستهلال إلى موضوع الأخلاق والدين، ولنطالع كيف تعامل الفكر الغربي مع هذه المسألة في مسيرته العلمانية بإيجاز شديد.

لا يخفى على أحد أن سلطة الكنيسة في الغرب وتحولها لسلطة

دينية وسياسية مستبدة قد قيد حركة الفكر والعلم في الغرب، فقد كانت هذه السلطة تملك القوة والنفوذ والأموال، وتتاجر بصكوك الغفران، وتحاكم العلماء الذين يقولون بما لا يوافق رأيها، مما دفع الفكر الغربي للمناداة بفصل الدين عن الدولة، وتحرير العقل والعلم من السلطة الدينية، ورد الاعتبار للرشد والعلم، لكن هذا الاتجاه لم يكن سوى اتجاهٍ ضد تغوُّل سلطة الكنيسة، ولم يكن في نشأته اتجاهًا ضد الألوهية أو ضد الدين البتة، ويلاحظ تشارلز تايلور أستاذ فلسفة الأخلاق البارز في كتابه النفيس (مصادر الذات) أن آباء الاستنارة الأوائل لم يخطر ببالهم قطّ فكرة إنكار الألوهية، أو إنكار المطلق، بل لم يتصوروا الكون من غير إله، لكن كل ما طمحوا إليه هو إعطاء العقل مركزية في مواجهة السلطة الدينية، وترشيد (عقلنة) التعامل مع القضايا الإنسانية والاجتماعية بدلاً من انفراد الدين بتحديد المعايير أو سيطرته على كافة مصادر المعرفة[١].

والسؤال الذي سأله تشارلز تايلور هو: ماذا حدث في مسيرة الحداثة؟ وكيف حدثت النقلة والتحول من عقلانية متدينة - إذا جاز لنا هذا التعبير- إلى عقلانية مادية، ثم عقلانية معادية للدين؟

---

(١) Charles Taylor, Sources of the Self: The Making of the Modern Identity, Cambridge: Cambridge University Press, 1989, P. 309

السؤال هام بالنسبة إلينا؛ لأن العقلانية المادية ترجع مصادر الذات إلى الإنسان، ولا تفسره بما هو خارج عنه أو متجاوز له، ولذا سميت في البداية (التوجه الإنساني Humainst)، وكما يصبح الإنسان هو مصدر ذاته وكينونته يصبح مصدر المعايير الأخلاقية ويراهن على حسن تقديره لها، والمفترض هنا أو المسكوت عنه هو كما ذهب إليه الاقتصادي آدم سميث في حديثه عن اليد الخفية التي تنسق بين مصالح الأفراد المادية النفعية الفردية بما يحقق توازنًا اقتصاديًا يخدم مصلحة عامة أن توجد (يد خفية) تنسق بين أخلاقيات وقيم الأفراد بما يحقق تناسقًا أو تجانسًا أخلاقيًا بين الأفراد يصبح هو الحد الأدنى الرابط لهم في إطار المجتمع والجماعة السياسية.

الإجابة عن هذا التحول السالف الذكر يقدمها تشارلز تايلور حين يقول: إن فيلسوف المسيحية الأكبر سانت أوجستين قد فتح الباب أمام هذه الذاتية (التي تثمر النسبية الأخلاقية لاحقاً كما سنرى) حين تحدث عن حلول النور الإلهي في الإنسان بالمعنى المادي، وأن هناك اشتراك بين البشر والإله بداخلنا وهو لا شك تصور يتأسس على التصور المسيحي للتجسد والحلول.

فكان أن أخذ ديكارت هذه الحلولية الإيمانية المسيحية وحررها من إيمانيتها، ورد مصدر القيم والأخلاق لهذه (الجوانية)

الإنسانية، التي صارت هي مصدر الذات والأخلاق. وإذا كانت هذه الجوانية قد حملت لمسة إيمانية في البداية من أثر العقيدة المسيحية التي كانت لا تزال قوية ومؤثرة في الفرد والمجتمع، فإن تراجع دور الدين وتحول العلمانية إلى درجات أعلى من المادية قد نفض عنها هذه اللمسة وبذا كانت عملية العلمنة ليست فقط فصل الدين عن الدولة أو الدين عن العلم بل نزع القداسة عن الدين والمطلقات كلها، تلك القداسة التي كانت قد انتقلت مع بدايات الحداثة من الله إلى الإنسان في مراحل العلمنة الأولى، ثم عندما فقدت القداسة مصدرها الإلهي المطلق صارت خالية من المضمون وصار الإنسان كائنًا طبيعيًا، فغلبت طبيعيته وماديته على ما عداها، وصار خاضعًا في العلوم الطبيعية لقوانين المادة والطبيعة وحسب ، لتسود (النسبية) التي بدأت نظرية علمية ثم انسحبت مع (تطبيع) الإنسان على الإنسان ذاته وأخلاقه وقيمه.

لكن لأن الإنسان كائن شديد التركيب والتعقيد ويستعصي على العلمانية الكاملة، فقد وجدنا تيارات شتى في المجتمع وفي الفكر الغربي تقاوم هذه العلمنة الشرسة المعادية للإنسان، فنجد مفكرًا فذاً من نقاد الحداثة وما بعد الحداثة مثل (سيجموند باومان) يرى أن الاستنارة قد قتلت الإنسان؛ لأن النسبية والفردية وهدم الكيانات القرابية مع ما يضاف إليها من نمو للمدن والحياة المدنية قد أدى إلى وجود تلك (المسافة الاجتماعية) بين الأفراد،

تلك المسافة التي سمحت بالقسوة وأثمرت الحروب العالمية ووصمتها بالإبادة والتطهير العرقي في العقود المختلفة، وأن الحداثة أفرزت تحول الظاهرة الإنسانية من مجتمع مترابط إلى تجمع تسود فيه (قيم من غير أخلاق) أو (أخلاق من غير قيم) أيهما شئت.(١)

ونجد فيلسوفًا أخلاقيًا آخر مثل (إليزداير ماكنتاير) يذهب إلى أن الحداثة والاستنارة، كمشروع يحرر الفرد ويعلي من شأن العقل، قد فشلت، ويقول في كتابه (بحثاً عن الفضيلة): إن النفعية التي كرستها الليبرالية والحداثة لا تحقق مشتركًا أخلاقيًا أو تدفع الفرد لأداء واجبه تجاه الجماعة، بل عندما تهاوت أبنية الأسرة وصار الفرد فردًا، بحث عن حقوقه فقط وأفلت من التزاماته وواجباته- كلما تسنى له ذلك -جريًا وراء منفعته ولذته(٢) .

على صعيد آخر نجد من مفكري التيارات الدينية الغربية الذين يعيدون تقويم الحداثة من يقول: إن العلمانية التي بدأ بها الغرب ليست هي العلمانية التي انتهى إليها، وإن الاتفاق كان على أن تبتعد الكنيسة عن الدولة والسياسة، لا أن يلحق ذلك تدخل من

---

(١) Zygmunt Bauman ,Life in Fragments :Essays in Postmodern Morality,
Oxford :Blackwell,1995.

(٢) Alasdair MacIntyre ,After Virtue :A Study in Moral Theory, Notre
Dame: University of Notre Dame Press,1981,pp 61-69.

جانب الدولة في شؤون الدين ومنعه من أن يكون مرجعية في الحياة العامة، وأن الدولة الحديثة نصبت نفسها حكمًا بدلاً من الكنيسة، ثم ما فتئت تسحب وظائف الأسرة والكنيسة إلى أجهزتها التشريعية حتى أضعفت هذه الأبنية، ثم عندما صارت الأسئلة الأخلاقية تؤرق الأمم في مجالات الطب والعلم -تلك المجالات التي تباهي بها الحداثة- لدى الدولة إجابات تقدمها، وقالت: إن البحث عن (أخلاقيات، وصواب، وخطأ) هو وظيفة.. الأسرة والدين!

ويلاحظ ستيفن كارتر أستاذ القانون بجامعة ييل أن الثقافة العامة في المجتمع العلماني تنظر إلى الدين باعتباره مجرد اختيار شخصي لا مرجعية، وفي الوقت ذاته تعتبر هذا الاختيار الشخصي غير محمود، بل وفيه خلل ما، تغذيه النظرة إلى الدين في العلوم الاجتماعية باعتباره (من صنع الإنسان) لمواجهة واقع لم يستطع مجابهة تحدياته أو التكيف معها!!

ويقدم كارتر الأمر ليس فقط كأزمة للأخلاق حين يغيب الدين عن المساحة العامة وتتم خصخصته وحبسه في مساحة اختيار الفرد مع نفسه، بل كأزمة للديمقراطية كنظام قدم نفسه في الغرب بديلاً لسلطة الدين حين رفع لواء وشعار سلطة الناس.. ونسي أن هؤلاء الناس لا يتحركون إلا بوازع من ولاء وهوية وإحساس بالمسؤولية تجاه الجماعة، وهذه في جوهرها قيم أخلاقية

تنبني على الإيثار والتضحية من أجل المجتمع، وهي صلب قيم المواطنة الحديثة، تلك المواطنة التي سعت لتجاوز الولاءات الأولية للفرد لصالحها ولصالح بناء القومية، وغاب عن الكافة أن الولاء كقيمة لا تزرعه إلا الوحدات الاجتماعية الأولية ذاتها التي حرصت الحداثة على هدمها تحت شعار تحرر الفرد، فهي دائرة مفرغة من الإخفاق الحداثي تنتهي بأزمة أخلاقية حادة[١] .

مع سيادة النسبية تهدد أبسط أسس المواطنة الديمقراطية ثمن فادح ولا شك - استشرى أثره في كافة المساحات لا في مساحة الأخلاق فقط - ذلك الذي دفعه المجتمع من اجل الحداثة، لكن يظل هناك رغم ذلك من يرى أن الثمن مهما كان فادحًا فلا بد من الاستمرار (هكذا!) والبراجماتيون أمثال ريتشارد رورتي (أبرز أساتذة الفلسفة الوضعية بالولايات المتحدة والوريث الشرعي لديوي فيلسوف البراجماتية الشهير) هم رواد هذا الفريق، فمهما كان الثمن فادحًا فلا بد من الاستمرار، فقد احتفت الحداثة بالفرد، وجعلته هو مصدر ذاته ومصدر القيم، وحررت اختياراته من الأبنية (التقليدية) ومن كل ما هو متجاوز، وأي ثمن مقابل ذلك لا يهم (حتى لو كان التضحية بإنسانية الإنسان ذاته)[٢] .

---

(1) Stephen L.Carter,The Culture of Disbelief:How American Law and Politics Trivialize Religious Devotion,New York:Anchor Books,2nd ed.,1994

(2) Richard Rorty, "Religion As A Conversation-Stopper" , Common Knowledge ,Spring 1994,Vol 3,No 7.

ومع الأزمة الجلية للحداثة في الناحية الأخلاقية يظل هؤلاء يرددون دونما كلل ولا ملل، لا بد من فصل السياسة عن الدين وحتى عن الفلسفة.. لا مطلقات، لا متجاوز، (الآن وهنا)، وحسب!!

لكن نقاد الحداثة والعلمانية (الفردية) يرون أن هذه (الفردية) التي يصر أنصار الحداثة والعقلانية والنسبية على الحفاظ عليها – بأي ثمن– قد شهدت بدورها تحولات في الجوهر والدلالة، فهي لم تعد تلك الفردية المثالية الرومانتيكية التي بدأت بها الحداثة والتي كانت تمنح الفرد ثقة مطلقة ويقيناً أنه قادر على السيطرة على الطبيعة والظروف التاريخية ورسم قدره بنفسه، بل صار هذا الفرد – مع تهاوي الأبنية الاجتماعية الحاضنة والتراحمية، ومع فقدانه لمصادر متجاوزة لذاته تمنحه القوة والثبات، ومع توحش آلة السوق الرأسمالي وآلة التكنولوجيا والعلم والانفوميديا– صار أكثر قابلية للاختراق، يستشعر ضعفه وعجزه، رغم هذا كله، عن السيطرة على جسده أو ظروفه أو التواصل مع مجتمع من الأفراد (النفعيين) من حوله، وبذا حل الاغتراب محل الثقة، والنرجسية محل المباراة والتواصل الفعال، وهنا يؤكد (كريستوفر لاش) عالم الاجتماع الأمريكي البارز وأحد نقاد المجتمع الليبرالي أن النرجسية لا تعني بالضرورة الأنانية، بل هي توصيف للإنسان الذي أنتجته الحداثة، فهي عكوفٌ على الذات، وتحوّل إلى

الداخل، هي (الذات في حدها الأدنى)، فإذا كان الإنسان هو مرجعية ذاته، وهو مصدر القيم والأخلاق، وهو غاية كل أفعاله النفعية البراجماتية، فإن توجهه يكون للداخل وليس للخارج، ويتحول فعلاً إلى (إنسان ذي بعد واحد) كما وصفه هربرت ماركيوز، إنسان محايد باهت يحسبه الجاهل متسامحاً ديمقراطياً، وهو في الحقيقة أقرب للامبالاة منه للاستنارة المثالية(١) .

إن جوهر أفكاري هنا ينطلق من مفهوم معرفي أساسي هو أن ثمة مواطن اختلافات جوهرية بين الإنسان والطبيعة، فالإنسان يحوي داخله من التركيب ما يمكنه من تجاوز عالم الطبيعة، ومقدرته على التجاوز هذه هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه لمركزيته في الكون، ومستمدة من وجود إله لهذا الكون، مفارق للمادة، ﴿ليسَ كمثلِهِ شيءٌ﴾، ومنظومة التحديث والعلمنة الغربية تدور في إطار أن المبدأ الواحد المنظم للكون، ليس مفارقاً له، أو منزهاً عنه، أو متجاوزاً له ،وإنما كائن ويحل فيه، ولذا فالكون والإنسان والطبيعة يصبح مرجعية ذاته، ومكتف بذاته.

المرأة والأخلاق والدين

ولا تنفصل النظرة لقضية المرأة والأخلاق والدين عن الرؤية السابقة، فالأطروحات التي تبلورت لتحرير المرأة انطلقت من

(١) Christopher Lasch, The Minimal Self: Psychic Survival in Troubled Times,N.Y: W.W.Norton &Co.,1984.

فوق أرضية علمانية في الغرب ،وتطورت كما تطورت رؤية الحداثة كما رأينا، فالحركات النسائية التحررية القديمة كانت تصدر عن الرؤية الإنسانية المتمركزة حول الإنسان في مراحل العلمنة الأولى التي انتقلت فيها القداسة واللمحة الغيبية من الله إلى الإنسان، وكانت لا تزال تحمل آثاراً من القيم المسيحية، فكان يتم التأكيد على أن مطالب المساواة تحترم كيان الأسرة، وأن الأمر متعلق بنهضة المرأة لا بمعاداة الرجل، وضرورة أن تشارك في صناعة المجتمع ونهضته، وهكذا ذراع تهدهد المهد، وأخرى تبني الوطن..

ولقد ظهر مصطلح (فيمينزم Feminism)، وتمت ترجمته إلى النسوية أو النسوانية أو الأنثوية، وهي ترجمة حرفية لا تغني ولا تسمن من جوع، ولا تفصح عن أي مفهوم كامن وراء المصطلح، وقد يكون من المفيد أن نحاول أن نحدد البعد الكلي والنهائي لهذا المصطلح حتى ندرك معناه المركب والحقيقي، ولإنجاز هذا لابد أن نضع المصطلح في سياق أوسع، ألا وهو ما نسميه نظرية الحقوق الجديدة، فكثير من الحركات التحررية في الغرب في عصر ما بعد الحداثة -عصر سيادة الأشياء وإنكار المركز، والمقدرة على التجاوز، وسقوط كل الثوابت والكليات تؤكد فكرة الصراع بشكل متطرف ، فكل شيء ماهو إلا التعبير عن موازين القوى وثمرة الصراع المستمر، والإنسان هو مجرد

كائن طبيعي يمكن رده إلى الطبيعة المادة، ويمكن تسويته بالكائنات الطبيعية، وبالفعل يتم تسوية الإنسان بالحيوان والنباتات والأشياء إلى أن يتم تسوية كل شيء بكل شيء آخر، فتتعدد المراكز، ويتهاوى اليقين، ويسقط كل شيء في قبضة الصيرورة، ومن ثم تظهر حالة من عدم التحديد والسيولة والتعددية المفرطة، وفي هذا الإطار يمكن أن يخضع كل شيء للتجريب المستمر خارج أي حدود أو مفاهيم مسبقة (حتى لو كانت إنسانيتنا المشتركة التي تحققت تاريخياً) ويبدأ البحث عن أشكال جديدة للعلاقات بين البشر لا تهتدي بتجارب الإنسان التاريخية، و يمكن أن تصاغ بأي شكل لا فارق بينها وبين أي عنصر طبيعي مادي آخر.

كان الإنسان من منظور حركة تحرير المرأة كياناً حضارياً مستقلاً عن عالم الطبيعة المادية، لايمكنه أن يوجد إلا داخل المجتمع، ولذا لا يمكن تسويته بالظواهر الطبيعية المادية. ولذا فهي حركة تهدف إلى تحقيق قدر من العدالة الحقيقية داخل المجتمع (لا تحقيق مساواة مستحيلة خارجة) بحيث تنال المرأة ما يطمح إليه أي إنسان (رجلاً كان أم امرأة) من تحقيق لذاته إلى الحصول على مكافآت عادلة (مادية أو معنوية) لما يقدم من عمل. وعادة ما تطالب حركات تحرير المرأة بأن تحصل على حقوقها كاملة: سياسية كانت (حق المرأة في الانتخابات والمشاركة في السلطة)،

أم اجتماعية (حق المرأة في الطلاق وفي حضانة الأطفال)، أم اقتصادية (مساواة المرأة في الأجور مع الرجل). وعلى الرغم من أن دعاة حركة تحرير المرأة قد يستخدمون أحيانًا خطابًا تعاقديًا، وقد ينظرون أحيانًا للمرأة باعتبارها فردًا مستقلاً بذاته عن المجتمع لا باعتبارها أمًا وعضوًا في أسرة، أو قد ينظرون إليها باعتبارها إنسانًا اقتصاديًا أو جسمانيًا (أي إنسانًا طبيعيًا ماديًا) لا إنسانًا إنسانًا، إلا أن الإطار المرجعي النهائي هو الرؤية الإنسانية التي تضع حدودًا بين الإنسان والطبيعة، وتفترض وجود مركزية إنسانية ومعيارية إنسانية ومرجعية إنسانية وطبيعة إنسانية مشتركة. ولذا تأخذ حركة تحرير المرأة بكثير من المفاهيم الإنسانية المستقرة الخاصة بأدوار المرأة في المجتمع، وأهمها، بطبيعة الحال، دورها كأم، ولذا يتحرك برنامج حركة تحرير المرأة داخل إطار من المفاهيم الإنسانية المشتركة، التي صاحبت الإنسان عبر تاريخه الإنساني، مثل مفهوم الأسرة باعتبارها أهم المؤسسات الإنسانية التي يحتمي بها الإنسان ويحقق من خلالها جوهره الإنساني ويكتسب داخل إطارها هويته الحضارية والأخلاقية، ومثل مفهوم المرأة باعتبارها العمود الفقري لهذه المؤسسة، ولا تطرح أفكارًا مستحيلة ولا تنزلق في التجريب اللانهائي المستمر الذي لا يستند إلى نقطة بدء إنسانية مشتركة ولا تحده أية حدود أو قيود إنسانية أو تاريخية أو أخلاقية. هذا هو الإطار الحضاري

والمعرفي لحركة تحرير المرأة وهذه هي بعض ثوابتها، وقد كان هذا هو أيضًا الإطار الأساسي لحركات التحرر في الغرب حتى منتصف الستينيات. بالطبع كان هناك حركات غلو علمانية تنادي منذ الخمسينيات بالتجريب المطلق في العلاقات الإنسانية، لكنها كانت هامشية غير مسموعة الصوت وغير مؤثرة في الدوائر الأكاديمية والإعلامية، ولا تقدم جدولاً (أجندة) لتغيير العالم وهندسة المجتمعات كما هو الحال الآن، حيث توارت مع العلمنة الأصوات (الإنسانية) واحتلت التيار العام الأصوات المادية الشرسة التي تمثل طلائع السوق الرأسمالي وتدويله، كي تسود منظومة السوق من غير منافسة من هياكل وأبنية تراحمية تضامنية تقاومه بعد أن نجح في تطويع الحدود السياسية والإرادة السيادية.

الحضارة الغربية عبر العقود الأربعة الماضية استوت على جوديِّ العلمنة، وأدخلت عليها تطورات غيرت من توجهها وبنيتها، إذ تصاعدت معدلات الترشيد والعلمنة المادية للمجتمع، أي إعادة صياغة المجتمع وصياغة الإنسان ذاته في ضوء معايير المنفعة المادية والجدوى الاقتصادية. الأمر الذي أدى إلى تزايد هيمنة القيم البرانية المادية مثل:

الكفاءة في العمل في الحياة العامة مع إهمال الحياة الخاصة.

الاهتمام بدور المرأة العاملة (البرانية) مع إهمال دور المرأة الأم (الجوانية).

الاهتمام بالإنتاجية على حساب القيم الأخلاقية والاجتماعية الأساسية (مثل تماسك الأسرة وضرورة توفير الطمأنينة للأطفال).

اقتحام الدولة ووسائل الإعلام وقطاع اللذة لمجال الحياة الخاصة.

إسقاط أهمية الإحساس بالأمن النفسي الداخلي.

إسقاط أهمية فكرة (المعنى) باعتبارها فكرة ليست كمية أو مادية.

وقد بلغ الترشيد والاستنارة (في الإطار المادي) درجة عالية من الشمول وتغلغل في كل جوانب الحياة العامة والخاصة، حتى أصبح العمل الإنساني (Labour) هو العمل الذي يقوم به المرء نظير أجر نقدي محسوب (كم محدد) خاضع لقوانين العرض والطلب، على أن يؤديه في رقعة الحياة العامة، أو يصب فيه في نهاية الأمر، وهذا التعريف يستبعد بطبيعة الحال الأمومة وتنشئة الأطفال وغيرها من الأعمال المنزلية، فمثل هذه الأعمال لا يمكن حسابها بدقة، ولا يمكن أن تنال عليها الأنثى أجرًا نقديًا على الرغم من أنها تستوعب جل حياتها واهتمامها إن أرادت أن تؤديها بأمانة، ولا يمكن لأحد مراقبتها أثناء أدائها، فهي تؤديها في رقعة الحياة الخاصة، وكان من تطرف المادية محاولة تقويم هذا العمل والمطالبة له بأجر مادي بدلاً من سحب قيم العطاء والأمومة والرعاية على العام والسياسي وجعله أكثر إنسانية وتراحماً.

وهكذا تغلغلت المرجعية المادية (بتركيزها على الكمي والبراني)، وتراجعت المرجعية الإنسانية (بتركيزها على الكيفي والجواني)، ونحن نذهب إلى أن حركة الفيمينزم (التي نترجمها بحركة التمركز حول الأنثى ونستعير الترجمة من أستاذنا الدكتور عبد الوهاب المسيري)[١] هي تعبير عن هذا التحول ذاته.

فالمرأة متمركزة حول ذاتها تشير إلى ذاتها، مكتفية بذاتها، تود اكتشاف ذاتها وتحقيقها خارج أي إطار اجتماعي، في حالة صراع كوني أزلي مع الرجل المتمركز حول ذاته، أي إنه بدأت عملية تفكيك تدريجية لمقولة المرأة كما تم تعريفها عبر التاريخ الإنساني وفي إطار المرجعية الإنسانية، لتحل محلها مقولة جديدة تمامًا تسمى (المرأة) أيضًا، ولكنها مختلفة في جوهرها عن سابقتها. ومن ثم تتحول حركة التمركز حول الأنثى من حركة تدور حول فكرة الحقوق الاجتماعية والإنسانية للمرأة إلى حركة تدور حول فكرة الهوية والذات والجسد ، ومن رؤية خاصة بحقوق المرأة في المجتمع الإنساني إلى رؤية معرفية أنثروبولوجية اجتماعية شاملة تختص بقضايا مثل دور المرأة في التاريخ والدلالة الأنثوية للرموز التي يستخدمها الإنسان في اللغة والمجتمع.

---

(١) راجع بالتفصيل بحث هام للدكتور المسيري:

- عبد الوهاب المسيري، المرأة بين التحرير والتمركز حول الأنثى. القاهرة: مكتبة نهضة مصر، سلسلة التنوير الإسلامي. رقم ٣٨، ١٩٩٩.

بل وأعيد تسمية التاريخ، فهو بالإنجليزية History التي وجد بعض الأذكياء أنها تعني (قصته His story) فتقرر تغيير اسم التاريخ ليصبح (Her story قصتها)!

فلا حب ولا تراحم ولا إنسانية مشتركة، بل صراع شرس. لا يختلف إلا من ناحية التفاصيل عن الصراع بين الطبقات عند ماركس، أو الصراع بين الأنواع والأجناس عند داروين، أو الصراع بين الجنس الأبيض والأجناس المتخلفة الأخرى حسب التصور العنصري الإمبريالي الغربي.

وتصل هذه الرؤية قمتها (أو هوتها) حينما تقرر الأنثى أن تدير ظهرها للآخر (الذكر) تمامًا، فهي مرجعية ذاتها وموضع الحلول ولا تشير إلا إلى ذاتها، فهي (سوبرمان superwoman)، ولهذا تعلن استقلالها الكامل عنه، وحينئذ يصبح السحاق هو التعبير النهائي للتمركز اللاإنساني حول الذات الأنثوية، وإلى نهاية التاريخ المتمركزة حول الأنثى.

ومن الصعب على المرء أن يقرر عما إذا كانت هذه هي نهاية السيولة، أم أن هناك المزيد؟ فالتجريب المنفتح في اللغة والتاريخ والعلاقات بين البشر مسألة لا سقف ولا حدود ولا نهاية لها.

وكانت التكنولوجيا هي السلاح الذي مكن التمركز حول الأنثى من السير قدماً، فحين تتيح التكنولوجيا الإخصاب

الصناعي ويتزامن هذا مع رفع - بل نسف - لأي مطلق أخلاقي، تكون النتيجة هي أن تتمكن المرأة من الإنجاب دون الحاجة للزواج بل دون أدنى حاجة لعلاقة جنسية مع رجل، فهل كان هذا مكسباً للمرأة المتحررة من قيودالأسرة أم هزيمة للإنسان واعتداء على حق الطفل القادم في معرفة أبيه والعيش في كنفه؟

لقد أدى نسف السقف الأخلاقي المتزامن مع انهيار مؤسسة الأسرة (لعوامل عديدة سياسية واقتصادية) إلى حالة التفكيك التي نشهدها في المنظومة الغربية وبدأت إرهاصاتها عندنا مع العولمة، فلم يعد هناك ربط بين الزواج والجنس والحب والإنجاب والمسؤولية، فالمرأة والرجل كلاهما قد ينجب من طرف لم يعاشره، بالتلقيح الصناعي للمرأة وبتأجير الرحم لزوجين من الشواذ، أو ربما قريباً بالاستنساخ، ولا رابط بين هذا وبين شكل الأسرة، رجلان أو امرأتان أو جماعة، أو سيولة جنسية مع الجنسية الثنائية (Bi-sexuality) التي تكتسب الآن أرضية وتتفوق على الشواذ، أي أن يعاشر الإنسان الرجل أو المرأة لايهم، فلا حاجة للانغلاق داخل خيار جنسي، فقد تكون تارة مثلياً وأخرى غير ذلك.. بحسب رياح اللذة لديك: سيولة ونسبية كاملة!

السؤال الأهم هنا: هل تكسب المرأة؟

دعوا جيرمين جرير، واحدة من رموز النسويات في عصرنا

تخبرنا في كتابها الصادر (١٩٩٩م) بعنوان (المرأة الكاملة The Whole Woman) عن "المآلات" التي نستشرفها قبل أن تحل بدارنا.

لقد كانت جرير من أبرز دعاة الحرية النسوية بكل أبعادها، ومعروف عنها جرأتها وتحررها لأقصى حد بدرجة مثيرة للجدل في أوساط الغرب ذاته، وهي تكتب عن تطور أوضاع المرأة بعد ثلاثة عقود من الثورة الجنسية في الغرب لتقول: إن مستقبل الجنس في الألفية الميلادية الثالثة التي بدأت سيكون هو صناعة الجنس (Pornography)، وأن صناعة الجنس والبغاء بمستوياتها المرئية والعملية (والسياحية والإعلامية..) ليست هذه المرة قهر الرجل للمرأة بجسدها، بل تعبير عن هروب الرجل من المرأة وتحمل مسؤوليتها، فالرجل لم يعد يريد علاقة طويلة الأجل شاقة التكاليف والتبعات، وهو ما اتضح منذ الستينيات حين تحررت المرأة وتحرر معها الرجل (من القوامة بالمعنى الإسلامي)، فهو الآن يريد الجسد والمتعة واللذة دون ما يلي ذلك من أطفال ومسؤولية والتزام، والخاسر هي المرأة ، ومؤشر ذلك في ما [يُسمى ظاهرة (تأنيث الفقر Feminization of Poverty) التي أصبحت ظاهرة اجتماعية معروفة في الغرب، إذ إنه في إطار حرية المرأة وحرية الرجل، يتعايش رجل مع امرأة تنجب منه طفلاً أو طفلين عادة دون أن يرتبطا بعقد زواج. وبعد فترة قصيرة أو طويلة يتملك الرجل الملل، وتنشب المعارك بين الطرفين فيقرر الرجل أن يحمل

متاعه ويذهب، تاركًا الأم المهجورة وحدها، ترعى الطفل أو الطفلين فتزيد أعباؤها النفسية والاجتماعية والاقتصادية، ويمكن أن نضيف أنه تم كذلك تأنيث الجهد النفسي والإرهاق البدني، (ولعل هذا من أهم الأسباب السوسيولوجية لزيادة معدلات السحاق في المجتمعات الغربية، فهو يحل في نظرها مشكلة ضرورة تفريغ الطاقة الجنسية للأنثى دون أن يدخلها في دوامة العلاقة مع الرجل التي توردها موارد التهلكة والفقر والألم والهجران).

وتورد جرير إحصاءات عديدة منها أن نسبة الأسرة وحيدة العائل كانت عام (١٩٧١م) في بريطانيا واحدة من ١٢، ثم صارت عام (١٩٨٦م) واحدة من سبعة، ثم (١٩٩٢م) صارت واحدة من خمس، وكان العائل الوحيد في ٩١٪ من الحالات هو المرأة ، ٣٥٪ منهن لم تتزوج أبداً، ومنهن ١٠٪ تحت سن العشرين[١] .

هل هذه أوهام أم أرقام؟

والسؤال الأهم: ما دلالة الأرقام لمن يعي ويتدبر، وهل هي مكاسب أم خسائر؟

لا شك أن رورتي البراجماتي سيهز كتفيه ويظل على موقفه:

---

(١) Germaine Greer, The Whole Woman, New York : Alfred Knopf,1999.

لا تراجع عن الحداثة، لابد أن نسير على درب التجريب، وقد قال ذلك بالفعل في مقال له بعنوان (الدين يمنع الحوار) ونسأله: وهل أتاحت الحداثة التي تصر على التجريب بأي ثمن حواراً حقيقياً؟!

التجريب في الأخلاق والنظم الاجتماعية:

تلك هي الكلمة المفتاح: التجريب، حتى وإن كان التجريب مع البشر، ومع قيم تحمي إنسانية الإنسان، ومع أطفال يولدون اختارت الأم ألا يكون لهم أب، وحين ذهبت تختار السائل المنوي من المعمل (تشتريه) حددت بدقة المواصفات الوراثية (غالباً أبيض، أزرق العينين، فارع الطول، قوي الجسم)، وضمن المعمل أن يظل صاحب السائل المنوي مجهولاً، ولن يمكن في المستقبل أن يستدل الطفل على هذا الرجل المجهول صاحب (نصف جيناته) أبداً، وهؤلاء الأطفال الآن بالآلاف وغداً سيكونون بالملايين.

لن يستوقف هذا الأمر الكثيرين هناك، لأن مراجعته ستستلزم العودة للأسئلة الكلية والكبرى مرة أخرى، وهي الأسئلة التي لا يريد هؤلاء أن تزعج مسيرة التكنولوجيا والحداثة.

الأخلاق في هذا السياق الحداثي (يتم اختراعها Invented Moralities) كما يقول جيفري ويكس في كتاب له بهذا العنوان أهداه في المقدمة المؤثرة لصديقه الذي مات بالإيدز، وكذلك

لصديقه الجديد الذي يعيش معه الآن(!)، ويدافع فيه أستاذ أكاديمي عن حق الشواذ في الحب، والجنس، والتحقق الكامل، لأن هذا من حقوق الإنسان، ولأنه أصل في الديمقراطية، فالحداثة في تعريفه حق الاختيار المطلق، ولا شيء اسمه القدر[١] ، فإن كان القدر أعرافاً اجتماعية فتباً لها، نتحرر منها بسهولة في زمن النسبية الأخلاقية، وإن كان القدر بيولوجياً فلتغير التكنولوجيا هذا القدر، بدءاً من تحويل النوع وعمليات تحويل الذكر لأنثى والعكس، ومروراً بتأجير الأرحام وشراء السائل المنوي من بنوكه، وانتهاء بالاستنساخ البشري الذي يجري العمل على الوصول إليه على قدم وساق.

وجيفري ويكس مجرد مثال دال هنا حول نسبية الأخلاق، فالمكتبات الغربية والدوائر الأكاديمية تغص بهذه النوعية من الأساتذة الجامعيين وبهذه النوعية من الكتابات التي صارت جزءاً من مقررات التدريس الغربية بكل مستوياتها، وليتم التطبيع معها منذ مراحل التعليم المبكرة.

وكان يمكن أن يقال سابقاً: إن هذه مجتمعات لها اختياراتها، وأنها في المقابل حققت حريات سياسية لا نحلم بها، لكن المشكلة لم تعد أن نستورد التكنولوجيا للنهضة ونستبعد المشكل الأخلاقي

(١) Jeffery Weeks, Invented Moralities :Sexual Values in an Age of Uncertainty, Cambridge :Polity Press,1995.

الغربي، بـل المشـكلة أن هـذا النسـق يتـم تصويـره باعتبـاره قمـة التطـور الإنسـاني، و(نهايـة التـاريخ)، والطريــف أن فوكويامـا (الأمريكي – الياباني الأصل) الذي كتب كتاباً بهذا العنوان أثـار الجـدل والنقـاش في حينـه مـع مطلـع التسـعينات كتـب عـام (١٩٩٩م) كتابـاً جديـداً بعنـوان (الانهيـار العظيـم) يصـف فيـه التحولات الاجتماعية الـتي حدثـت، وكـان مـن تدبـير القـدر أن أشـارك في أمسـية ثقافيـة بمناسـبة صـدور الكتـاب في لنـدن يونيو(١٩٩٩م) وأرى كيف هاجمته إحـدى النسـويات هجومـاً شرساً لما كان يمكن أن يستنتج من كلامه مـن ربـط بـين الحركـة النسوية و(الانهيار العظيم)، وشاهدته كيـف حـاول باسـتماتة أن ينفي عن نفسه هذه التهمة ويؤكـد أنـه ليـس ضـد النسـوية، وأن التحولات الاجتماعية سوف تثمر خيراً قائلاً: (لأن الإنسان لديـه ميل بيولوجي لتأسـيس أنظمة أخلاقية)[١] !

وأنا أتمنى أن يكون توقع فوكوياما صحيحـاً(!) لأننـا في أشـد الحاجة لنسق أخلاقـي مـع اسـتكمال مشـروع الجينـوم (الخريطـة الجينية للإنسان)، فنتائج المشروع العلمي الذي تنفق عليـه الـدول الغربية المليارات تثـير قضايـا فلسـفية وفكريـة واجتماعيـة ودينيـة

---

(١) Francis Fukuyama, The Great Disruption: Human Nature and the Re-constitution of Social Order, London :Profile Books,1999.

وقانونية يصفهـا الدكتور أحمد مستجير أستاذ الوراثة المصري البارز بأنها :

"قضايا جديدة تمامًا، أبدًا لم تخطر لنا على بال. سينقلنا المشروع إلى مشارف جديدة غير مسبوقة، تتغير فيها القيم والمفاهيم، تتغير فيها المجتمعات والحياة كما نعرفها إلى مالا ندريه، وهذا شيء مخيف، سيعود يؤرقنا السؤال الخالد: من نحن؟ وهو سؤال كان يخص الفلاسفة، لكن نتائج المشروع ستجعله سؤالاً يطرحه كل منا، وإن يكن في صيغة مختلفة)).

هل نحن جيناتنا التي سيفصح عنها مشروع الجينيوم البشري؟ التي يحملها الحيوان المنوي والبويضة؟ هل نحن - أجسادنا - مجرد آلات تسخرنا الجينات كي تخلد هي، فتصنع لها نسخًا منها جيدة تقاوم الزمن؟ أم ترانا أكبر من جيناتنا؟ أهي نحن، أم نحن هي؟

ستثوِّر المعارف الجينومية على الطب بلا شك، وتدفعه دفعة هائلة، لكن هل سينعم بها الفقير مثل الغني؟ أم أن النتيجة ستكون زيادة الظلم الاجتماعي؟ من الممكن أن تستخدم الخريطة الدناوية DNA، في كشف قابلية الفرد للإصابة بالأمراض، مما يمكنه من تغيير أسلوب حياته مبكرًا أو أسلوب رعايته الصحية. ولقد اكتشف المشروع بالفعل أيضًا أمراضًا وراثية جديدة تقرأ عنها كل أسبوع تقريبًا، فهناك جينات اكتشفت تسبب سرطان

القولون وسرطان الثدي وسرطان البروستاتا، ومرض السكر والألزهايمر(لكن من يستطيع أن يدفع تكاليف الفحص سوى الأثرياء) لكن مثل هذه الاختبارات الجينية ستكون هدفًا لجهات شتى للحكم على الفرد، فهل من العدل ألا تتدخل نتائج الاختبارات الوراثية للأمراض التي يُحتمل أن يصاب بها الفرد، في إمكانية التأمين عليه أو في توفير وظيفة له. إن كلا منا يخبئ في طاقمه الوراثي عددًا من الجينات المرضية قد لايرغب هو نفسه في معرفتها. فبأي صفة يكون لصاحب العمل أو لشركة التأمين الحق في كشفها؟

إن تضمينات الإمكانيات الجديدة للطب الحديث، المرتكزة على الخريطة الوراثية للفرد، من الممكن أن تستخدم هذه التقنيات على الأجنة في بطون الأمهات بحثًا عن أمراض الجين الواحد، أي الأمراض التي تنشأ عن خطأ أو طفرة في جين واحد، مثل مرض (التليف الكيسي) أو مرض (ليش نيهان) أو (تاي ساكس). إن مثل هذا الأمر سيؤدي بالقطع إلى زيادة عمليات الإجهاض، وسيثير بذلك قضايا أخلاقية ودينية وفلسفية خطيرة. لكن، ماالذي سيدفع امرأة أن تبقي في رحمها جنينًا تعرف مقدمًا من الفحص الوراثي أنه سيموت في سن الطفولة؟ أو أنه سيكون متخلفًا عقليًا؟ وإلى أي مدى يا ترى سنمضي؟ هل نجهض جنينًا تقول مادته الوراثية إنه سيموت في سن الأربعين أو الخمسين

بمرض كمرض (هنتجتون) مثلاً؟ وماذا إن كان سيصاب بمرض السكر في عمر الخمسين؟ ثم ألا نتوقع أن تؤدي فحوص الـ (دنا) على الأجنة السماح للآباء بالتطلع إلى (الوليد التفصيل)، الذي يحمل الصفات التي يأملون أن يروها في أبنائهم، حتى لو تم ذلك بالهندسة الوراثية في الأجنة المبكرة، أي باللعب في الجينات البشرية؟ فهناك الآن من العلماء (مثل لي سيلفر) من يناقش هذه القضية جديًا، ويخشى من أن استخدام التقنيات الوراثية الحديثة لمعرفة القدرة الوراثية قد يؤدي إلى انفصال البشر في نهاية الأمر إلى نوعين مختلفين: نوع أعلى وآخر أدنى..

وهكذا وهكذا.

مرجعية الأخلاق الإسلامية أم المرجعية الأخلاقية الذاتية:

ونعود للسؤال: هل نحن بحاجة للدين هنا ؟ وهل نقبل التعامل والتفاعل (الاجتهاد) مع مشكلات سوء توظيفه أحياناً ضد المرأة وضد الإنسان ونخوض معركة الدفاع عن جوهره ومقاصده ونصوصه الأصلية، أي بالوقوف على أرضيته التي ندرك الآن - ربما أكثر من أي وقت مضى - قيمتها للإنسان، ونتقبل ذلك لأن البديل مفزع نراه الآن بأعيننا، والقادم أنكى، أم نبحث للدين عن بديل لم يقدمه أحد ولا يعرف أحد ملامحه ونتائج تجربة (التجريب) في مساحة الإنساني لا تبشر بخير؟

ولنضع السؤال بصورة أخرى:

هل يمكن أن يمثل الإسلام أساساً عادلاً لنسق قيمي وأخلاقي يحترم المرأة؟ وهل يمكن الاجتهاد على أرضيته والجهاد دفاعاً عن الفهم الصحيح له، أو أن الإسلام هيكلياً وبنيوياً ضد المرأة، فالحداثة بمرها وشرها أفضل منه؟

أم أن الحداثة بما آلت إليه أفضل من مجتمع تقليدي يحفظ قيم الأمومة والأسرة ويخلطها بقدر من الظلم باسم الدين فأمر يصعب القول به تماماً، على الناس أن تعرف ماذا ستجني قبل أن تقدم عليه فقد تقبل بعض الواقع على شره؛ لأن البديل كارثة مريرة، ولنفتح هذا السؤال للناس شريطة أن يعرفوا عن حق ماالبديل؟ لأنني أزعم أن الكثير من الناقمين على الأسرة كمؤسسة لا يعرفون - مجرد المعرفة - ماالذي جناه الغرب تحديداً، بل وأقابل الدهشة على الوجوه بل والإنكار العنيد من بعض العلمانيين حين أسوق أمثلة عايشتها ورأيتها رأي العين أثناء دراستي بالغرب، وكأنهم يعيشون في عالم آخر.. ربما عالم الحداثة الأولى الرومانتيكية المتخيلة في أذهانهم!

دعونا نعود للسؤال السالف: هل الإسلام هيكلياً ضد المرأة؟

هل يفرض عليها نسقاً خاصاً من القيم والأخلاق يحرر منه الرجل؟

سنبدأ ثانية من هناك.. من علم الاجتماع الغربي الذي كان المرجعية البديلة عن الدين هناك، فقد تمت تنحية رجل الدين وجلس مكانه عالم الاجتماع (بالمعنى الواسع للعلم الاجتماعي بفروعه)؛ لأنه هو النموذج الرشيد للعقل الباحث في الأمور الاجتماعية.

كانت المرأة مقيدة بالأسرة وقيمها البرجوازية من عفة ومظهر وسلوك ومحورية للأمومة، ومن هنا بدأ بالنظر لها كوحدة (أبوية)، واعتبر علم الاجتماع الأسرة (مؤسسة إرثية)، وكان هناك دوماً ارتباط بين الأسرة في الواقع والفكر الغربي بما هو (ديني)، والذي وضع منذ البداية في تضاد مع (المدني) في الرؤية العلمانية الغربية الحديثة. لكن المشكلة أن المدني سيطرت عليه الدولة، بعيداً عن كل ما يكتب عن دور المجتمع المدني، وهيمنة الدولة كنظام ومؤسسات وآليات لم تكن وليدة يوم وليلة، بل تمت تدريجيًا عبر عقود طويلة من خلال توسيع رقعة الوظائف التي تقوم بها الدولة، وتقلص هذه الرقعة في المقابل لدى التنظيمات المختلفة وعلى رأسها الأسرة.

وقد كان أول ما فقدته الأسرة، في شكلها التقليدي الممتد، هو وظيفتها كوحدة منتجة في إطار نظام اجتماعي تضامني. فمع تطور الرأسمالية وقيام الثورة الصناعية تم تحويل هذه الوظيفة

الإنتاجية إلى المصانع والمؤسسات الاقتصادية المتخصصة، وهو ما أثر بدوره فيما بعد مع عمالة المرأة (التي بدأت بالطبقات الفقيرة البروليتارية) على شكل الأسرة النووية تدريجيًا، وما لبثت الأسرة أن فقدت دورها في التنشئة الاجتماعية حيث تولت هذا الدور المدارس والمؤسسات التعليمية، ثم دورها في الرعاية الصحية ورعاية المسنين حيث تولت ذلك المؤسسات الصحية المتطورة. وحتى دورها في التوجيه النفسي حيث تولى ذلك الخبراء النفسيون والتربويون المتخصصون، بل وكذلك الأدوار الروتينية كإعداد الطعام وتنظيف الملابس والذي تولته وكالات وشركات خاصة.

وقد روجت العديد من الكتابات الاجتماعية المرجعية لهذا التحويل في الوظائف، واعتبرته دعمًا لتقسيم العمل والتخصص في وظائف المجتمع، وضمان لحفظ الخصوصية للأسرة، لكن النتيجة كانت درجة عالية من الاختراق لمؤسسة الأسرة التي أضحت تعتمد على مؤسسات عديدة، وسرعان ما وجدت الأسرة نفسها متهمة بتكريس (نزعة الفردية والرومانسية غير الواقعية وضيقة الأفق) مقابل قيمة التعاون والجماعية التي يجب أن تغرسها، والتي توفرها المؤسسات الاجتماعية الأخرى، ثم امتد الاتهام إلى الجزم بأنها غير قادرة على توفير الرعاية الثقافية والصحية والنفسية للطفل، وانتهى الأمر بتقرير أنها (غير صالحة

أساسًا). ومن هنا الدعوى الصريحة إلى ممارسة الدولة لهذا الدور الأبوي ونقل وظائف الأسرة بالكامل للمؤسسات المتخصصة، وهو ما تزامن مع مناخ اقتصادي رأسمالي أوسع أبرز سماته تكريس التعاقدية في مقابل التراحمية والمنفعة في مقابل الأخلاق المطلقة (المستمدة من الدين)، وتحويل العلاقات الاجتماعية إلى علاقات سلعية.

ولم يكن هذا (التحويل في الوظائف) الذي أثمر تهميش دور الأسرة في المجتمع ممكنًا في الدول الصناعية تاريخيًا لولا تزامنه مع التحول إلى العلمانية، والذي بدأ منذ عصر النهضة وامتد تدريجيًا من مجال الفلسفة إلى الواقع السياسي ثم إلى الواقع الاجتماعي، حيث مثلت تنحية الدين عن المجتمع آخر مراحل العلمنة، إذ ظلت الأسرة والعلاقات التراحمية مرتبطة به رغم كل ما أصابها. وعندما هيمنت العلمانية على اقترابات ومناهج العلم ومن قبل فلسفته كان لا بد أن تتعرض الأسرة للهجوم الشرس، لا كوحدة اجتماعية راسخة، فقد هزت التطورات السياسية والاقتصادية هذا الرسوخ كما تقدم، بل كقيمة ومثالية، وأيضاً كمصدر للقيم والأخلاق، فالعلمانية كما أسلفنا جوهرها (نزع القداسة)، حيث يتم إخراج المطلق من المنظومة المعرفية وتنزع القداسة عن أي من مكونات هذه المنظومة وتسود النسبية.

وإذا تأملنا الدراسات التاريخية للأسرة التي تذهب إلى أنها نشأت في سياق تطور تاريخي للمجتمعات، أو استكملنا التحليل التاريخي في ظل الماركسية واعتبرنا الأسرة أحد رموز المجتمع البرجوازي وثمرة من ثمار تطور الرأسمالية، أو حتى نظرنا للجدل بشأنها في ظل التفكيكية التي تجنح للنسبية وترفض الإطلاق وتدعو لمراجعة كل المفاهيم والأبنية، فإن النتيجة في جوهرها واحدة: نزع القداسة عن الأسرة (وتحرير المرأة منها ومن منظومة القهر والأمومة والعفة البالية) فالوظائف يمكن أداؤها بواسطة مؤسسات أخرى كما رأينا في تطور الدولة، فالأسرة إذن ليست وحدة مقدسة ولا قيمها قيم وأخلاقها مقدسة، والتاريخ قد يتجاوز في تطوره أشكالاً تقليدية للمجتمع الإنساني، ومنها الأسرة، والتي هي وسيلة قهر وممارسة للسلطة وتكتيل لرأس المال في يد البرجوازية، ولم تكن قائمة في المجتمعات الأولى (بناءً على دراسات لمجتمعات قبلية هامشية في قلب الغابات الاستوائية أو الأمازون!)، أو هي مؤسسة تحتاج للمراجعة والتفكيك والتحليل لكشف تحيزها لفئة معينة، فهي بذلك تخضع للنقد والمراجعة.

واللافت أن كتابات مثل كتابات (إنجلز) المعادية للأسرة باعتبارها أبوية سلطوية برجوازية رأسمالية بقيت لفترة طويلة تمثل أعمالاً متناثرة قليلة، وبقيت الأسرة في الدراسات الاجتماعية حتى الخمسينات (وحدة اجتماعية أساسية) و(جوهرية) و(نواة

المجتمع)، لكن مع وصول العلمانية في الستينيات في المجتمع الغربي لذروتها، وعلمنة العلوم الاجتماعية بالكامل، أضحت الأسرة ثمرة تطور تاريخي، فلا شيء مقدسًا بشأنها، وسؤالاً يجاب عنه، لامسلمة.

بدأ الحديث عن أشكال مختلفة للأسرة، نسبية بنسبية الأخلاق التي سادت، فلا الأمومة قيمة، ولا العفة أساس، ولا إنجاب الأطفال رسالة أو مكون أساسي فيها، وصار الهدف هو التحقق الذاتي والبحث عن الذات وقيم الذات دون أدنى قيد من أي مرجعية، ولتشارلز تايلور الذي علمنا كيف تحولت الحداثة من التدين للمادية الكاملة كما سلف كتاب هام صغير ونفيس هو أخلاقيات المرجعية الذاتية (Ethics of Authenticity) يمدح فيه المصدرية الذاتية للقيم والأخلاق في ظل الحداثة، وظني مع قراءتي لجل ما كتبه الرجل أنه كتب ذلك تخفيفاً للهجوم عليه باعتباره ضد الليبرالية، هذا الكائن الأسطوري المنتصر الذي ينفث ناره متوعداً كوحش (هوبز) صاحب نظرية الدولة التي يمثلها بالكائن الذي يتكون من أفراد المجتمع، بدونها تكون حرب الكل ضد الكل وبه وحدها يكون السلام حين تحتكر هي وحدها القوة والسلطة(!)، تلك النظرية التي كنا ندرسها في الجامعة بانبهار في حقل النظرية السياسية ويزداد معها - لصغر سننا - إيماننا النظري بالدولة وتشككنا في قدرة أي مجتمع على البقاء من دونها.

والسؤال الذي يثور في هذا السياق هو: هل استطاعت الدولة حين سحبت الوظائف المختلفة من الأسرة أن تقوم مقامها؟

وهل يمكن أن تضع الدولة أساساً لأخلاق؟

فإذا قال البعض بل يضع الناس والمجتمع بدون قيد من دين، فهل يمكن للناس مع تنامي الفردية والنسبية أن تضع أو تتفق على نسق قيمي؟ إن مفهوم حقوق الإنسان ذاته يمثل مشكلة هنا، فأي نسق قيمي يمكن نقضه بفرد يخالفه؛ لأن هذا حقه، ولسنا هنا ضد أن يكون للإنسان حقوق، بل نثير الإشكالية التي أثارها الكثير من الكتابات النسوية، بل وسيل الدراسات والكتابات التي تدافع عن حقوق الشواذ - سحاقاً ولواطًا وثنائية جنسية - وهي: ماالمرجعية؟

قد يقال فلتكن المرجعية في المجال العام الفرد، وفي المجال الخاص الدين - إذا اختاره الفرد لنفسه بحريته.. ولنرجع لأصول هذه التفرقة بين (العام) و(الخاص) في الكتابات اليونانية حيث وردت في محاورات (سقراط) و(كريتون) في إطار التمييز بين السياسي ورب الأسرة من ناحية، وبين الرجل الصالح والمواطن الصالح من ناحية ثانية، وبين الخير المشترك والخير الفردي من ناحية ثالثة. وعلى الرغم من عدم وضوح الخط الفاصل بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي في كتابات الإغريق التي نظرت

نظرة شاملة لمجتمعات كاملة التنظيم من كافة الجوانب مثل دولة المدينة التي يمتزج فيها الاجتماعي والسياسي، وهو ما يتضح في كتابات أرسطو على سبيل المثال ورؤيته للإنسان كحيوان سياسي حيث يمكن بسهولة استبدال كلمة سياسي بكلمة اجتماعي، إلا أن دولة المدينة قد عرفت إلى حد ما بعض التمييز بينهما، وهو ما يتجلى في عدة مواضع في الفلسفة اليونانية.

وقد تبنى رواد النظرية الليبرالية، خاصة (لوك)، هذه التفرقة بين (العام) و(الخاص)، حيث اعتبر أن المعيار الرئيسي للتمييز بينهما هو أن (العام) يبنى على ممارسة حرة للأفراد ذات صفة اتفاقية تعاقدية، في حين أن (الخاص) يقوم على العلاقات الطبيعية الموجودة داخل الأسرة حيث خضوع المرأة لزوجها طبيعي بصفته الأقوى، وعلى ذلك فالقوة السياسية تختلف عن القوة الأبوية.

وقد أدى طغيان القيم التي تحكم (العام) على مساحة (الخاص) في المجتمع الليبرالي على أرض الواقع إلى المناداة بعزل الأسرة وتشجيع فصلها عن كلا المجالين كي تمثل (الملاذ الأخير) الذي تتركز وظيفته في توفير العواطف والمشاعر والصلات الإنسانية بعيدًا عن التنافس والصراع الذي يسود في المجتمع والدولة.

وقد هاجمت الرؤية النسوية منذ البداية التفرقة بين (العام) و(الخاص) واستندت في ذلك إلى أن التفرقة بين (العام)

و(الخاص) تستبطن تصور أن (العام) هو مجال الرجال، وأن (الخاص) هو المجال الأصلح والأنسب للمرأة، أي إنها تبني تقسيمًا اجتماعيًا للعمل، وهي تفرقة تزعم أن المجالين منفصلين لكنهما متساويان في الوزن، في حين أن الواقع الاجتماعي يقدم (العام) على (الخاص) في المكانة الاجتماعية، فالخاص الأسرة مجال تسوده الأبوية التي تقوم على الهيراركية، إلا أن الأبوية تسود في الواقع في المجالين (العام) و(الخاص). فالرجل يهيمن في المجال العام ويفرض سيطرته في المجال الخاص، ويسود بين المجالين تقسيم عمل غير متكافئ، إذ يحتكر الرجل وسائل الإنتاج المادي، ويتحكم في الموارد الاقتصادية، ثم يفرض من خلال القيم الاجتماعية الزواج كشكل أساسي للعلاقة يكون دور المرأة فيه هو (إعادة إنتاج العنصر البشري)، فيكون الثمن الذي تدفعه المرأة هو الخضوع للأبوية في المستويين العام والخاص.

وقد لجأت النسوية إلى (تفكيك) الأسرة وتحليل كل عنصر من عناصرها على حدة، فبدأت بالتأكيد على تاريخية مؤسسة الأسرة وارتباطها بتطور الرأسمالية مؤكدة على كونها مؤسسة مصطنعة وليست طبيعية، ثم انتقلت لنقد العلاقات داخل الأسرة وممارسة الرجل للأبوية وحصر دور المرأة في الإنجاب والأمومة، معتبرة ذلك توظيفًا للمرأة في مجال (بيولوجي) محدد حتى يبقى دورها قاصرًا على المجال (الطبيعي) ويتم قمع لذتها وشهوتها، في

حين يحتكر الرجال المجالين (الثقافي) و(العام)، وتطرقت بعد ذلك إلى تناول فكرة المكانة الاجتماعية وارتباطها (بالعام) حيث لايحظى العمل في المجال (الخاص) وتحديدًا في الأسرة بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية الكافية، واعتبرت هذه الكتابات قيم العفة والأمومة مجرد قيم يروجها المجتمع الليبرالي لتزييف وعي المرأة أيدلوجيًا كي تقنع بالمجال الخاص بدعوى أنها مؤهلة له وأن العمل العام غير مناسب لها.

وكان الموقف الذي تبنته النسوية هو دفع المرأة إلى المشاركة في (العام) كي تتحقق لها المكانة الاجتماعية المطلوبة، سواء أكان هذا (العام) مهنيًا اقتصاديًا يتمثل في النزول لسوق العمل بأجر لتحقيق استقلال مالي يضمن تحررها من سيطرة الرجل وهيمنته، أو كان هذا (العام) سياسيًا، حيث رفعت هذه الاتجاهات شعار: "ما هو شخصي هو أيضًا سياسي" ودرست هيكل السلطة في الأسرة وأثارت قضية ارتباط الشؤون الأسرية بالسياسات العامة في الدولة وتأثرها بها، مثلت مشاركة المرأة في العمل العام، والعمل السياسي بشكل خاص، أحد الحلول الرئيسية لتحسين مكانة المرأة، أي دفعها لتجاوز (الخاص) والنزول إلى حلبة (العام).

كان إذن البديل الذي قدمته التيارات النسوية لقصر دور المرأة على (الخاص) هو دفعها إلى ساحة (العام)، وهو مابدأ بالمجال

الاقتصادي ثم السياسي. فما حدث في الواقع كان تكريسًا لأولوية (العام) على (الخاص). وبدلاً من أن تسترد المرأة للمجتمع وظائفه بتسييس الأسرة والنهوض بالممارسات داخلها نحو العدل والشورى، أي سحب أهمية (العام) إلى (الخاص)، سقطت الأطروحات النسوية في ذات الإشكالية التي انتقدتها وهي تقديم (العام) على (الخاص)، وبقيت الحلول المطروحة أسيرة الثنائية نفسها.

من هنا فلنبدأ بالنظر للرؤية الإسلامية كأصل كما نظرنا للنظرية الاجتماعية في الغرب – في عجالة – كأصل.

أخلاقيات الإيمان لا أخلاقيات المرأة:

تتميز الرؤية الإسلامية جوهريًا عن الرؤية الغربية في النظر للأسرة، حيث تعد الأسرة في الرؤية الإسلامية وحدة أساسية من وحدات المعمار الكوني، وبناء أساسيًا من أبنية المجتمع الإسلامي يتضافر مع الأبنية الأخرى في تحقيق مقاصد الاستخلاف.

وإذا كانت الرابطة الإيمانية هي التي تجمع المرأة والرجل على مستوى الأمة في إطار الاستخلاف، فإن الأسرة تمثل الوحدة الأساسية التي تجمعها على مستوى الجماعة، سواء في إطار علاقات القرابة أم الزواج، وتحكمها قيم التراحم والمودة والسكن.

ويرتبط تأسيس الأسرة بفطرة الله التي فطر الناس عليها من نزوع كل من الجنسين للآخر، وهو ما يجعلها إحدى السنن الاجتماعية. ومهمة التشريع هي المحافظة على المودة والرحمة والسكن، والتي هي صفات من صميم خلقة الإنسان وفطرته التي فطره الله عليها، والتي لا تتبدل، فمهمة التشريع لاتنفصل عن التكوين، بل مهمته حفظه من الضياع أو الانحراف.

الأسرة في الرؤية إذن فطرة وسنة اجتماعية يؤدي الإعراض عن الالتزام بأحكامها الشرعية وآدابها إلى انفراط عقد المجتمع وانهياره، فهي مؤسسة طبيعية تراحمية تحكمها قيم العفو والفضل والتقوى، وليست مؤسسة اصطناعية نشأت مع تطور الراسمالية لتحقيق تراكم الثروة من خلال نظام الإرث كما يذهب الماركسيون، ولا هي ذات طبيعة صراعية تنافسية تخضع لعلاقات توازن القوى كما يذهب التحليل الاجتماعي الليبرالي.

ويمثل مفهوم التوحيد دعامة أساسية في فلسفة الأسرة في الرؤية الإسلامية، إذ إن التشريع الإسلامي لا ينظم فقط العلاقة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة، بل يجعل الصلة بينهما صلة توحد وتكامل، مؤكدًا على انسجام هذه الصلة مع الفطرة السوية، آخذًا موقفًا حاسمًا من الصراع بين الجنسين ومحرمًا لأي شكل من أشكال الاستغناء عن الطرف الآخر، ومشددًا على

النهي عن الزنى والشذوذ، والذي مثل أحد بدائل الحركة النسوية لمؤسسة الأسرة كما سبق الذكر.

وقد ذهبت الكتابات الفقهية إلى أن المقصد الشرعي الأساسي من النكاح هو (حفظ النسل) باعتباره أحد المقاصد الشرعية الأساسية، وأضاف آخرون مقاصد طلب السكن والمودة، والانتفاع بمال المرأة وقيامها على شؤون الزوج، وتعاونهما على المصالح الدنيوية والأخروية، والإعفاف، ولم تلتفت هذه الكتابات إلى أهمية الأسرة في (حفظ الدين) باعتباره مقصدًا من مقاصد الشرع يأتي في الترتيب قبل حفظ النسل ويفوقه أهمية.

وتتأسس العلاقة داخل الأسرة الممتدة في الرؤية الإسلامية على مجموعة من القيم أبرزها (بر الوالدين) و(صلة الرحم)، كما تقوم في إطار الأسرة كوحدة اجتماعية علاقات بالكيان الاجتماعي الأوسع من خلال علاقات الجيرة، وعلاقة بالفئات الاجتماعية الأدنى من خلال الأمر بمعاملة الخدم على قدم المساواة مع أهل المنزل.

وهذه القيم ليست قيمًا أخلاقية فحسب، وإنما هي مفاهيم هيكلية أيضًا تضمن تماسك الأسرة الممتدة واستمرارها، ويظهر ذلك بوضوح في ربط الآيات القرآنية بين التوحيد وبر الوالدين، وبين صلة الرحم والتقوى والعدل والإحسان، مع ربط قطيعة الرحم بالفساد في الأرض والفحشاء والمنكر.

الأسرة في الرؤية الإسلامية إذن تمثل لحمة المجتمع المسلم، إذ تربط الفرد بالجماعة، وتربط الأجيال بعضها ببعض، وتربط بين الفئات الاجتماعية المختلفة، فهي مركز النظام الاجتماعي الإسلامي بمستوياته، الفرد - الأسرة - الجيرة - الجماعة - الأمة.

إن الأسرة النووية في المجتمع المعاصر تتسم بأن العلاقات القرابية فيها تخضع لعملية انتقائية إرادية من جانب الأطراف الداخلية فيها، فأقارب الإنسان في ظل الأسرة النووية الحديثة ليسوا موجودين هكذا ببساطة، ولكن الفرد هو الذي يختار أقاربه، ويخضع هذا الاختيار الواعي للميل والعاطفة، وليس انعكاسًا بديهيًا لعلاقات الدم، فهي علاقة تشبه إلى حد كبير علاقات الصداقة والمودة، في حين أن صلة الرحم في الرؤية الإسلامية التزام شرعي لا يخضع للهوى والميول، ولا يمنعه قطع الطرف الآخر لهذه الصلة أو إساءته، بل هو حق الله، وواجب عيني قد يأخذ شكل الصلة الإنسانية، كما قد يأخذ شكل الالتزام المادي، فالرابطة في الأسرة الممتدة ليست رابطة مصالح مادية وثروة مشتركة كما ذهبت بعض الكتابات ، بل هي رابطة مسؤولية عقيدية لا تحسب بمعايير المنفعة والربح والخسارة المادية، إذ إن مقابلها هو رضا الله على المستوى الإيماني، ووجود تعاون وبذل على المستوى الاجتماعي، وحماية لصلات القرابة التي تمثل سياج حماية للأسرة الصغيرة، وهذا التراحم الأسري هو الذي يحقق قيم التكامل والتضامن في المجتمع.

فأين المرأة؟

المرأة في (الخاص) و(العام) معا؛ لأنهما في الرؤية الإسلامية دوائر متقاطعة تتنقل المرأة - كما يتنقل الرجل - بينهما بديناميكية، وهما معاً يخضعان لذات النسق القيمي والأخلاقي، فالعفة وغض البصر والتواضع في الملبس والمظهر ومراعاة حرمات الله كلها تكاليف على الجنسين معاً، بل إن القوامة مشتركة بينهما في المجال العام في مفهوم (الولاية)، ومقابل قوامة الرجل في الأسرة تكاليف مادية ومعنوية وضوابط سلوكية تكافيء - إن لم تفق - مسؤوليات المرأة، تلك المسؤوليات التي هي أمانة ورعاية أمام الله قبل أن تكون أمام الزوج، فمفهوم: " كلُّكم راع" مفهوم دائري، وليس هيراركي هرمي، ولا يفهم تغاير الأدوار في الأسرة إلا في ضوء تكاملها، ومن هنا يعد الخروج عنها نشوزاً من الطرفين، بنص اللفظ في موضعين في القرآن.

عندي كلام كثير حول وضع الأسرة في الإسلام، ثم وضع المرأة والرجل معاً فيها، فصلته في كتاب منشور[1] ولا أريد هنا التفصيل، فقط أتوقف أمام مفهوم القوامة لأنني أحسب أنه مفهوم مشكل للبعض حين نقول: إن المرأة شقيقة الرجل في المجال

(١) هبة عبد الرؤوف عزت، المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية ، واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥ (صدر بالعربية والمالاوية والإندونيسية ، وجاري ترجمته للإنجليزية).

العام قوامة وشاهدة بالعدل والقسط، ثم هو قوام عليها في الأسرة.. وتتم العودة للأبوية كوصف للأسرة في الرؤية الإسلامية.

إسلام ضد الأبوية:

(استخلاف الإنسان) يشمل الرجال والنساء، إذ إن من الأمور الجديرة بالتأمل في اللغة العربية - لغة القرآن - أن لفظ (إنسان)، وهو الواحد من بني آدم، يذكر ويؤنث، فيقال هو إنسان، وهي إنسان والرجل إنسان والمرأة إنسان، ولا يقال إنسانة، كذلك فإن لفظ (بشر) يذكر ويؤنث، فيقال هو بشر وهي بشر.

ويدل على شمول الاستخلاف للرجال والنساء آيات عديدة في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى:

﴿فَاسْتَجابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: ١٩٥/٣].

﴿مَنْ عَمِلَ صالِحاً مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَياةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ ما كانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧/١٦].

﴿يا أَيُّها النّاسُ إِنّا خَلَقْناكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْناكُمْ شُعُوباً وَقَبائِلَ لِتَعارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣/٤٩].

فالاستخلاف هو الأساس الذي يقوم عليه توحيد المرأة والرجل في ظل علاقة الولاية التي عبرت عنها الآية الكريمة: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٩/٧١].

والحياة العامة تحكمها بين الرجال والنساء الرابطة الإيمانية في إطار الأمة، أي إن المساواة هي الأصل بين الاثنين في إطار الأخوة في الله، التي عبر عنها الحديث الشريف: "النّساءُ شقائقُ الرّجال".

وتتمثل المساواة بين الرجال والنساء في المساواة في القيمة الإنسانية والمساواة في الحقوق الاجتماعية، والمساواة في المسؤولية والجزاء، وهي المساواة التي تتأسس في جوانبها المختلفة على وحدة الأصل، ووحدة المآل، والحساب يوم القيامة.

وإذا كانت الشريعة قد خصّت المرأة ببعض الأحكام، كإعفائها من الأعباء الاقتصادية للأسرة، أو اختلاف نصيبها في الميراث، فإن هذه تبقى استثناء ترد على القاعدة التي هي المساواة، والتي عبر عنها (ابن حزم) في قوله: "لما كان رسول الله ﷺ مبعوثًا إلى الرجال والنساء بعثاً مستوياً، وكان خطاب الله تعالى وخطاب نبيه ﷺ للرجال والنساء خطاباً واحداً، لم يجز أن يخص بشيء من ذلك الرجال دون النساء، إلا بنص جلي أو إجماع؛ لأن ذلك تخصيص للظاهر وهذا غير جائز".

فالمساواة بين الرجال والنساء إذن في الرؤية الإسلامية هي مساواة لها جوانبها المطلقة، كما أن جوانبها النسبية التي تتفق مع

اختلاف الاثنين في بعض الخصائص التي تخدم تكاملهما في تحقيق الاستخلاف، والذي يظل هو الإطار الضابط لهذه المساواة والأمانة والمسؤولية التي يتحملها الاثنان في ظل علاقة الولاية الإيمانية ورابطة العقيدة، هذه الخلفية لازمة ولا غنى عنها كإطار كلي لفهم (القوامة) في الرؤية الإسلامية.

وعلى الرغم من أن الأسرة الممتدة هي الإطار الأوسع للأسرة في الرؤية الإسلامية، لكن مفهوم (القوامة) لصيق بخصوصية الأسرة الزوجية الصغيرة وأهميتها، حيث تعد الأسرة الصغيرة نموذجًا مصغرًا للأمة وخصائصها، تنعكس فيه القيم الأساسية التي تحكم النظام الإسلامي، وتعد في الوقت ذاته الدعامة الأساسية واللبنة الجوهرية لهذا النظام.

القوامة في الاستخدام القرآني

وردت صيغة (القوامة) في الاستخدام القرآني في ثلاثة مواضع، وليس في موضع واحد كما تقتصر معظم الكتابات التي تتناول المفهوم في آية ﴿الرجال قوَّامون...﴾، بمعزل عن الآيتين الأخريين، حيث ورد اللفظ في قوله تعالى: ﴿الرِّجالُ قَوّامُونَ عَلَى النِّساءِ بِما فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِما أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوالِهِمْ﴾ [النساء: ٤/٣٤].

وقوله: ﴿يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَداءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ٤/١٣٥].

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة : ٥/٨].

فالقوامة إحدى صفات المؤمنين - رجالاً ونساء - وترتبط بالشهادة على الناس، وتعني القيام على أمر هذا الدين وفق الشرع، والالتزام بالعدل والقسط وهي صفة من صفات الله سبحانه التي يجوز من عباده التخلق بها إذ إنه (القيُّوم).

وإذا كانت القوامة على مستوى الأمة هي سمة عامة فإنها مسؤولية تكليفية على الرجل في أسرته في إطار عقد الزواج، وهي في كلا المستويين قرينة التوحيد والعدل، وقد حدد الإسلام طبيعة سلطة الرجل في الأسرة إذ جعل مفتاحها كلمة (قوَّام) أي القائم على شؤون الأسرة، وتقتضي القسط في شؤون من أوكل إليه أمرهم، وذلك بخلاف ما إذا كان التعبير عنها بكلمة سلطة أو نحوها، والتي قد يفهم منها حرية التصرف المطلقة، وهو ما يتعارض مع مفهوم الآية الكريمة.

وتنطوي كلمة (قوَّام) على أمرين هامين :

١-أن يأخذ الرجل على عاتقه توفير حاجات المرأة المادية والمعنوية، بصورة تكفل لها الإشباع المناسب لرغباتها، وتشعرها بالطمأنينة والسكن.

٢- أن يوفر لها الحماية والرعاية ويسوس الأسرة بالعدل.

وتخضع سلطة رب الأسرة للعديد من الضوابط والقيود التي تفسح المجال لأهلية الزوجة والأبناء في التصرف في إطار ما هو مشروع ومسموح به إسلاميًا، فرب الأسرة ليس له سلطة على أبنائه الراشدين سوى التوجيه والنصح فقط، وكذلك له سلطة محددة في الإذن بزواج بناته البالغات؛ لأن شخصية أولاده الراشدين البالغين – ذكورًا وإناثًا – شخصية حقوقية كاملة سواء في التعامل الاقتصادي أم الحياة الاجتماعية، كاختيار نوع العمل أو اختيار الزوجة، وحقوق الأب أدبية تقتضيها الأخلاق الإسلامية، فإذا أساء الأب استعمال صلاحيات القوامة، أو تعسف فيها، أو تجاوز صلاحياتها المقررة شرعًا، فإن من حق ولي الأمر داخل المجتمع ـ ممثلاً في السلطة العامة أو القضاء – التدخل للحد من تصرفاته غير المشروعة، ولحماية الزوجة والأبناء، ولكن تدخل ولي الأمر يأتي بعد أن تكون المؤسسات الوسيطة في المجتمع (عائلة ممتدة ـ مؤسسات أهلية ...) قد استنفدت كل السبل لمعالجة هذه الانحراف.

وقد حاولت العديد من الكتابات التماس حكمة الشرع في قوامة الرجل في الأسرة ففسرها بعضهم تفسيرات اقتصادية، حيث إن الرجل هو العائل اقتصاديًّا للأسرة، وهي العلة الثانية الواردة في الآية: ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤/٤]، في حين ركز آخرون على العلة الأولى وهي التفضيل، ولم يروا أن

التفضيل يسري على الطرفين ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٤/٤]، أي إنه يفهم في إطار تمايز كل منهما في خصائص الرجولة والأنوثة، وأن (الدرجة) الوارد ذكرها في موضع آخر ليست قرينة الذكورة، بل هي قرينة (الرجولة) التي هي آداب وسلوكيات يتحمل الرجل في ظلها أمانة (القوامة)، وتظل التقوى في الميزان الإيماني هي معيار التفاضل، أما الإجهاد في إثبات قوة الرجل وضعف المرأة بيولوجيًا وعاطفيًا - بل وعقليًا - فيربط الأمر بخصائص يتجاوزها الزمن في عالم المعلومات والتقنية الذي لم يعد للقوة البدنية فيه الدور المحوري السالف، كما يقلل من كرامة المرأة المسلمة بالطعن في أهليتها التي أقرتها الشريعة؛ لذا فإن الأمر يجب أن يفسر في ضوء فلسفة الأسرة كبناء تراحمي تضامني تكاملي في الإسلام، وليس بإعطاء المرأة سلطة ندية صراعية كما يفعل أنصار النسوية الغربية، ولا وصمها بالنقص والسفه كما يحلو لبعض الذين يجتزئون الحديث في غير موضعه وخارجاً عن كلياته ومقاصده ، بل وضع العلاقة كما نظمها الإسلام في إطار الإدارة الأمثل لعلاقة أصلها الشورى والعدل والاستقامة، والمودة والرحمة.

إن (الدرجة) التي ذكرها القرآن للرجال [البقرة: ٢٢٨/٢] وهي درجة القوامة، لم تقم على أساس نقص ذاتي في المرأة، وإنما على أساس التطبيق العملي والكسبي، فالمراد التفضيل زيادة نسبة

الصلاح في الرجل من جهة الرئاسة للأسرة عن صلاح المرأة لها؛ فهي صالحة وهو أصلح والمصلحة تقتضي تقديم الأصلح ، وهو ما لا يُعَدُّ طعنًا في صلاحية المرأة وذاتيتها، بدليل أنها تتولى أمرها وأمرأبنائها عند غياب الزوج في طلب الرزق أو الجهاد ونحوه، أو عند وفاته حتى في ظل رعاية أفراد الأسرة الممتدة لها .

الشورى أساس القوامة

ولا يكتمل فهم أبعاد مفهوم القوامة في الرؤية الإسلامية إلا في ضوء إدراك أهمية الشورى كقيمة أساسية في العلاقات داخل الأسرة المسلمة.

فالشورى ليست خاصة بالمساحة السياسية فقط، ولا هي سمة من سمات الجماعة المؤمنة فحسب، بل هي أيضاً منهج التعامل داخل الأسرة.

وإذا كان الحديث عن الشورى في إطار الأسرة قد ورد في فطام الطفل مع انفصال الزوجين، وهو حق المطلقة في الشورى والتراضي والتفاهم على ما فيه مصلحة الطفل، حيث إن انفراد أحدهما بالأمر دون الآخر يعد باطلاً، فأولى أن يكون ذلك من حق الزوجة القائمة في البيت على رعاية جميع شئونه. فالقاعدة في نظام المنزل الإسلامي هي التزام كل من الزوجين بالعمل بإرشاد الشرع فيما هو منصوص عليه، والتشاور والتراضي في غير

المنصوص عليه ومنع الضرر والضرار بينهما، وعدم تكليف أحدهما بما ليس في وسعه.

القوامة إذن لا تعني إدارة البيت، فالإدارة شركة بين الرجل والمرأة وحتى الأطفال - كل منهم يقوم بنصيبه في الإدارة - وتدخل الرغبات المعقولة لكل منهم في شأن الإدارة. والإدارة شورى داخل هذه البنية الاجتماعية الصغيرة، ولا ينبغي أن يستبد طرف بالأمر كله، بل تؤخذ آراء كل الأطراف في الاعتبار في حدود الشرع، وتكون القوامة هي الكلمة الفاصلة التي يحتاجها البيت عند نشوب خلاف لا ينهيه إلا كلمة فصل. فرئاسة الأسرة رئاسة شورية لا استبدادية. وتشبه إلى حد كبير سلطة الإمامة أو الخلافة على مستوى الدولة، ويتحمل كل عضو في الأسرة مسؤوليته مصداقًا للحديث الشريف:

"كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الأعظم الذي على الناس راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته".

ويضفي مفهوم الرعية والرعاية على المعاني الاجتماعية أبعادًا كلية سياسية، وهو بمستوياته المختلفة يقوم بدور هام في وظيفة

الأمة العقيدية الاستخلافية، فالرعية مسؤولة عن تجسيد وضبط المسار الإيماني لأي وحدة من وحدات الحياة الإسلامية، ويصير من أهم واجباتها الدفاع عن حقوقها.

والشورى ليست مبدأً أساسيًّا من مبادئ التعامل داخل وحدة الأسرة فحسب، بل هي قرينة هذه الوحدة الاجتماعية نشأة وكياناً - بل وانتهاءً - إذ يُبْنى الزواج على الرضا والقبول والتعاقد، ويقوم على الشورى والتفهم، ويتم حل النزاعات داخل الأسرة بالتشاور مع الأسرة الممتدة من خلال مفهومي: (الصلح)، فإذا استمر الخلاف يتم اللجوء إلى (التحكيم) في سياق الأسرة الممتدة أيضاً. فإذا ما استحالت العِشْرة بين الزوجين يتم إنهاؤها بالطلاق وفق أحكام الشرع مع التزام الطرفين بالعفو والفضل وعدم الضرر بالآخر.

وختاماً فإن الشورى هي أيضًا قيمة تربوية داخل الأسرة تنتقل بالتنشئة الاجتماعية للأبناء، ويتعلمونها كسلوك قرين بالعيش في المجتمع المسلم .

القوامة ليست (أبوية)

وقد أدى غياب إدراك هذه الأبعاد في الرؤية الإسلامية للأسرة إلى تحليل بعض الكتابات للأسرة في المجتمعات الإسلامية في ضوء مفهوم الأبوية (Patriarchy)، والذي يختلف في ميزان الرؤية الإسلامية كليةً عن مفهوم القوامة.

فالأبوية تعني في أصلها اللغوي (حكم الأب)، وتعود في جذورها كمفهوم إلى الحضارة الرومانية، حيث كان رب الأسرة يملك السلطة المطلقة على كل من تحت ولايته من البنين والبنات والزوجات وزوجات الأبناء، وكانت هذه السلطة حكرًا على الرجال فقط، وكانت تشمل البيع والنفي والتعذيب، وكان رب الأسرة هو مالك أموال الأسرة وهو المتصرف فيها، وهو الذي يتولى تزويج الأبناء والبنات دون إذنهم أو مشورتهم .

ويمكن إدراك هذا التصور الاستبدادي لسلطة الأب داخل الأسرة من اشتقاق كلمة الأسرة (Familia) ذاته، حيث كان يعني عند الرومان الحقل والبيت والأموال والعبيد، أو التركة التي يتركها الأب والزوج للورثة، وبذلك كانت المرأة جزءًا من ثروة الرجل .

وقد استخدم مفهوم (الأبوية) في الكتابات الحديثة لنقد سيطرة الأب داخل الأسرة، وكان الإنكليزي (روبرت فيلمر) في القرن السابع عشر أول من استخدم نموذج الأسرة الأبوية في تحليله لنظم الحكم، حيث رأى أن الحكومات المستبدة هي التي يعامل فيها الحاكم رعاياه كما يعامل الرجل زوجته وأولاده، وهو الطرح الذي انتقده (لوك) كاقتراب لتحليل الظاهرة السياسية، وإن لم يعارض سلطة الأب داخل الأسرة. ثم شاع بعد

ذلك استخدام المفهوم خاصة في الكتابات الماركسية عند ماركس وإنجلز، كما أنه يُعَدُّ مفهوماً محوريًّا في نقد النسوية لسلطة الرجل وبنية الأسرة والمجتمع .

ويرتبط استخدام مفهوم الأبوية بالغرب بتيارين رئيسين :

تيار العلمانية؛ الذي رأى في الدين الدعامة الأساسية؛ لتبرير الممارسة الأبوية للرجل وإضفاء الشرعية عليها، حيث إن الرب ذاته سلطوي وأبوي (God the Father)، كما استخدمه التيار الماركسي في نقد هيراركية المجتمع والدولة، ورأى أنها كلها أبنية أبوية، الدولة والاقتصاد والأسرة، متخذاً من الشيوعية نموذجاً مثاليًّا لكل هذه المستويات، أي إن الأبوية كمفهوم يقترن في الاستخدام المعاصر برفض الدين ونقض الدولة، ويتعارض بذلك مع الرؤية الإسلامية التي تحكم بالشريعة، وتؤمن بوجوب ترتيب للإدارة السياسية، واضعة لهذا الأمر ضوابط ومعايير تختلف تماماً عن فهم الرؤية الغربية للدين والدولة على حدٍّ سواء.

ويلاحظ أن بعض الكتابات العلمانية لم تفطن إلى بعد الشورى في الأسرة الإسلامية، فجعلت المقابلة بين الأسرة الممتدة الأبوية الاستبدادية والأسرة الصغيرة الديموقراطية، على الرغم من أن الرؤية الإسلامية للأسرة تكفل من خلال الشورى وامتداد الأسرة ضمانة أكبر في عدم تجاوز أي من الزوجين حدوده، وهي

أسرة وضع المرأة فيها أفضل بالضبط الاجتماعي الأوسع في أحيان كثيرة من علاقة ثنائية بحتة يكون الصراع فيه نتيجته القهر أو الانفصال وهدم الأسرة، والأداة القانونية هي وسيلة حل النزاع الأساسية، إذ لا تترك المسائل الخلافية لميزان القوة داخل الأسرة الصغيرة، فالأسرة الممتدة بالأهل والأقارب أكثر قابلية (للديموقراطية) من الأسرة الصغيرة في ظل التحديث، والتي لم تترك لها سلطة الدولة ودخولها - كحكم في النزاعات بين الأفراد - أي قوة أو فعالية تذكر.

يرتبط اختلاف الرؤية الإسلامية للأسرة إذن عن الرؤية الغربية باختلاف الموقف من الدين، والعلاقة بين الرجل والمرأة التي تحكمها الرؤية الإسلامية، كما يُبْنى على اختلاف الموقف من الدولة وطبيعة السلطة داخلها، فهو اختلاف معرفي وسياسي لا يمكن فهمه بمعزل عن النظرية السياسية في كلا الرؤيتين.

إن المجتمع الإسلامي الذي ينشد تحكيم الشريعة، واستعادة قيمه السياسية، ونظام حكمه الشورى، عليه أن يدرك أن هذا يستلزم بالضرورة تأسيس قواعد للممارسة الداخلية في بنيته بمستوياتها المختلفة - ومنها الأسرة -، تستعصي على الفساد والانحراف والاستغلال، إذ إن فساد التكوينات الاجتماعية التأسيسية هو الذي يؤدي إلى ضعفها واختراقها. ولا معنى

للمطالبة بهذه المطالب من شورى وعدل إذا كانت كل هذه القيم تنتهك داخل المؤسسات المجتمعية ذاتها ومن بينها الأسرة.

إن الأسرة في الرؤية الإسلامية نموذج مصغر للأمة تحكمها الشريعة وتدار بالشورى، ويشبه عقد الزواج فيها عقد البيعة، ويتم اللجوء فيها عند النزاع إلى آليات حل النزاع نفسها على مستوى الأمة، وهي الصلح والتحكيم، وإن ظلت هناك اختلافات بحكم شخصية وفردية العلاقات على مستوى الأسرة وطبيعتها المتميزة، وهو ما يجعلها محضناً للقيم الإسلامية، ويؤهلها للقيام بمسؤولياتها في مجالات عديدة أبرزها : التنشئة السياسية، والتغيير الثقافي/السياسي. والقيم والأخلاق هنا سقف للمرأة والرجل على حد سواء،المهم قبل الدخول في الجدل حولها أن نتفق على أن الأسرة في الإسلام ليست في أصلها (ذكورية، أبوية).. إلخ.

تظل المرجعية حاكمة..ومرجعية:

سيقال: كلام جميل، لكن العفة صارت مسؤولية المرأة وحدها، فإن زنت قتلت، و(قتل الشرف) الآن على أجندة القضايا التي تثيرها النسويات، العربيات والغربيات.

وسيقال: أين المساواة والمرأة لا ترث في كثير من البلاد خاصة في الريف والقبائل، والأخ الذي ورث الضعف لينفق ويعول الأخت والأم في الغالب لا يعطيهم شيئاً؟

ويقال: المرأة العربية لا تحقق رغباتها الجنسية، ولا يحق لها أن تطالب بمتعة أكبر أو مختلفة من زوج في الحلال وإلا عدتها التقاليد فاجرة.

ويقال: الفتاة تعامل بأقل من أخيها في الاحترام، وتنشأ ككائن أدنى، بل وعندي نتائج دراسة تدل على أنها تعطى من الطعام أقل من أخوتها الذكور(!).

ويقال: الرجل يصول ويجول ولا يحاسبه أحد، ويقال عفة المجتمع انحسرت في غشاء البكارة.

ويقال: المرأة هنا أوهناك لا تحصل على حقوق سياسية، ولا تتمكن حتى من قيادة سيارة.

ويقال: زيفت الجماعات الإسلامية وعيها وجرتها للانتخاب لتعطيها صوتاً للسلطة، تحول إلى سوط في يد السلطات الإسلامية ضدها.

ويقال: الكثير الذي أعلمه ويعلمه غيري، وربما يتجاوز غضبي منه أحياناً غضب المعسكر العلماني المدافع عن حقوق الإنسان، ولكن غضبي وثورتي ومراجعاتي من على أرضية نسيبة بنت كعب التي بايعت على الموت، فلما جاءت اللحظة الحاسمة وفت البيعة، وحاربت، ونافحت عن رسول الله ﷺ.

ومن على أرضية رسول قال: ((لا تمنعوا إماء الله مساجد الله)). فيكتب الناس كتباً عن دور المسجد وينسون دور النساء (!) أو يقرؤون واقعة بيعة النساء للرسول فيحرمون المصافحة، ولا يوجبون بيعة النساء(!).

ومن على أرضية الرسول الذي كان أباً يحمل الأحفاد على ظهره وهو يصلي ليعلمنا دور الرجال في تقاطع العام مع الخاص.

ومن على أرضية الدين الذي علمنا أن الأخلاق ليس لها (نوع) ، وأن الحياء الذي نشأنا على أنه صفة النساء هو خلق المؤمن.

ومن على أرضية عائشة الراوية ، ونفيسة العلم.

ومن على أرضية فقه أربعة عشر قرناً تناول الحقوق، وعاقب المفرط بقضاء حاسم، وبتعزير من الحاكم الذي قد يردُّ الإرث لبيت المال، وينفق على أم أهملها ابنها، أو أخت تخلى عنها الشقيق.

ومن على أرضية تجمعني في الإسلام بعمر بن الخطاب الذي قنن للحقوق الجنسية لزوجة المجاهد، يعود من الجهاد ليوفيها.

ومن على أرضية نص أعطانا القوامة في المجال العام، فلم نتعلم سوى أنها للرجال فقط، وعندما كنا نسمع عن النشوز كنا نظنه

وصف للمرأة وحسب، لا يمكن أن يوصف به الرجال ثم تعلمنا أن القرآن عادل، فلم نعد نخشى أن يحيف الله علينا ولا رسوله.. أبداً.. وبهذا اليقين نقاوم أي حيف أو ظلم، كائناً من كان، بالمرجعية الثابتة المطلقة.

السؤال الذي أختم به هنا هو : هل المرجعية الإسلامية تتيح – لمن يريد – أن يوظف النص لصالح السلطة وضد المرأة؟

الإجابة بالطبع نعم يمكن ذلك؛ ولكن ذات المرجعية تعطي النص سلطة مطلقة، فكما هو سيف عليٍّ في يد ظالم أساء التأويل والتوظيف، فهو سيفي في جهادي كي تكون كلمة الله هي العليا قبل أن يكون جهاد من أجل حقي كامرأة.. وهنا موطن التمايز، لأن البديل هو كما رأينا رأي العين: سيادة النسبية الأخلاقية، أو مرجعية اللامرجعية، والسيولة الكاملة، ليسود الأقوى ويتم اختزال الإنسان في المادة.

قبل الختام:

حين أقرأ نص الأستاذة نوال السعداوي سيمكنني أن أبسط في التعليق الذي سيكون بين يدي القارئ في النصف الثاني من الكتاب نقاطاً أجملتها، بيد أن لي ملاحظات قبل أن أتوقف هنا:

أولها: أن الحديث حول الفلسفة الأخلاقية انصرف هنا لنقد

المنظومة العلمانية (التي لا أرض لها وقد نجدها في أرض الإسلام متجلية في مجتمعات ممسوخة الهوية) ولليبرالية والغرب الحداثي، وقد يقال: إن الماركسية غير ذلك، لكنني أرى الماركسية أطروحة علمانية يسري عليها مايسري على الليبرالية من الناحية المعرفية /الإبستمولوجية من نزع القداسة عن الإنسان والغرق في المادية والصيرورة المادية، وأنا أتمنى أن يتاح لي في المستقبل دراسة مساراتها في التجربة الواقعية وتحولات الأسرة السوفيتية منذ الثورة البلشفية ، وأن أتعلم كيف تعاملت مع الظواهر الاجتماعية والإنسانية في مسيرتها التطبيقية ودراسة مدارس علم الاجتماع السوفيتي بالتفصيل، وأنا لا أخفي تقديري لماركس كمفكر في ظل ظروفه وعصره، وإذا كان البعض قد رفض كل ما قال به الرجل؛ لأنه بلغه أن ماركس قال: "الدين أفيون الشعوب"، فقد كان محقاً في وصفه لأحوال شاهدها، لكن يحمد لماركس شغفه بقيمة العدل في المال رغم غلو ما قدمه من حلول مركبة وتحليلات قيمة، لكنني أقول هنا في عجالة: إن الماركسية لم تقدم للأسف بديلاً أو نظرية أخلاقية مقابلة للحداثة تثري معارفنا الإنسانية، فإذا ماأراد أحد أن يفصلها ويزعم أن الحداثة كانت فردية ليبرالية (برجوازية) في حين دعت الماركسية للعدل فإن الماركسية لن تسعفه ببديل أخلاقي متكامل أو متماسك، فمفكرو الماركسية لم ينشغلوا كثيرًا بتأصيل نظرية أخلاقية

ماركسية، بل يحسب للحداثيين الليبراليين على الأقل أن لديهم نقاشات طويلة بين شتى اتجاهاتهم في المسألة الأخلاقية، وانشغال صادق ومهموم من التيارات النقدية بإخفاق الحداثة في مجال الأخلاق وسبل علاج هذا الفشل والتعامل معه، بل يرى (ماكنتاير) وهو الناقد اللاذع لليبرالية أن الماركسية أخفقت بدورها في هذا المجال، بل يزعم ماكنتاير أن الماركسية في جذورها كانت تحوي ضمن ما تحوي رؤية فردية متطرفة، ففي أول فصل في كتاب رأس المال لكارل ماركس يتحدث عن جماعة من الأفراد الأحرار الذين سيقبلون طواعية في ظل الشيوعية أن يشتركوا في ملكية وسائل الإنتاج واقتسام منافعها. لكن ماركس لايقول لنا على أي أرضية فلسفية أو أخلاقية سيقرر هؤلاء الأفراد الأحرار طواعية هذا القرار!؟ فهناك في فكر ماركس ثغرة في هذا الموضع لم تحاول الماركسية في تطورها اللاحق سدها، بل اكتفت بالهجوم على الأخلاق البرجوازية وعلى مؤسسة الأسرة و (الأبوية)، دون أن تقدم بديلاً سوى شيوعية لم تسانده بأساس أخلاقي، وكأنها استمدت قوتها من معارضتها ومناقضتها ونقدها للرأسمالية، فشغلها ذلك عن التأكد من تقديم نظرية أخلاقية مقابلة، وأوقعها في مواضع كثيرة في النفعية ذاتها التي كانت تزعم أنها قرينة الإيديولوجية المعادية لها. وقد كان تروتسكي في آخر أيامه مهمومًا بالنموذج السلطوي

الروسي وما إذا كانت الماركسية كإيديولوجية ستكون قادرة على تقديم إجابات للمستقبل، بما فيها الأسئلة الأخلاقية. لقد بدا واضحًا أن النظرية الماركسية التي كانت تنويرية قد أدت إلى ظلام دامس.

ولا ينكر أحد أن الماركسية بدفاعها عن المساواة كان لها قيمة كبرى في الفكر السياسي الإنساني، بل يمكن القول: إن الماركسية كانت تحمل في طياتها تفاؤلاً وطوباوية مثالية محمودة لولا هذا الفقر الشديد في تنظيرها للأخلاق، ولدور إيجابي يمكن أن يلعبه الدين في سياقها الحضاري.

الملاحظة الثانية: أننا نتجادل في ظل واقع فقر وتخلف تعاني منه أمتنا، وعند الحديث عن الأخلاق، ثم المرأة والأخلاق يجب أن نعي أن قضايا الفقر أيضًا قضايا أخلاقية، ومن الظلم بالمعنى الحرفي أن نتحدث عن تهاون في أخلاق الفرد والجماعة في ظل ظروف فقر قاهرة تؤدي - في أغلب الأحوال - إلى تجاوزات أخلاقية، إما بهدف البقاء أو بحكم الظرف المكاني للفقر وما يسببه من مناخ غير أنساني يدفع الناس أحيانًا - كرهًا - للتغاضي عن آداب وأخلاقيات لامجال لتطبيقها في بيئة خانقة، ضاغطة، لم يتعود فيها الناس على احترام خصوصية الذات أو خصوصية الجسد.

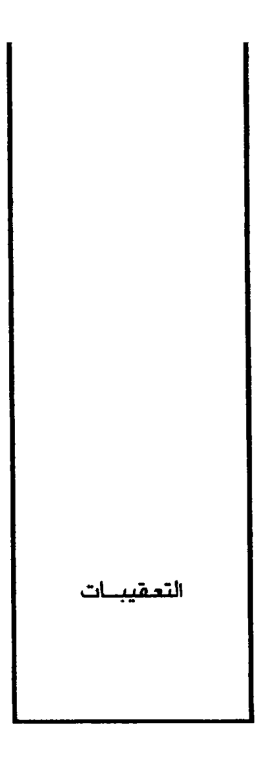
ولقد كان هذا الوعي بالفقر والحرص على مكافحته كنتاج لظلم اجتماعي وليس كقدر يجب أن يستسلم له الفقير في مجتمع غير عادل حاضرًا منذ العصر الإسلامي الأول، وفي هذا كلام كثير بنى عليه أنصار (الاشتراكية في الإسلام) رؤيتهم عندما سادت الاشتراكية، وأرادوا أن تجد جذورها في تراث الأمة، وكتبوا في ذلك كلاماً جيداً تراجع الاهتمام به وتطويره مع طغيان الرأسمالية الاستهلاكية الذي اجتاح مجتمعنا العربي منذ السبعينات، وإن بقيت بعض الكتابات مثل (العدالة الاجتماعية في الإسلام) لسيد قطب ذات أهمية في مكتبة الحركة الإسلامية رغم بساطته، والحاجة الماسة بعد كل هذه التغيرات التي شهدناها لبلورة الكثير من أفكاره والبناء عليها.

إن المرأة التي تعيش في ظل الفقر وتعجز عن إيجاد وسيلة شريفة للعيش ستجد نفسها مدفوعة للسبل غير الأخلاقية لمساحة الحرام، والفقهاء أدركوا أن الحد لا يطبق في زمن المجاعة على من سرق ليسد جوعه، فإذا ما أعطاه أحدهم درسًا في الأمانة بدلاً من أن يعطيه رغيف خبز فإنه يكون منفصلاً عن الواقع، والأولى تغيير هذا الواقع كي يجد حديث الأمانة والشرف تربة صالحة ينمو فيها، فكيف يشعر بالأخلاق ولزومها من أهينت آدميته في حدها الأدنى حتى أدميت فطرته السليمة وأصابتها بجروح غائرة.

ثالثاً: إنني سعيدة بالتحاور مع الأستاذة نوال السعداوي، ليس فقط لأن التحاور مع المخالف في المذهب يشحذ الذهن ويقوي الحجة ويطور الأفكار، بل لأن القارئ سيطالع حواراً بين جيلين مختلفين، فقد جرت العادة أن الذين يتصدرون المنابر ويتحاورون من كافة التيارات هم أبناء جيل واحد، ثم هم من الأجيال التي تعدت الخمسين والتي تحتكر الساحة الثقافية، وأنا أتطلع لأن يكون حواري كجيل مختلف في الفكر وأصغر من الأستاذة نوال في العمر وله خبرة مختلفة ، بداية لمراجعات لازمة على الجانبين، قد تؤدي لإدراك المعسكر الإسلامي بفصائله الحاجة لتطوير خطابه، والاجتهاد ليقدم من معين الأصول الذي لا ينضب إجابات جديدة متجددة، فأصوله لا تخلق من كثرة الرد، وأن يتعلم السير والنظر في تجارب الأمم والمجتمعات، ففقيه أشد على الشيطان من ألف عابد، وأن يجيد الإنصات للمخالف، وفي المقابل أرجو أن تكون أفكاري المتواضعة التي سلفت بداية لمراجعات من الطرف الآخر ، فلم تعد الأبوية هي الوصف الأوفق لمجتمعاتنا التي تنخر فيها العولمة فلم تبق لها حتى أبوية خالصة، بل صارت لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء،ولم يعد لدينا عام وخاص بعد أن غيرت مساحات وتقنيات الفضائيات والإنترنت الخرائط الإدراكية عبر (المتخيل The Virtual) وعَبْر المعلوماتية وأدواتها، وشوشت وشوهت خريطة المجتمع والأذهان والمعايير الأخلاقية.

في ظل هذا الاضطراب نفتقد بشدة الآن التيار القومي الذي كانت تستفز عقولنا أطروحاته في العقود الماضية، وأزعم أنه لو قدم مراجعات نظرية في الماركسية التي شكلت أهم روافده الإيديولوجية، وأعاد صياغة رؤاه الأخلاقية من على أرضية قومية رشيدة صارت الآن مع الحوارات الإسلامية القومية أقرب لهوية الأمة وجذورها، أقول: لو حدث هذا فآمل أن تكون هذه المحاورة خطوة على طريق بناء تراض وطني عربي في حده الأدنى حول الأخلاق والقيم، ولنختلف بعدها كما نشاء حول الإجراءات والسياسات التي تكفل التطبيق العادل، لاضير.

أقول هذا وأنا أرقب بأسى مفارقة حركة تحرير المرأة العربية لأرضيتها القومية منذ منتصف الثمانينات وجنوحها المتزايد نحو النسوية في المفاهيم والخطط والبرامج لتحل قضايا (الجندر) محل قضايا كثيرة أهم وأولى في نضالنا من أجل استقلالنا السياسي والاقتصادي عن النظام الرأسمالي المهيمن والمتغلغل تحت شعارات العولمة البراقة، وهو التحول الذي أراه خسارة فادحة لخريطة التعددية الوطنية للأمة العربية.



التعقيبات

تعقيب على بحث الدكتورة هبة رؤوف عزت

الدكتورة نوال السعداوي

تعقيب على بحث الدكتورة نوال السعداوي

الدكتورة هبة رؤوف عزت

تعقيب

بقلم د. نوال السعداوي

١ ـ وأين الدراسة المقارنة؟

قرأت بحث الأستاذة هبة رؤوف عزت، وهو من ٣٢ صفحة، وتصورت أنها سوف تبدأ بالشك وليس باليقين، فالمفروض أننا حين نقوم ببحث ما في أي مجال، أننا نريد اختبار الأفكار والأحوال القديمة في ضوء مشكلات الحاضر من أجل التغلب على هذه المشكلات وخلق حياة أفضل وأكثر عدالةً وحريةً وسلاماً وجمالاً.. إلخ إلخ.

وإلا فلماذا نقوم بهذه البحوث العلمية أو الاجتماعية أو السياسية أو الدينية أو الفلسفية أو غيرها؟! وإذا كنا نملك الحقيقة المطلقة والنهائية فلماذا إذن نقوم بالبحوث؟!.

ربما لهذا السبب توضع معظم البحوث في جامعاتنا العربية على الرفوف الخشبية تحت صنم مقدس اسمه العلم أو الأكاديمية، ينال عليها الباحثون والباحثات درجات الدكتوراه وكفى! وينتهي دور البحث.

نادراً ما تلعب البحوث العلمية في بلادنا دوراً لتغيير الأحوال التي نعيشها في بيوتنا أو مدارسنا أو المؤسسات السياسية والاقتصادية والفكرية والفلسفية التي نتوارثها عن الأب والجد والأسلاف.

في الصفحة الأولى من البحث نقرأ هذه العبارة: ((رسالة الإسلام هي رسالة رحمة للعالمين، وليس للمسلمين وحدهم، وعالميتها تنبع من إنسانيتها، وكونها تخاطب إنسانية الإنسان وتدرك تركيبه وتتعامل معها بعمق واحترام)).

ترد هذه العبارة في الصحف الأولى كحقيقة مطلقة نهائية غير قابلة للجدل والنقاش، والمفروض أن يبدأ البحث بالتساؤل، مثلاً: هل رسالة الإسلام تختلف عن رسالة الأديان الأخرى السماوية أو غير السماوية؟ هل هي أكثر رحمة من غيرها، هل هي الديانة الإنسانية العالمية الوحيدة أم هناك ديانات أخرى مثلها؟ ما أوجه التشابه والاختلاف بين رسالة الإسلام والديانات الأخرى؟!

قبل النطق بالحكم القاطع الذي ورد في الصفحة الأولى كان المفروض أن يسبق ذلك بحث يقارن رسالة الإسلام برسالة الأديان الأخرى، أو على الأقل بعض الأمثلة النظرية والواقعية التي تثبت صحة هذه المقولة.

وأنا أبدأ بالتشكك في هذه المقولة، وإخضاعها للبحث العلمي، وإلا فإن الأمر يخرج عن نطاق البحث، ويصبح سجالاً كلامياً طويلاً لا ينتهي إلا بأن أصبح في نظر الباحثة امرأة كافرة لا تؤمن بالإسلام، وإلا فلماذا أتشكك في مقولتها السابقة؟

لكن لنفرض أنني لست امرأة مسلمة، لنفرض أن أبي كان قبطياً أو مسيحياً أو يهودياً أو بوذياً أو دين آخر، (والمفروض أنني أصبحت مسلمة لأنني ورثت الإسلام عن أبي، ولا أظن أنني أختلف في هذا عن الملايين من النساء والرجال في العالم الذين يرثون دينهم عن الأب أو الجدود. لا أظن أن الأغلبية الساحقة من البشر قد اختارت دينها بعد الدراسة والفحص والمقارنة بالأديان الأخرى).

لكن لنفرض أن أبي كان قبطياً وأنني أصبحت امرأة قبطية أؤمن بالدين المسيحي وليس الدين الإسلامي، وقد طلب مني أن أقوم ببحث عن المرأة والأخلاق والدين، فهل أبدأ من الصفحة الأولى وأقول: إن المسيحية هي رسالة رحمة للعالمين وليس للمسيحيين وحدهم، وعالميتها تنبع من إنسانيتها، وكونها تخاطب إنسانية الإنسان.. إلخ.

حين أبدأ البحث بهذه المقولة اليقينية القاطعة فماذا يقول الآخرون الذين يؤمنون بالإسلام أو اليهودية أو البوذية أو غيرها؟

وإذا بدأت الباحثة اليهودية بمثل هذه المقولة عن دينها، وبدأت الباحثة البوذية بهذا الأسلوب ذاته فما يقول الآخرون؟ وإلى ماذا تقود هذه البحوث في حالة اختلاف الرأي؟! أو الشك في تلك الحقائق الثابتة الإلهية التي لا تقبل الجدل؟!

لقد قرأت في بحث أ. هبة رؤوف عزت مثل هذه المقولات اليقينية ليس في الصفحة الأولى فقط، ولكن في الصفحات التالية كذلك، منها: ((الرؤية الإسلامية عقلية توحيدية جامعة)) ((الرؤية الإسلامية متميزة عن غيرها))، دون أن يسبق ذلك براهين على هذا التميز أو دراسات مقارنة، ولكنها مقدمة للبحث (تؤكد تفوق الإسلام وتميزه)، وكان المفروض أن تكون هذه المقدمة هي المؤخرة (في نهاية البحث) بعد الدراسة والإثبات بالبراهين النظرية والواقعية على حد سواء.

في الصفحة الثانية تقول الباحثة هذه العبارة: ((لا يخفى على أحد أن سلطة الكنيسة في الغرب وتحولها لسلطة دينية وسياسية مستبدة قد قيد حركة الفكر والعلم في الغرب)).

هذه المقولة تأتي فجأة، هكذا دون دراسة مقارنة تثبت لنا أن السلطة الدينية في الغرب قد اختلفت عن السلطة الدينية في الشرق في هذا التحول إلى سلطة سياسية مستبدة مفيدة لحركة الفكر والعلم، (مع تحفظي الشديد على كلمة الغرب وكلمة

الشرق ومثل هذه التعميمات الضخمة، والمفروض في البحث أن يركز على مكان معين في زمان معين في مجتمع معين، حتى نفهم بدقة الحقائق كما حدثت في زمانها ومكانها ولا نضيع في العموميات).

وأنا أتفق مع الباحثة في أن تاريخ الكنيسة في الغرب زاخر بالقمع الفكري والعلمي. (بل وغارق في الدم والصراع على السلطة المطلقة في الدولة والعائلة، فوق الأرض وفي السماء أيضاً). إن قمع الكنيسة الأوروبية للعلماء معروف، ألم تحرق العلماء والكتب التي قالت شيئاً مخالفاً لما قاله الله في الإنجيل؟! ألم تحكم بالإعدام على النساء الحكيمات والرجال الحكماء الذين اكتشفوا علاجاً للأمراض غير الماء المقدس الذي كانت تملكه الكنيسة وتعطي منه من تشاء؟!

ولي في هذا المجال بحوث منشورة منذ ثلاثين عاماً. لكن السؤال: ألم يحدث ذلك أيضاً في ظل السلطة الدينية الأخرى: الإسلامية أو اليهودية أو غيرها؟ ألا يغرق التاريخ اليهودي بالدم منذ نشوء اليهودية وحتى اليوم؟ ألا يقتل حتى اليوم الشعب الفلسطيني لأن كتاب التوراة يقول: أن الله أعطى شعبه المختار أرض كنعان (فلسطين) وأمرهم بإبادة أهلها جميعاً، وقد أعطاهم هذه الأرض الموعودة مقابل ختان الذكور؟!

وألا يغرق التاريخ الإسلامي بالدم والقمع الفكري للعلماء والمفكرين حتى اليوم؟! الأسماء كثيرة ومعروفة، لكني أستشهد بنفسي، وقد وضع اسمي في (قائمة الموت) عام (١٩٨٨ م) مع أدباء ومفكرين مصريين وعرب اختلفوا في الرأي مع بعض الفرق الدينية السياسية الإسلامية في بلادنا؟! كان اسمي يذاع في الميكروفونات من فوق مآذن الجوامع المصرية والسعودية يطلبون إراقة دمي مع خمسين آخرين من الأدباء والكتاب والشعراء. وقد وضعت الحكومة المصرية حراسة مسلحة حول بيتي وقالوا لي: (حماية لحياتي) واضطررت إزاء ذلك إلى مغادرة الوطن والأهل والحياة في المنفى أكثر من خمس سنوات.

ربما يقول بعض الناس ليس هذا هو الإسلام الصحيح الذي يدعو إلى الرحمة والعدل والسلام والإنسانية والمحبة بين البشر على اختلاف أجناسهم.

لكن ألا يسري ذلك على المسيحية أيضاً؟ ألم يقل الدين المسيحي: إن ضربك أحد على خدك الأيمن أدر له خدك الأيسر؟ ألم تدعو المسيحية إلى التسامح حتى مع العدو، مع ذلك يزخر تاريخ المسيحية بالحروب الدموية وتكفير العلماء والفلاسفة؟

٢ ـ أسئلة لا تنبع من واقعنا!

في الصفحة الثانية تسأل الباحثة سؤالاً ليس من عندها، ولكن سؤالاً من عند أحد الرجال في الغرب اسمه (تشارلز تايلور). هنا

أتوقف وأندهش. لماذا لا ينبع التساؤل في بحوثنا العلمية من الواقع الذي نعيشه؟ من المشكلات الحقيقية التي يعيشها الرجال والنساء والشباب والأطفال في بلادنا في هذا الزمان الذي نعيشه، في هذا المكان الذي نمشي فوقه؟ لماذا نتبنى الأسئلة التي يسألها الباحثون في بلاد أخرى وظروف أخرى ومشكلات أخرى؟ أليس الأجدر بنا أن نسأل عن أسباب مشكلاتنا والتي تتعلق في هذا البحث بالمرأة والأخلاق والدين؟ كنت أتوقع سؤالاً تسأله ملايين النساء في بلادنا اليوم وهو: إذا تولت المرأة الإنفاق على الأسرة وعلى زوجها وأطفالها هل تصبح لها القوامة؟! هل تحق لها الولاية؟ هل يصبح من حق الأم أن تنسب أطفالها إليها في حالة عدم وجود الأب، في حالة اختفائه وتهربه من المسؤولية؟! وإذا كان الرجل عقيماً لا ينجب الأطفال، وضعيفاً صحياً وعاطلاً بلا مورد رزق والزوجة هي التي تتولى كل شيء وترعى زوجها المريض بمثل ما ترعى أباها العجوز، وهي زوجة شابة في ربيع شبابها وتريد أن يكون لها طفل، فأيهما أكثر إنسانية ورحمة أن تطلق زوجها العقيم الضعيف المريض وتلقي به في الشارع أم ترعاه في بيتها ثم تتزوج رجلاً آخر يمنحها الطفل الذي تريده؟ (ولا أقول الجنس أو اللذة).

ستكون هذه الزوجة في نظر القانون والدين مجرمة تستحق السجن لأنها تجمع بين زوجين، رغم أن المسألة هنا ليس فيها

خلط للأنساب (لأن الزوج الأول عقيم ومريض) فما المسألة هنا؟! ألا يمكن أن تتغير الأحكام القانونية والشرعية والأخلاقية مع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية ودواعي الرحمة بالإنسان المريض الضعيف؟

وقد جادلت مرة إحدى النساء المسلمات حول حق الرجل في تعدد الزوجات، فقالت: لقد شرع الله هذا الحق للرجل رحمة بالنساء اللائي بلا مورد رزق (إلا زوجها). أليس الأفضل لها أن يكون لها زوج آخر عن أن يطردها زوجها إلى الشارع؟!

المسألة إذن في تعدد الزوجات هو توفير المأوى والرزق للزوجة الأولى، فلماذا لا يسري المنطق ذاته لتوفير المأوى والرزق للزوج الأول العقيم المريض؟!

إذا كانت الرحمة هي المقياس فلماذا لا تشمل الرحمة الرجل العاطل العقيم، كما تشمل المرأة العاطلة العقيمة؟!

إن عامل العقم هذا عند الزوج يخرجنا من مأزق اختلاط النسب الأبوي، حين ينسب الطفل إلى الأب فقط. (حيث إن مناقشة هذا النسب الأبوي ونقده أكبر من هذا البحث)؟

كنت أتوقع مثل هذه الأسئلة النابعة من مشكلاتنا الواقعية، وفي عيادتي الطبية والنفسية كثيراً ما تأتي إليّ النساء والبنات والزوجات المطلقات ضحايا قوانين الزواج والطلاق والنسب

والنفقة وضحايا الاغتصاب والإجهاض والحمل السفاح، وهي حالات كثيرة مثل جبل الثلج تحت الماء، نادراً ما تتناولها البحوث في بلادنا، خوفاً من الاتهام بالكفر أو الخروج على القيم الموروثة.

أما السؤال الذي بدأت به الباحثة، وهو سؤال ورد لرجل في الغرب اسمه تشارلز تايلور، فهو يقول: ماذا حدث في مسيرة الحداثة؟ كيف حدثت النقلة والتحول من عقلانية متدينة إلى عقلانية مادية ثم عقلانية معادية للدين؟!

تعد الباحثة أن هذا السؤال هام؛ لأن العقلانية المادية (في رأيها) ترجع مصادر الذات إلى الإنسان، ولا تفسره بما هو خارج عنه أو متجاوز له، وكما يصبح الإنسان هو مصدر المعايير الأخلاقية. هكذا تدخلنا الباحثة في جدل فلسفي نظري قديم جداً تجاوزه الزمان والمكان، وتخرج لنا فكرة (اليد الخفية) في نظرية آدم سميث، ثم عن حلول (النور الإلهي) في فكر (سانت أوجستين)، ثم عن (الجوانية) الإنسانية في فكر (ديكارت)، ثم عن العلمانية وفصل الدين عن الدولة ونزع القداسة عن الدين والمطلقات، وخضوع الإنسان في العلوم الطبيعية لقوانين المادة والطبيعة، لتسود (النسبية) كنظرية علمية، ثم انسحبت مع (تطبيع) الإنسان على الإنسان ذاته وأخلاقه وقيمه، ثم تسوق لنا

مفكراً آخر من الغرب اسمه (سيجموند باومان) يقول: إن الاستنارة قد قتلت الإنسان؛ لأن النسبية والفردية وهدم الكيانات القرابية مع نمو المدن قد أدى إلى وجود مسافة بين الأفراد سمحت بالقسوة وأثمرت في العالم.

هكذا تتبنى الباحثة فكر رجل من الغرب اسمه (سيجموند باومان) عن نشوء الحروب في العالم، فالحروب في رأيه لم تنشأ بسبب الاستعمار والجشع وغزو أراضي الآخرين تحت شعارات دينية (مثل الاستيلاء على أرض فلسطين والحروب الاستعمارية في إفريقية وآسيا وأمريكا الجنوبية وبلادنا العربية). لكن الحروب العسكرية في العالم نشأت بسبب الاستنارة التي قتلت الإنسان، ولأن النسبية والفردية هدمت الأسرة وعلاقات القرابة البيولوجية.

أليس هذا هو التمويه والتجهيل بما حدث في التاريخ منذ نشوء الحروب العسكرية في العالم؟! أليست هذه هي النظرية الطبقية الأبوية أو العبودية في التاريخ التي أدت إلى الحروب والصراعات بين الناس تحت اسم الدين أو الجنس أو الطبقة أو العرق أو الجنسية أو الهوية أو الإثنية؟!

وهل (النسبية) هي التي هدمت الأسرة أم السلطة المطلقة للرجل داخل العائلة مما أدى إلى العنف والصراع وتشريد النساء والأطفال؟

لا شك أن الفلسفة الفردية القائمة على (الأنا) وليذهب الآخر (الشيطان) إلى الجحيم هي فلسفة معادية للإنسانية والعدالة الاجتماعية، هذه الفلسفة نشأت بنشوء العبودية وتقسيم المجتمع إلى أسياد وعبيد واندرجت النساء مع العبيد والأجراء والماشية تحت بند الأشياء، وليس الأشخاص (حسب فلسفة أرسطو فيلسوف العبودية) لقد اكتسبت هذه الفلسفة الفردية قداسة دينية خاصة منذ نشوء النظام الأبوي الطبقي في التاريخ، وأفرخت لنا فكرة الازدواجية والثنائيات الباطلة التي توارثناها عبر القرون حتى اليوم.

إن مشكلة الأديان بما فيها الأديان السماوية الثلاثة أنها نشأت في ظل مجتمعات عبودية، ولهذا انعكست هذه الفلسفة العبودية الفردية في الأديان، كما دخلت هذه الثنائيات إلى الأديان ومنها ثنائية: (الأنا) الخير أو الصواب، والآخر (الشيطان) الشر أو الخطيئة لهذا أصبح (آدم) يرمز إلى (الصواب) في أول كتاب ديني سماوي، و (حواء) زوجته ترمز إلى الخطيئة، وأصبح الإله الحاكم فرعون (أو غيره) يرمز إلى المعرفة والصواب والحق، ويرمز المحكومون الفقراء من الشعب إلى الخطيئة والجهل، خاصة النساء منهم.

كنت أتوقع أن تسوق لنا الباحثة أمثلة من المفكرين والفلاسفة من بلادنا نساء ورجال، أو على الأقل تنقد أقوال الفلاسفة والمفكرين من البلاد الأخرى، إلا أنها شغلت أكبر مساحة من

بحثها بأفكار هؤلاء الرجال الذين لا يكاد يعرفهم إلا القلة في بلادهم فما بال بلادنا، ومنهم رجل اسمه (أليزداير ماكنتاير) الذي قال: إن الاستنارة كمشروع يحرر الفرد، ويعلي من شأن العقل قد فشلت، لأن النفعية التي كرَّستها الحداثة لا تدفع الفرد لأداء واجبه تجاه الجماعة، لقد صار الفرد: فرداً أفلت من مسؤوليته جرياً وراء منفعته ولذّته.

ولا أدري ما معنى كلمة (الاستنارة) هنا، ربما لها مدلول آخر عند الباحثة أو الباحثين في علم الكلام الحديث وما بعد الحديث، وإذا كانت النفعية هي فلسفة العبودية في أساسها، النفعية أو الانتفاع للأنا، يقابله الاستغلال أو الاستبعاد للآخر، وهي فلسفة قديمة منذ نشوء النظام الطبقي الأبوي، وقد استمرت هذه الفلسفة (النفعية/ الاستعبادية) عبر القرون حتى عصرنا الرأسمالي الحديث وما بعد الحديث، وهي الفلسفة التي قامت عليها الحروب العسكرية للاستيلاء على أرض الآخرين أو مواردهم الاقتصادية، ومنها (النفط) أو (البترول) في عصر الاستعمار الأمريكي الحديث وما بعد الحديث.

لقد تورطت الأديان وقامت على هذه الفلسفة النفعية الاستعبادية بمثل ما تورطت النظريات الرأسمالية والليبرالية الاشتراكية والماركسية وغيرها من نتائج النظام الطبقي الأبوي.

ربما كانت النظرية الماركسية أكثر نقداً للنظام الطبقي الاقتصادي الرأسمالي الذي يستعبد عمال الصناعة، إلا أن هذه النظرية كانت قاصرة عن إدراك الشق الآخر من النظام (الطبقي) ألا وهو النظام (الأبوي)، إن استعباد النساء داخل البيوت لا يقل عن استعباد العمال داخل المصانع بل يزيد، ولا يمكن بحال من الأحوال فصل القهر الاقتصادي عن القهر الجنسي في التاريخ.

كثير من المفكرين الماركسيين ينقدون ما يسمونه النظام البطريقي، وهو يعني عندهم القهر الذي وقع على الرجال من الرجال، أو مأساة القتلة والمقتولين من الرجال في الصراعات حول الحكم في الأرض والسماء، هذه المآسي التي يعبر عنها الأدباء والشعراء وكتاب المسرح والسينما وغيرهم، إنه صراع طبقي اقتصادي أساساً يتعلق بحياة الرجال عامة داخل الدولة والمجتمع. أما النساء فإنهن خارج هذا الصراع، مهمة النساء ليس الحرب وليس الصراع داخل الأسرة أو خارجها في الدولة، مهمة المرأة الأمومة ورعاية الأطفال في البيت وخدمة زوجها وأسرته المقدسة.

ألهذا السبب أوردت الباحثة مقولات الرجال من الغرب، ولم توردْ مقولة واحدة لامرأة من الشرق، أو من بلادنا العربية؟! هل فلاسفة الغرب هم الفلاسفة الأسياد؟! ويأتي بعد ذلك فلاسفة الشرق من الرجال، وفي القاع ترقد النساء من بلادنا؟!

كنت أتوقع أن أقرأ بعض هذه المقولات لباحثات عربيات، إلا أن الباحثة ساقت إلينا أفكار (أليزداير ماكنتاير) ثم أفكار رجل آخر اسمه (ستيفن كارتر) يرى أن غياب الدين يؤدي إلى غياب الأخلاق، وهنا لا نعرف ما المقصود بالدين، وما المقصود بالأخلاق؟

٣ ـ معنى الدين ومعنى الأخلاق:

إذا كان المقصود بالدين هو العدل والحرية والمسؤولية الفردية والجماعية (للنساء والرجال) فإن الأخلاق لا بد وأن تقوم على الحرية والمسؤولية الفردية والجماعية (للنساء والرجال).

لكن إذا كان الدين مجرد نصوص في كتب ثابتة تؤكد قوامة الرجال على النساء، لأنهم أعلى درجة، أو لأنهم ينفقون من أموالهم، فإن الأخلاق لا بد وأن تكون مزدوجة، أخلاق للرجال أصحاب السلطة والمال، وأخلاق للنساء عديمات السلطة والمال، ألهذا تقوم العلاقة الزوجية داخل الأسرة على مبدأ (الطاعة) للنساء، والسلطة المطلقة للرجال؟!

إن قانون الطاعة في العائلة هو امتداد لقانون الطاعة في الدين والدولة. وفي رأيي أنه إذا كانت هناك طاعة غابت الأخلاق، لأن الفضيلة الحقيقية تقوم على الحرية والاختيار وليس على الطاعة والإجبار.

لم تحاول الباحثة أن تشرح لنا ما المقصود بالدين والأخلاق عند هؤلاء الرجال الفلاسفة والمفكرين في الغرب، سواء منهم المؤمنون بالأديان أو الآخرين (البراجماتيين) كما تصفهم، وكأنما الرجال المتدينون ليسوا براجماتيين ولا يؤمنون بالنفعية أو (الأنا)، بل يضحون من أجل الآخرين. كأنما المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والأسرة فكرة دينية، وإذا كان الأمر كذلك لماذا فرضت المسؤولية والتضحية من أجل الأسرة على النساء ولم تفرض على الرجال؟ لماذا يحظى الرجل في الدين بحقه في النزوة الجنسية على حساب أسرته وزوجته وأطفاله؟

لماذا يكون من حق الزوج أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة ويتزوج عليها امرأة أخرى بإرادته المنفردة؟ لماذا تسود (الفردية) هنا (والأنا) على حساب الأسرة؟! أين المسؤولية الجماعية أو المسؤولية تجاه الآخرين التي تقول الباحثة: إنها من صلب الدين؟!

ألا يندرج تصرف هذا الزوج تحت ما يسمى الذاتية والأنانية والنرجسية والنفعية، أليس هذا الزوج هو توصيف للرجل الذي أنتجه الفكر الطبقي الأبوي الديني وغير الديني على حد سواء؟ أليس هو عكوف على الذات، تحول إلى الداخل، أي إلى (الذات في حدها الأدنى) فإذا كان الرجل هنا مرجعيته هي ذاته (في الطلاق، وفي تعدد الزوجات) وهو صاحب القرار وحده دون

اعتبار لصالح زوجته وأطفاله وأسرته، أليس ذلك هو قمة النفعية البراجماتية الخالية من المسؤولية الجماعية؟!

إلا أن الباحثة لا تدخل في هذا الموضوع بل تظل على السطح تسبح في بحر من الكلمات والمقولات عن فلان وفلان من الغرب، ونخرج من كل ذلك دون أن نعرف ماذا تعني بالدين أو الأخلاق، فما بال أن نعرف ماذا تعني بالليبرالية أو الاستنارة أو العلمانية أو الأنفوميديا. (سمة جديدة أظن أن أغلبية القراء والقارئات لم يسمعوا بها).

لقد شعرت بالأسى والحزن لأن أغلب البحوث في بلادنا أصبحت بهذا الشكل الغريب، غير المفهوم، حتى للباحثين أنفسهم، كأنما هدف البحث هو التفاخر بأكبر عدد من أسماء الفلاسفة في الغرب، وبأكبر عدد من الألفاظ والكلمات الجديدة غير المفهومة، دون محاولة لشرحها، دون محاولة لوضعها في سياقها الزماني والمكاني، مجرد مقولات وعبارات مبتورة من هذا ومن ذاك. تماماً مثل بعض رجال الدين الذين يبترون الآيات والنصوص ويخرجونها من زمانها ومكانها وأسباب تنزيلها.

٤ ـ النسوية والنسوانية أو الأنثوية:

تقول الباحثة: إن هذه بعض مصطلحات (الفيمنيزم) وهي كلمات لا تغني ولا تسمن من جوع ولا تفصح عن أي مفهوم كامن وراء المصطلح.

وقد أتفق معها في هذا، وإن كنت أود أن تطبق هذه الفكرة على المصطلحات الأخرى السابقة التي زخر بها بحثها، وهي مصطلحات أكثر غموضاً من النسوية، على الأقل نحن نفهم أن كلمة النسوية مشتقة من كلمة (النسوة) وهي كلمة عربية مفهومة إلى حد ما، أما حكاية الأنفوميديا فهي ليست كلمة عربية على ما أظن.

وقد قرأت الكثير بالعربية ولغات أخرى عن حركات تحرير النساء، والتيارات التي عرفت باسم (النسوية ـ الفيمينيزم) إلا أنها المرة الأولى في حياتي التي أقرأ فيها أن (النسوية) تعني نسوية الإنسان بالحيوان والنباتات والأشياء، وأن يتهاوى اليقين، ويبدأ البحث عن أشكال جديدة للعلاقات بين البشر لاتهتدي بتجارب الإنسان التاريخية!

هذه العبارة تتناقض إلى حد كبير مع النظريات النسوية التي تبغي تحرير النساء من القهر الجنسي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والتي تعتمد على التجارب التاريخية الإنسانية السابقة للعبودية في الحضارات القديمة.

إن النظريات النسوية في أصولها العلمية التي تدرس في جامعات العالم هي نظريات تبحث في التاريخ عن جذور العبودية

والقهر الذي وقع على النساء والعبيد في آن واحد، فكيف يمكن القول: إنها لاتهتدي بتجارب الإنسان التاريخية؟!

ربما كلمة التاريخ هنا مثل كلمة الدين والأخلاق تحتاج إلى تعريف وتحديد. مثلاً هل التاريخ الذي كتبه الإنجليز في مصر هو تاريخنا؟!

هل التاريخ الذي كتبه الفرنسيون عن الجزائر هو تاريخ الجزائر؟!

هل تاريخ مصر الذي كتبه الرجال في عهد الملك فاروق هو نفسه التاريخ في عصر عبد الناصر أو السادات؟!

هل كانت حرب (١٩٦٧ م) هزيمة كبرى أو مجرد نكسة؟!

هل كانت حرب (١٩٧٣ م) انتصاراً عظيماً أو مجرد ثغرة؟!
هل حرب الخليج عام (١٩٨٢ م) هزيمة لنا أم انتصاراً؟!

هل جاءت الأديان لتدافع عن حقوق الحكام أو المحكومين؟ عن حقوق الرجال أو النساء؟! ما تاريخ نشوء الأسرة في الحياة البشرية، وتاريخ الزواج، وتاريخ النسب الأبوي؟ هل كان الأطفال ينسبون للأم في الحضارة المصرية القديمة؟ هل يحمل الأطفال اسم الأم والأب في عدد من البلاد في عالمنا اليوم؟ وما علاقة الماضي بالحاضر بالمستقبل؟!

هذه الأسئلة كثيرة تتعرض لصلب موضوعنا عن المرأة والدين والأخلاق، لأننا لايمكن أن نفهم الحاضر إلا في ضوء التجارب الماضية والسلبيات والإيجابيات في المسيرة الإنسانية نحو مستقبل أكثر عدلاً وحريةً وعدالةً بين البشر جميعاً بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو الجنسية أو العرق أو العقيدة أو اللون أو الطبقة أو غيرها؟

وحين يكون الكلام في البحث مرسلاً دون أدلة ولابراهين متسقة أو مفهومة، حين يسود منطق الإيمان بدين معين وكتاب إلهي معين فكيف يكون النقاش؟!

تتحدث الباحثة عن تماسك الأسرة وضرورة توفير الطمأنينة للأطفال، (وهل يمكن أن يختلف أحد حول ذلك؟) ولم تناقش الباحثة أسباب تفكك الأسرة أو فشل نظام الزواج الرسمي التقليدي في بلادنا وليس في بلاد الغرب فقط.

وأنا أطلب منها أن تذهب إلى المحاكم وتتحدث إلى طوابير النساء هناك الفقيرات الأمهات المطلقات اللاتي يحملن أطفالهن على أكتافهن وليس في جيوبهن ثمن وجبة طعام (ولاأقول أجر المحامي الذي يجري وراء الزوج كي يحصل على نفقة لأطفاله الجوعى).

لكن الباحثة لاترى الفوضى الجنسية المباحة شرعاً للأزواج، ولا الحرية المطلقة في الطلاق وتعدد الزوجات، ولكنها تلوم المرأة فقط، وتقول: إن المرأة هي سبب تفكك الأسرة، بسبب اهتمامها

بدورها خارج البيت، تطلق عليها الباحثة اسم المرأة العاملة (البرانية)، التي تهمل دور المرأة الأم (الجوانية)، أو الاهتمام بالإنتاجية على حساب القيم الأخلاقية والاجتماعية الأساسية، أي تماسك الأسرة وتوفير الطمأنينة للأطفال.

كلمة (الإنتاجية) هنا تعني بها إنتاجية المرأة العاملة خارج البيت، والسؤال هنا هل تريد الباحثة أن تقول: إن بقاء المرأة في البيت وواجبها الأمومي هو الذي يحفظ القيم الأخلاقية والاجتماعية؟!

وإذا بقيت النساء في البيوت وتفرغن لتوفير الطمأنينة للأطفال هل تستقيم الأخلاق في بلادنا؟ هل تصبح أخلاق الرجال أحسن حالاً؟ هل تصبح الأبوة أكثر إنسانية وأخلاقاً؟ هل تسود الأخلاق والعدالة والسلام في المجتمع؟ هل تكف الحروب الدموية المستمرة في العالم؟ هل ينتهي الفقر والبطالة؟! هل يكف الاستغلال وينتهي الاستعمار العالمي والمحلي؟! هل يحكمنا الحق وليس القوة؟ هل يصبح في إمكان كل طفل وطفلة أن تحظى بالتعليم والمعرفة ومكان في مدرسة محترمة تحترم الأطفال وتوفر لهم الطمأنينة؟! هل يتخرج كل إنسان من المعهد أو الجامعة فيجد العمل الذي يختاره ويبدع فيه؟! هل يختفي العنف والإرهاب الذي تمارسه الدول (في الغرب والشرق) على شعوبها؟! هل

يصبح لكل إنسان مسكن يسكن فيه، مسكن صحي يدخله الهواء والشمس وفيه مرحاض وصنبور ماء؟ وهل يشعر الأطفال بالطمأنينة في بيوت آيلة للسقوط من دون ماء ولامراحيض؟!

لقد غابت الطمأنينة عن الأطفال منذ نشوء العبودية والتي هي مستمرة حتى اليوم بشكل مختلف واسم مختلف هو الرأسمالية الحديثة ومابعد الحديثة. أو النظام الطبقي الأبوي الحديث ومابعد الحديث. هذا النظام العبودي لم يكن له ليستمر كل هذه القرون لولا التدعيم الديني له، لهذا يحاول فلاسفة الرأسمالية اليوم الدفاع عن الفكر الديني المسيحي والإسلامي واليهودي والبوذي والهندوكي، إنهم يدافعون عن الرأسمالية والاستغلال الطبقي الأبوي تحت ستار من الدفاع عن الأديان والمقدسات الدينية والألوهية والمطلق وغيرها.

ومن هذا نفهم بعض مقولات (تشارلز تايلور) أستاذ فلسفة الأخلاق في المجتمع الرأسمالي الحديث، ودفاعه عن الفكر الديني في كتابه (مصادر الذات) والذي أشارت إليه الباحثة في بداية بحثها. يقول (تشارلز تايلور): إن فلاسفة الاستنارة الأوائل لم يخطر ببالهم إنكار الألوهية أو إنكار المطلق، بل فقط أعطوا (العقل) مركزية في مواجهة الكنيسة أو السلطة الدينية.

والمشكلة الحقيقة في رأيي هو (مفهوم الألوهية) وليس وجودها أو عدم وجودها. وإذا كان الله هو العدل والحرية

والمساواة والكرامة والحق والجمال فهو موجود، بل لابد أن يقف مع المظلومين من النساء والرجال، ولايقف مع الظالمين والحكام الأقوياء عالمياً ومحلياً وداخل العائلة. إن الذي يسلب الطمأنينة من النساء والفقراء والشباب (وليس الأطفال فقط داخل البيت) هو أن مفهوم الله أو مفهوم العدل والحرية والاستقلال لايسري على جميع البشر بالتساوي والحق، لكن القوة هي التي تسود ويختفي الحق والمنطق والعقل.

حين كنت أتابع المفاوضات في الأيام القليلة الماضية في (كامب ديفيد الثانية) وغياب الحق والمنطق والعقل منها تحت تهديد القوة الإسرائيلية النووية والمعونة الأمريكية المالية، تذكرت المفاوضات التي تحدث بين الأزواج والزوجات في المحاكم، أو محاولات الصلح بين الزوجين، هنا يغيب الحق والمنطق والعقل، ونواجه برجال دين وقضاة، يتعصبون ويتحزبون ويناصرون الأزواج بالحق وبالباطل، لماذا؟ يقولون: لأن الله قال في كتابه الكريم ﴿الرِّجالُ قَوّامُونَ..﴾ [النساء: ٣٤/٤] إلخ.

هنا يدخل (الله) كقوة مقدسة في صف الأزواج فماذا تقول الزوجات الضعيفات الأميات اللاتي لم يقرأن كتاب الله، ولم يقرأن كتب التفسير المتعددة والتي تفسر كلمة ﴿قَوّامُونَ﴾ بشكل مختلف؟!

ربما تفسر أ. هبة رؤوف عزت مفهوم القوامة بشكل مختلف عن أغلبية رجال الدين والمحاكم في بلادنا، لكن السؤال: من الذي يفرض تفسيره على الآخر؟!

ثم هناك أيضاً مفهوم (الأبوة) الذي تحدده المحاكم حسب القانون والشرع، وهو مفهوم ضيق محدود يتعلق بالإنفاق، وقد تعرضت لهذه النقطة في كثير من كتاباتي وأبحاثي، إن واجب الزوج (في القانون والشرع) هو الإنفاق على زوجته وأطفاله، وفي مقابل هذا الواجب من قبل الزوج فإن واجب الزوجة (الطاعة).

وهنا ندخل في مأزق أخلاقي كبير، الازدواجية الأخلاقية التي تهدم أسس الأخلاق، إذا كانت (الطاعة) (وليس الجدل أو النقاش) هي القيمة الأخلاقية المفروضة على النساء (نصف المجتمع) فإن هذه القيمة إذا كانت أخلاقية فعلاً فلابد وأن تسري على المجتمع كله، وليس نصفه فقط.

هذه الازدواجية هي التي تسلب الطمأنينة من الجميع وليس الأطفال في البيوت فقط. لأن الطاعة تفرض على الفقير المأجور في الحكومة (أو عمل آخر) ولاتفرض على الرئيس أو الحاكم، لأنه يملك السلطة والمال والقانون أيضاً.

وفي الأسرة مادام الزوج ينفق على زوجته وأطفاله فهو حر في حياته وليس واجبه أن يطيع زوجته أو يخلص لها وهو حسب

القانون والشرع يمكنه أن يطلقها، وأن يتزوج نساء أخريات دون موافقتها، ومن حقه أن يضربها ليؤدبها! فهل هذه هي الأخلاق؟! وهل مثل هؤلاء الأزواج يوفرون الطمأنينة للأطفال؟

لم تستعرض لنا الباحثة شيئاً عن الدراسات الاجتماعية والطبية والنفسية والقانونية التي تقول غير ذلك، والتي تكشف لنا عن أن النساء العاملات المنتجات في المجتمع أكثر وعياً بدورهن كأمهات من النساء المتفرغات في البيوت للأمومة، فالمسألة ليست (تفرغ) للأمومة، بل الوعي بمعنى الأمومة ومعنى الأبوة أيضاً. لأن طمأنينة الأطفال تحتاج إلى الوعي بالأمومة والأبوة معاً، ومسؤولية الأب والأم معاً، بحيث لاتكون الأبوة مجرد (كيس فلوس) وإنما رعاية وحنان وعاطفة وطمأنينة للأطفال ولأمهم، إن الإخلاص للأم لاينفصل عن الإخلاص للأطفال، وإذا كانت الأم نفسها مهددة في أي لحظة بالطلاق أو بالضرة (الزوجة الأخرى) فهل يمكن أن توفر الطمأنينة لأطفالها؟ إن فاقد الشيء لايعطيه!

٥- والمرجعية المادية ماهي؟!

تتحدث الباحثة عن المرجعية المادية دون أن تعرف ماذا تعني بها. تقول: إن هذه المرجعية تركز على (لكمي والبراني). ويقابلها المرجعية الإنسانية التي تركز على (الكيفي والجواني). ثم تقول: إن حركة تحرير المرأة هي (التمركز حول الأنثى) ترجمة

كلمة (الفيمينيزم) في رأيها. فالمرأة هنا متمركزة حول ذاتها مكتفية بذاتها تود اكتشاف ذاتها وتحقيقها خارج أي إطار اجتماعي.

هكذا ندرك أن الباحثة لم تقرأ إلا القليل عن حركات تحرير المرأة في بلادنا العربية أو حتى في بلاد الغرب، وأنه لايمكن لأي حركة نساء (أو رجال أو شباب) أن تحدث خارج أي إطار اجتماعي.

إلى هنا وبدأت أشعر بالملل من مواصلة الاهتمام بهذا البحث، والسبب ليس فقط غياب الموضوعية العلمية، ولكن أيضاً غياب الجهد الأولى.. المطلوب في أي بحث، هذا الجهد الذي يسوق لنا على الأقل الأسس الفكرية لأي حركة نسائية في مصر مثلاً، أو في بلد عربي آخر، أو أي بلد من بلاد العالم، والمعروف أن الحركات النسائية مثلها مثل الحركات الاجتماعية والسياسية الأخرى ليست حركة واحدة، بل حركات متعددة ومدارس فكرية مختلفة، أغلبها يدور حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء، وبعضها يدور حول فكرة الذات والهوية وتحرير الجسد، باعتبار أن تحرير الجسد لاينفصل عن تحرير الروح والعقل، وباعتبار أن الزوج يملك جسد زوجته لكنها لاتملك جسد زوجها، لأن الرجل ينظر إليه كذات مستقلة عن المرأة، الرجل يتمركز حول ذاته ويحقق ذاته دون أن يلومه أحد ودون أن يتهمه أحد أنه ضد الأخلاق أو الدين.

إن حرية الرجل مطلوبة تندرج تحت حرية الإنسان، لكن حرية المرأة تندرج تحت الإباحية والفساد، وبالمثل أيضاً تحقيق الذات.

ثم تربط الباحثة بين انهيار الأسرة وانهيار الأخلاق، والدين، وماتسببه العولمة من تفكيك وفساد، وتقول: لهذا لم يعد هناك ربط بين الزواج والجنس والحب والمسؤولية.

وأنا مع الباحثة في سلبيات العولمة لكن هل العولمة هي التي فصلت بين الحب والجنس والزواج والمسؤولية؟ ألا يمكن لها أن تدرس أسباب هذه الثنائية بين الحب والجنس منذ نشوء مؤسسة الزواج في التاريخ وغياب مسؤولية الرجل، وخروجه من الساحة بريئاً وإن اغتصب المرأة، وتحمل المرأة وحدها الوزر؟!

ألا يرتبط جوهر الشرف في بلادنا بسلوك المرأة وليس سلوك الرجل؟ لهذا ينتهك الرجل جسد الفتاة ثم يهرب وتقع الضحية تحت طائل العقاب؛ لأنها هي التي تحمل الجنين في رحمها وليس الرجل، بل إن الجنين يعاقب أيضاً ويقتل اجتماعياً (أو جسدياً بالإجهاض).

إن الذي فصل بين الحب والجنس هو مؤسسة الزواج القائمة على الفلوس والإنفاق والمهر والمقدم والمؤخر والشبكة وغيرها من القيم الاقتصادية، التي تتطلب من الشاب أن يوفر المال نظير الزواج، تحول الزواج إلى مؤسسة اقتصادية اجتماعية وليس مؤسسة عاطفية قائمة على الحب، وانفصل الحب عن الزواج أو الجنس.

فهل العولمة أو الحداثة هي التي جلبت لنا هذه الثنائيات؟ أم النظام العبودي والقيم الأبوية الطبقية السائدة حتى اليوم، والتي تحميها النظم السياسية والدينية معاً تحت اسم الحفاظ على الأسرة المقدسة، وهل تكون الأسرة مقدسة إذا غاب عنها الحب وخضعت للمال والمهر والصداق والإنفاق والنفقة؟!

هل تكون الأسرة مقدسة إذا كانت مرجعيتها هي الفلوس؟! هذه هي المرجعية المادية التي تقول عنها الباحثة: إنها تركز على (الكمي والبراني) ولاتركز على الإنسانية والحب، (الكيفي الجواني).

ثم هل يمكن الفصل بين البراني والجواني؟! أليست هذه أيضاً إحدى الثنائيات الموروثة في الأديان والنظم السياسية منذ نشوء العبودية؟

تقول الباحثة: إن الأخلاق حين تكون مرجعيتها الذات الإنسانية المادية لابد أن تؤول إلى الجسد ولذته وشهواته.

وأنا أتساءل لماذا هذه الكلمة (لابد). لماذا هذه (الحتمية) دون برهان ودون بحث، ثم ماتلك الذات الإنسانية النسبية المادية؟! هل يندرج الرجل العربي المسلم الذي يتزوج أربعة نساء ويطلق زوجاته بإرادته المنفردة، هل يندرج هذا الرجل بسلوكه الفردي هذا إلى الذات الإنسانية النسبية المادية، والتي لابد أن تكون شهوة الجسد هي مركزه وبؤرته ومرجعيته الأخلاقية؟!

وفي رأيي، وحسب تجاربي الطبية والاجتماعية، أن الأخلاق حين يكون مرجعتيها الرجل وحده أو الذات المفردة أو الفرد غير المسؤول(اجتماعياً وشرعياً وقانونياً) عن سلوكه الجنسي أو تعدد علاقاته مع النساء لابد وأن تؤول إلى الجسد ولذته وشهواته.

لهذا ينطلق أغلب الرجال في بلادنا تحت حماية القانون والشرع لإطلاق العنان لشهواتهم الجنسية، خاصة الرجال الذين يملكون المال ويستطيعون الإنفاق على هؤلاء النساء.

وهذا مأزق أخلاقي كبير يواجه القانون والشرع، ذلك أن رجال الطبقات العليا أكثر فساداً وأكثر تعدداً في علاقاتهم الجنسية من الرجال الفقراء، أي كلما ارتفعت طبقة الرجل انحطت أخلاقه، هذه إحدى سمات المجتمع الطبقي الأبوي الذي يسود بلاد العالم ومنها بلادنا.

وهذا هو النظام الذي أنتج الرأسمالية والعولمة والحروب الدائرة في كل مكان، إن اغتصاب أرض الآخرين تحت اسم الدين ليس إلا الدرجة الأخرى من اغتصاب جسد المرأة تحت اسم الشرع والقانون.

٦- عن مشكلة الثقافة والفكر في بلادنا:

ربما أكون مخطئة فيما أقول، لكني أرى أن هناك مشكلة في بلادنا تتعلق بالثقافة والفكر. أعني غياب الإبداع والتجديد

والاجتهاد في أغلب البحوث والكتب التي تنتشر في السوق، والتي تصدر عن الرجال والنساء من النخبة المثقفة في الجامعات والمعاهد والأحزاب والمؤسسات العلمية والسياسية والدينية على حد سواء، إنهم يتنافسون جميعاً لملء الفراغ الفكري دون جدوى، وهذه هي المشكلة الأساسية: فراغ الحياة السياسية والثقافية في بلادنا من الفكر المبدع النابع من واقعنا ومشكلاتنا الحقيقية في مختلف المجالات ومنها مجال المرأة والدين والأخلاق وغيرها.

إن هذا الفراغ الفكري والثقافي معروف ومحسوس، فراغ مايسمونه المشروع الفكري أو الثقافي القومي، غياب الدماغ التي تفكر بدماغها وليس بدماغ الآخرين في الغرب أو الشرق، لهذا تحاول النخبة المثقفة (نظراً لغياب فكرها الإبداعي) أن تستبدل الصراعات الفكرية النظرية القديمة بصراع نظري جديد حول مشكلات مجردة غارقة في التجريد، مثال ذلك الصراع الفكري الدائر بين أصحاب الفكر الديني الإيماني وبين مايطلق عليهم العلمانيين، أو بين منظري الدولة المدنية ومنظري الدولة الدينية، يعتمدون في بحوثهم وأفكارهم على الكلام والألفاظ والمقولات والسرد المغلق النظري المنفصل عن الواقع، ولهذا يقوم على التعصب الذهني الديني أو السياسي.

إن التعصب لدين معين أو مذهب معين أو حزب سياسي معين أو زعيم فرد واحد أو جماعة من الأفراد، هذا التعصب

الفكري هو الوجه الآخر من التبعة الفكرية، والتي تتخفى تحت أسماء براقة منها الإيمان الديني أو الولاء السياسي.

كلاهما وجهان لعملة واحدة هي الإيمان بنظرية غير قابلة للجدل، لأنها تعدّ من الثوابت أو المطلق. وفي ظل الهزائم والضعف تسود هذه الظاهرة، التي ينتج عنها مانراه في حياتنا من تعصب ديني أو سياسي أو كليهما معاً. يروح ضحية هذا التعصب الشرائح الضعيفة في المجتمع على رأسها النساء والفقراء والشباب والأطفال.

وتتجسد هذه المشكلة في هذه الظواهر:

أـ تزايد عمليات العنف في المجال الديني والسياسي على حد سواء، تحت اسم حماية الأمن القومي أو حماية الدين، في مجال الدولة استخدام قانون الطوارئ لقمع المعارضين السياسيين، لاتوجد دولة عربية قادرة على احتمال المعارضة الحرة التي يمكن أن تنقد قمة الحكم بما في ذلك الذات الملكية أو الجمهورية المقدسة، ولايوجد تيار ديني إسلامي قادر على احتمال الشك في اليقين الديني أو الذات الإلهية أو مايسمى الثوابت.

ب ـ تزايد انغلاق الفكر الثقافي داخل الفرق المتنافسة على الحكم والثروة، أو داخل النخبة المثقفة ، وهي أقلية تحظى بالامتيازات وتتصارع بالكلمات حول مايسمى المفكر الديني أو

المفكر العلماني، والمرجعية في معظم الأحيان هي مرجعية خارجية لمفكرين في بلاد أخرى أو أزمنة أخرى، وليست مرجعية فكرية نابعة من الاستقلال الثقافي والفكري، أو القدرة على الإبداع في مجال العلم أو الفلسفة أو القدرة على نقد الماضي أو الحاضر دون خوف من العقاب في الدنيا أو في الآخرة.

جـ ـ رغم الحديث الكثير عن الأصالة والأصولية فإن مفهومهما لايزال قاصراً وناقصاً وقائماً على التعصب والعنف، واستخدام الأصول التاريخية لإثبات أنني على حق، أملك الحقيقة المطلقة، وغيري باطل. مثلاً يحاول المفكرون الإسلاميون إثبات أن التاريخ البشري بدأ بالإسلام، وأن آدم أول البشر كان مسلماً، بالطبع لا يقولون: إن حواء كانت أول المسلمات أو امرأة مسلمة وإلا حدثت مشكلة؛ لأن حواء ليست مثل آدم، ولم تتلق من ربها كلمات فتاب عليها.

د ـ اعتبار النصوص الدينية المكتوبة أو النظريات السائدة من الثوابت أو المطلقات أو المقدسات التي لايمكن الجدل حولها، إلا فيما يوافق عليها رجال الدين أو رجال الدولة من ذوي السلطة والنفوذ. كذلك التمسك الحرفي بتأويل أو تفسير وحيد للنص الديني أو النص السياسي والاعتماد على مرجعية واحدة مطلقة وثابتة خارج الزمان والمكان.

اكتساب النصوص الدينية وتوجيهات الملوك والرؤساء قداسة ترتفع فوق القانون الاجتماعي، تصبح صالحة لكل زمان ومكان لاتقبل المساءلة أو المراجعة، إلا بشروط القوة الدينية والسياسية التي تتبناها.

ومن هنا يظهر التناقض بين النصوص والنظريات المجردة الثابتة وبين الحياة اليومية المتغيرة على الدوام.

هـ ـ إدراك استحالة تطبيق الثاتب المطلق وكسره في الخفاء خوفاً من العقاب السياسي (السجن أو النفي) أو العقاب الديني (التكفير وإهدار الدم) أو العقاب بعد الموت في دار جهنم الحمراء. هكذا يصبح الإنسان مزدوجاً، يعيش حياة مزدوجة، واحدة في العلانية يدعى فيها الإيمان بالثابت المطلق، وحياة في الخفاء يخرق فيها هذا الإيمان ويعيش النسبي والممكن والعملي والنفعي.

إن الصراع بين المطلق والنسبي صراع نظري في الكتب فقط، لكن في حياتنا الحقيقة لايوجد فاصل بين المطلق والنسبي بمثل ما لايوجد فاصل بين المادي والروحاني، إن هذا الفصل التعسفي حدث منذ نشوء العبودية وظهور تلك الثنائية (الجسد/الروح) وأصبح الجسد أدنى من الروح، ويرمز إلى الشيطان والمرأة حواء والجنس والشهوة والغريزة.

في الخفاء يواجه الرجال والنساء غريزة الحياة ولذة الجنس، سواء عن طريق الزواج الرسمي الشرعي القانوني أو أنواع الزواج الأخرى التي تنشأ حسب حاجة النساء والرجال المتغيرة في كل زمان ومكان.

ولماذا نذهب إلى الغرب لنشهد هذه الأنواع الجديدة وأشكال الزواج المتغيرة حسب الضرورات الجديدة. في مصر حيث أعيش شهدت حالات كثيرة من زواج المسيار والزواج العرفي. أصبح علماء الدين والسياسة والقانون يناقشون هذه الظواهر الجديدة ويعترفون بوجودها بل وبشرعيتها.

فالزواج العرفي زواج شرعي غير مسجل وغير موثق حسب القانون في الدولة، لكنه زواج شرعي مباح، كذلك زواج المسيار قد يكون غير مسجل فيكون عرفياً، وقد يكون مسجلاً وموثقاً كما يحدث في كثير من الأحيان في بلاد الخليج العربي، خاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، وكان الرجال والنساء طوال القرون الماضية يتزوجون بلا توثيق، بمجرد كلمة الشرف والوفاء والإخلاص والمسؤولية تجاه الأسرة والأطفال.

وأيهما أكثر أخلاقاً الرجل الذي يخلص لزوجته وأطفاله (ولايشردهم ليتزوج أربع زوجات) أم الرجل الذي يوثق عقد الزواج ويدفع المهر ويستوفي الشروط القانونية، ثم يخون زوجته وأطفاله وينطلق وراء الشهوة الجنسية، ويتزوج بامرأة أخرى؟!

هل المسؤولية الأخلاقية ترتبط بالقدرة على كتابة العقود وتسجيلها ودفع الرسوم؟ أم المسؤولية الأخلاقية أسلوب في الحياة يتربى عليه الرجل والمرأة منذ الطفولة وفي المدارس والجامعات والمؤسسات؟!

أما هذه الكلمات المجردة في البحوث الشائعة بين ما يسمى المطلق والنسبي والصراعات النظرية بين ما يطلق عليهم (الدينيون) وما يطلق عليم (العلمانيون)، واعتبار (المطلق) أعلى قدراً وأكثر سمواً من النسبي (أو العكس) فهي سجالات عقيمة مثل طحن الهواء، ولا تكشف عن جوهر المشكلات التي نعيشها وتعاني منها الأغلبية الساحقة من النساء والفقراء والشباب والأطفال.

وبالمثل أيضاً عقم الصراع النظري بين ما يسمى (المرجعية المادية النسبية) وما يسمى (المرجعية الدينية المطلقة) كلاهما وجهان لعملة واحدة، لأن الجسد والروح لاينفصلان، وتشمل المادة على طاقتها الروحية والعقلية، بمثل ما يشمل الإنسان على الإله والشيطان داخله دون انفصام.

و- لكن الكذب والنفاق وتجاهل الغريزة واحتقار اللذة الجنسية واعتبار (الجنس) هو الدنس والقذارة، ورجس من عمل الشيطان، وليس غريزة فطرية طبيعية عند النساء والرجال على حد سواء، هذه القيم نشأت منذ العبودية ودخلت الأديان، وهي

قيم مزدوجة متناقضة، لأنها تبيح للرجال الأسياد الملاك ما لاتبيحه للرجال الأجراء الفقراء العبيد، كما أنها تبيح للذكور الرجال ما لاتبيحه للإناث النساء. إن (العفة) أو التعفف مفروض على النساء فقط، وللرجل مطلق الحرية في إشباع غريزته بل ونزواته الطائشة أيضاً مادام يملك المال والإنفاق. فأين المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية هنا التي لايكف رجال الدين ورجال السياسة عن التشدق بها؟! ويتبع هؤلاء الرجال أعدادٌ كبيرة من النساء يسرن في الطريق ذاته. إنها التبعية الفكرية والفلسفية لمن هو أقوى. وبالمثل يتبع الرجال المفكرون العرب الفلاسفة في الغرب، في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لأنهم الأقوى.

في عالم السياسة والفكر والثقافة والدين والأخلاق فإن القوة هي التي تحكم وليس الحق أو المنطق، وإلا فلماذا هذه (التبعية) للدولة الأقوى فكرياً واقتصادياً في آن واحد؟ أليست (التبعية) هي السمة الغالبة في بلادنا في مجال الاقتصاد والفكر على حد سواء؟!

ز- تؤدي (التبعية) بالضرورة إلى الجهل والخوف وفقدان الثقة في النفس، وبالتالي فقدان الثقة في الآخرين، وهذا هو التناقض الذي تقع فيه النخبة المثقفة في بلادنا العربية، إنهم ينقلون عن الفلاسفة والمفكرين في الغرب طول الوقت، وهم في الوقت ذاته

يلعنون الغرب طول الوقت، هذا الغرب يقولون عنه: الغرب الإباحي الفاسد الشاذ جنسياً، الذي يؤمن بالماديات..إلخ؛ مع ذلك ينقلون عن الغرب أفكار الفلاسفة، ليس الأفكار والمقولات فحسب، لكن ينقلون أيضاً التكنولوجيا الحديثة، يملؤون بها بيوتهم وآذانهم وعيونهم، ثم يلعنونها، مثل المدمن على شرب الخمر يشربها حتى الثمالة ثم يلعنها، ويلعن الشيطان الذي جلبها إليه.

ح ـ بزيادة العنف والتخويف والتكفير: مع تزايد الجهل وفقدان الثقة في النفس يزداد الخوف، واليأس، والاستسلام للكسل والخمول، والعجز عن الجدل والمناقشة أو الحوار العلمي الهادئ المفتوح الذي يقود من سؤال إلى سؤال جديد، وليس ذلك الحوار الصاخب القائم على المطلقات اليقينية السياسية أو الدينية على حد سواء.

أغلب الناس في بلادنا يرثون الدين أو المذهب السياسي عن الأب. لايبذلون الجهد لدراسة الأديان الأخرى أو المذاهب السياسية الأخرى. مع ذلك يتصورون أنهم يملكون الحقيقة الكبرى المطلقة، ويسعى كل فريق منهم إلى أسهل الطرق للدفاع عن النفس، وهي طريقة العنف والتخويف من العقاب أو الإغراء بالجوائز والمناصب والامتيازات المادية والأدبية على حد سواء.

التخويف بالعقاب والإغراء بالثواب أو الجائزة هما وجهان لعملة واحدة، وهي فلسفة نشأت مع العبودية، وقتلت الفكر الإبداعي الحر الذي لاينشد جائزة الدولة ولايخشى دخول السجن.

تحت هذا الفكر الإبداعي الحر يندرج العلماء والمفكرون والفلاسفة من النساء والرجال الذين حرقوا وصلبوا وقتلوا بيد السلطات السياسية والدينية بسبب إبداعهم الفكري المخالف للموروثات والمقدسات وما جاء في النصوص الدينية.

وهل كان يمكن أن ينشأ علم الكون الجديد واكتشاف الإلكترون والكمبيوتر دون نقد نظرة الخلق الدينية؟! بل هل يمكن أن ندرك أن الأرض كروية وليست مسطحة، أو أن الأرض هي التي تدور حول الشمس وليس العكس، لولا هؤلاء الذين حرقوا بسبب أفكارهم، و لم يخافوا العقاب أو ينتظروا جوائز الدولة التقديرية؟!

ط ـ يقود العنف والتخويف إلى عمليات الإرهاب والتكفير، والتنديد بأي فكرة جديدة أو اجتهاد جديد يخالف الثوابت المقدسة. ينعكس العنف على الأجسام والعقول في آن واحد، فالمعارض الذي تسجنه الدولة يعيش جسده وعقله وراء القضبان، والمعارض الذي يهدر دمه (تحت اسم الكفر) يحدث العنف عن طريق إبادة جسده وعقله في آن واحد.

يتوالد العنف والاستبداد داخل المفرخة التي تولد الأجيال الجديدة، يرثون العنف والاستبداد عن الأب والجد، هذه المفرخة هي الأسرة، يطلقون عليها الأسرة المقدسة لتصبح أحد الثوابت غير القابلة للنقد أو التغيير. داخل الأسرة تنعكس سلطة الأب المطلقة من خلال قانون الطاعة، طاعة الأب من طاعة الرب، ويحق للأب عقاب زوجته وأطفاله بالضرب لفرض الطاعة، يكره الإنسان الضرب أو العنف سواء كان امرأة أو طفلاً، لكنهم يتعودون على هذا العنف، النساء والأطفال، تتحول العادة إلى مايشبه الطبع، يتحول الألم إلى مايشبه اللذة، كنوع من الدفاع عن النفس، ويعيدون إنتاج العنف ويمارسونه على الأصغر والأضعف، فالمرأة تضرب ابنتها أوابنها لتنفس عن غضبها من زوجها.

تتحول الزوجة المضروبة إلى ضاربة، أو من مقتولة إلى قاتلة، مأساة النساء في الروايات الأدبية، مثل (فردوس) بطلة روايتي (امرأة عند نقطة الصفر) و(زكية) بطلة رواية (موت الرجل الوحيد على الأرض)، وغيرها من أعمال الكاتبات في بلادنا العربية.

ي ـ في مسألة المرأة والدين والأخلاق يصبح من الضروري الكشف عن هذا العنف الناتج عن التعصب والاستبداد أو السلطة المطلقة في الدولة والدين والأسرة. إن رسوخ السلطة الأبوية الطبقية في التاريخ (منذ نشوء العبودية) قد طغت وتغلغلت داخل

الأجسام والعقول، عبر الأجيال المتعاقبة، وأدى ذلك إلى شيوع العنف والتعصب والاستبداد في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة، في السياسة والاقتصاد والفلسفة والأخلاق والدين والجنس والحب وكل شيء. لقد أدت إلى تجذر وتعمق العنف والاستبداد في الوعي واللاوعي الفردي والجماعي.

لهذا قد نرى أستاذة جامعية مثلاً مضروبة من زوجها في البيت، وهي ثائرة ضد الاستبداد والضرب، لكنها تحمل في أعماقها فيروس الاستبداد والعنف دون أن تدري. إنها تحمل ذرة الإيمان الأعمى بالسلطة المطلقة في الدولة والدين والعائلة، إنها حاملة لهذه البذرة أو الفيروس، وهي تعيد ولادته عبر أطفالها الأولاد والبنات، فهي تميز ابنها الذكر عن ابنتها دون أن تدري، وقد تحمل لقب (فيمينيست) تنادي بالمساواة بين الجنسين، وقد تكون ماركسية تحارب الفقر والظلم الطبقي والإمبريالية، وقد تكون إسلامية مستنيرة تفسر الآيات الدينية تفسيراً متقدماً، إلا أنها تظل تحمل الفيروس وتعيد ولادته في أولادها وبناتها، الذين على الرغم من كلامها الثائر المتقدم يرونها وهي تضرب من زوجها.

هذه النماذج من الشخصيات كثيرة في حياتنا ومنهم الرجال والنساء، فما أسهل الكلام على المساواة والعدل والحرية، لكن ما

أصعب أن نعيش هذه المبادئ في الواقع تحت ظل النظام الطبقي الأبوي الذي يحكمنا في الدولة والدين والعائلة.

يمكن القول دون المبالغة: إن النخبة المثقفة في بلادنا ضحايا هذا التناقض، أو هذه الإزدواجية في الشخصية، ما نسميه في الطب النفسي (انفصال الوعي عن اللاوعي) أو انفصال الجسد عن الروح، أليست هي الثنائية القديمة التي توارثناها منذ العبودية؟!

ألهذا تتحلى رفوف المكتبات في الجامعات والمعاهد والمؤسسات ودور النشر بالكتب والبحوث عن الديموقراطية والحرية والتعددية والإيمان والعدل والسلام والتسامح والرحمة والاعتراف بالآراء الأخرى..إلخ ، لكن الواقع الذي نعيشه يناقض كل ذلك ويؤكد العكس.

د.نوال السعداوي

القاهرة ٨ أغسطس ٢٠٠٠

د. نوال السعداوي.. وإبداع الأساطير

د. هبة رؤوف عزت

حين وصلني نص د.نوال السعداوي طفقت أقلب فيه مستغربة، إذ وجدت بين يدي نصاً مراجعه هي كتب سابقة للدكتورة نوال، ولم أفهم في البداية، هل هذه مقتطفات من منشوراتها السابقة جمعتها دار الفكر وأرسلتها لي للتعريف بالكاتبة أم ماذا؟! وحين تأكد لي أن هذا هو نص د.نوال للحوار شرعت في قراءته فوجدته نصاً مرهقاً للغاية.. فهو أقرب للتداعي الحر للأفكار منه للنص المتسلسل المنطقي، ولا يعفيها أن تقدم صاحبته له بحديث عن "صعوبة هذا البحث" أو أن تذكر أن "هذا ليس بحثًا بالمعنى السائد أو الشكل المألوف للبحوث العلمية؛ لأنه يزيل الفوارق بين الخاص والعام وبين الجنس والسياسة والدين"، فأولاً من قال: إن البحث العلمي لا يزيل هذه الفوارق أو يجمع ما بين الموضوعات؟ ثم من قال: إن النص ما دام ليس بحثاً أكاديمياً يمكنه أن يتحرر من الموضوعية والمنطقية والأمانة في النقل والدقة في الرصد والتسلسل في الأفكار؟

والنص فيه مشاكل من حيث الشكل قبل المضمون، فنص د. نوال السعداوي طويل أقرب لحكايات الجدات، وهو مثل العهن المنفوش، ويحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجد سوى قفزات من فكرة لأخرى دون ارتباط بينهما، وكلام كثير لا صلة له بالعنوان الأصلي أو بالعنوان الفرعي، واجتزاء لحقائق، وادعاءات غير موثقة، ومعلومات غير دقيقة، ومراجعها هي كتبها السابقة والتي تذكر هي نفسها أنها كتبتها بهذا الأسلوب نفسه.

واختارت الدكتورة نوال السعداوي أن تقسم هذا النص إلى ستة أقسام:

إعادة قراءة التاريخ - من المرأة الصالحة - علاقة الأخلاق بالدين والسياسة - الفصل بين قضية تحرير النساء وقضية تحرير الوطن- عمليات الختان للإناث والذكور، وأخيرًا فصل الدين عن حياة النساء والمسيرة نحو التقدم.

وقد عكفت على هذا النص الذي لم تلتزم فيه كاتبته بهذا التقسيم، وتزاحمت أفكار شتى داخل التقسيم الواحد، وبدأت مع تكرار القراءة ومحاولة استجلاء الأفكار بعيدًا عن دخان الشعارات التحريرية والهجوم على الرأسمالية الإمبريالية والذكورية الخ..أتلمس أفكارها وأجمع شتاتها وأنظمها كي يمكنني الرد عليها، والتزمت في هذا بعنوان الكتاب، وهو المرأة والأخلاق والدين، واخترت أن أتعرض لأفكارها المتناثرة تحت هذه المحاور

الأصلية الثلاثة، وعلى الرغم من صعوبة هذه المهمة إلا أنني أعترف أنني قد استمتعت بذلك لأنه كان رياضة ذهنية مفيدة، فكًا وتركيباً.

وإذا كان لي أن أسمي الأشياء بأسمائها وأرد الأفكار لجذورها فإنني أرى أن د. نوال السعداوي قد أبدعت في هذا النص حقًا، لكنه إبداع لمجموعة من الأساطير، أساطيرها حول الدين، وحول المرأة، وحول الأخلاق.. وقد أهدت لي عبر القراءة عدة ابتسامات وضحكات صادقة من القلب أمام قدرتها الفريدة على سوق تلك الأساطير ببراءة وتمريرها بجرأة تحسد عليها.

١- إله.. آلهة.. ذكر.. أنثى؟!

منذ البداية -وفي ورقتي- كان لدي وعي بأن الرؤية الحاكمة أساسية للتحاور، وأن التحاور عبر الرؤى ممكن ولكن وضوحها لازم لنجاحه، وأوضحت في النص الذي قدمته أن العلاقة بين المطلق والنسبي وبين القيم والمجتمع أساسية لصياغة رؤية أخلاقية، وأن الدين هنا مصدر للاستقرار الأخلاقي والقيمي، الاستقرار وليس الجمود أو التحجر، وبدونه ننطلق في فضاء لا حدود فيه ولا قيود.. ويخسر الإنسان الكثير ولا يجني إلا النذر اليسير، وذلك في البداية فقط أما المآلات فكارثية وضد الإنسان والإنسانية.

وكان واضحاً لدي أن الإسلام مصدر للعدل والحق والحرية

المسؤولة التي تقف عند حقوق الآخرين، فالإنسان ليس فرداً متفرداً يعيش في فراغ عاكفاً على ذاته، بل كيان اجتماعي يقدم بعضاً من حريته المطلقة ثمنًا لوجوده الاجتماعي وفي المقابل يجني أضعاف ذلك رعاية ومسؤولية من الآخرين، وذلك بشكل عضوي تضامني تراحمي، وأن عليه أن يواجه بهذه التضامنية والتراحمية محاولات تحويله إلى مادة وجسد وفصله بل بتره عن كيانه الاجتماعي تحت دعاوى التحرر، لأنه في النهاية يسقط أسير أبنية وعلاقات مادية لا ترحم ولا رحم لها، وأن آلة الرأسمالية أو المادية شرسة، وأن مقولات الشيوعية غير كافية ولا تسعف في النظرية أو التطبيق في تلك المساحة الأخلاقية الاجتماعية، وليس البديل الوحيد لها هو مجتمع تقليدي يحرم الفرد من خصوصياته أو يصادر إبداعه، بل مجتمع إنساني يوازن بين الفردي والجماعي ويدمج الخاص بالعام -مع احترام الخصوصيات- لصالح الاثنين ولصالح الإنسان.

أما د. نوال السعداوي فإن عداءها للدين واضح، وهي لا تخفيه بل يظهر جليًا في نصها، وهو عداء يقوم على الأسس التالية كما أوردتها في صفحات النص المختلفة:

١- أن الدين صناعة إنسانية، ومنتج تاريخي، وهي رؤية علم الاجتماع الغربي بمدارسه الكلاسيكية واليسارية على حد سواء، لذا نجدها تتحدث عن أن "الأديان نشأت في عصور قديمة يحكمها

النظام العبودي" (ص٧)، وهي تتبنى التقسيم الماركسي للتاريخ لمراحل تصاعدية، والدين ينتمي للماضي وليس للحاضر أو المستقبل، وهو بالضرورة أداة قهر.

٢- أن أي محاولة للحديث عن الدين بشكل إيجابي يجب أن تحول الدين إلى منحى ذاتي / إنساني/ جواني، فجدتها كانت تقول "إن الله عرفوه بالعقل" (فلا حاجة للوحي البتة إذن)، ووالدها يقول: "أنا أعرف الله في أعماقي وهو العدل، الله يخرج من أعماقنا وليس من المطبعة أو من فوق المآذن والجوامع"، وهي أقوال دالة حين تستشهد بها الكاتبة وقد سبق لي في ورقتي بيان كيف أن هذه أول خطوة لفصل الدين عن الحياة وأن هذا هو عين سبب فقدان الدين لآفاقه التحررية كمصدر للعدل الاجتماعي وليس العكس.

٣- أن الدين يجب أن يخضع للهوى، فيتغير بتغير الظروف، لا بالتجديد والاجتهاد وضبط التوازن بين المطلق (الوحي) والنسبي (الواقع) بل بإخضاع المطلق للنسبي، الوحي للمادة، وإلا كان الدين ظلاميًا رجعيًا وأداة للظلم والقهر، فهي تقول: "الأخلاق والأديان والقيم كلها تتغير مع تغير القوى المسيطرة سياسيًا على وسائل التعليم والإعلام والتفسير للكتب الدينية، والدين جزء من المجتمع وهو نتاج من نتاجات المجتمع البشري فكرًا وممارسة" (ص٤٥) وكأنه لا ثوابت ولا قيم ثابتة بل أديان صناعة محلية.. وحسب.

٤- أن الدين هو خادم السياسة يتم فقط توظيفه (ص٤٦) وهو حليف الرأسمالية البغيضة المستغلة وأداة لاستغلالها، والاقتصاد هو الذي يحدد مسار التاريخ وليس الدين أو حتى الثقافة، (ص٦٢، ٦٩) وببساطة: "يلتقي الشرق والغرب، والإسلام والمسيحية واليهودية في إصدار القوانين والقيم الأخلاقية والسياسية التي تجعل مفهوم الحرية أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان قاصرة على الرجل وعلاقتهم بالدولة والحكم". (ص٧٢).

٥- أن رجال الدين خضعوا للسلطة السياسية والاقتصادية على مر العصور وأن عليهم أن يعتذروا عن الجرائم التي اقترفوها في حق الناس والنساء كما اعتذرت الكنيسة الكاثوليكية. (ص٨٤).

٦- أن هناك تحالفًا بين الأديان الآن ضد المرأة في المؤتمرات الدولية، والدين حليف الرجعية، ويجب فصله عن حياة النساء ليتحقق التقدم.

وفي نص د. نوال السعداوي نفتش عن أدلة تؤكد كلامها فلا نجد سوى الكلام المرسل، فما الدليل (العلمي) على أن الدين نشأ تاريخياً؟ إن هذه افتراضية قال بها علماء الاجتماع دون دليل بل ظلت مسلمة بل (أسطورة) حاربوا بها المسيحية ليزيحوها من

موقع السلطة الفكرية والسياسية، ولا تسير د. نوال السعداوي في قضية (العقل والدين) حتى النهاية، أو تحدد معالم هذا الدين الإيجابي العادل الذي "ينبع من داخلنا" ولا كيف يمكن أن يصوغ نظاماً أخلاقياً وحقوقياً ويتجنب مزالق التفتيت الأخلاقي والاجتماعي التي ذكرتها في نصي.. ولا ترى د. نوال عبر التاريخ (كله) في الدين سوى خادم للسياسة وأداة رجعية، دون أن تحدد عن أي (دين) من الأديان تتحدث ولا عن تاريخ طويل من استخدام الدين كأداة للتحرر والانعتاق والعدل الاجتماعي ليس فقط في تاريخ الإسلام بل في أديان أخرى وأبرز الأمثلة المعاصرة كحركة لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية، والصحوة الإسلامية المعاصرة رجالاً ونساءً، وأنا أكرر هنا نساءً لأننا كنا في نظر الآخرين مجرد ضحايا قهر ظلامي ولم يكلف إخوان العروبة أنفسهم التساؤل لماذا شاركت المرأة في الصحوة الإسلامية، كان الحديث عن تزييف الوعي يعطيهم سعادة سهلة ويرضي عقولهم المستنيرة وتركوا مهمة البحث في الإجابة الحقيقية للغربيين الذين يسعون أحياناً للفهم وكشفت دراساتهم كيف وجدت المرأة المسلمة في الإسلام إطاراً للحرية والكرامة و..التمكين والقوة[١]،

(١) انظر مثلاً:

Karin Ask and Marit Tjomsland (Eds.) , Women and Islamization: Contemporary Dimensions and Discourse on Gender Relations, Oxford: Berg , 1998.

لكن د. نوال لا تقرأ الواقع ولا التاريخ ولا تكلف نفسها مشقة قراءة مراجعه، بل تكفيها الأساطير الفرعونية القديمة والتي تخلط بينها وبين الدين وبينها وبين التاريخ، ويصبح الدين مقبولاً إذا كانت المرأة هي الإله، فقط. وهو الخلط الذي تمارسه أيضاً حين تتحدث عن شهرزاد الأسطورة وكأنها موجز تاريخ المرأة في العصور الإسلامية، ثم هي تطالع اليهودية والعهد القديم مع الأساطير الفرعونية (ربما للتزامن) أو تشير إشارات عابرة للمسيحية، أما الإسلام فتشير إليه إشارات أقل ما توصف به أنها مقتضبة، والطريف أنها جلها مغلوطة، ومليئة بالأخطاء المضحكة، فهي لا تعرف الفرق بين الآية القرآنية والحديث النبوي الشريف، فتقول: "يقول الله في القرآن: لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى" (ص٣٧) وهو حديث وليس آية، وهي لم يصل لها سوى آية واحدة من قصة آدم هي الآية ١٢١-١٢٢ من سورة طه؛ فتقول: إن القرآن يعلن العفو عن آدم فقط لتحمل حواء وحدها ذنب الخروج من الجنة، و لم يخبرها أحد أن القصص القرآني لا يؤخذ من آية واحدة، بل هو إضاءات مبثوثة في آيات شتى، والآية المكملة هي في سورة الأعراف الآيات ٢٢، ٢٣ حيث اعترف الاثنان بالاشتراك في الخطأ وطلبا العفو والمغفرة من الله، لكن نصف الصورة دائماً يكفي لإقامة حجة باطلة والتعصب حجاب حقاً، ثم تباري المستشرقين في الإشارة لحديث

((النساء ناقصات عقل ودين)). وتقول: إن هناك من ينكـر نسبتة للرسول، والحديث صحيح في البخاري وأنفقت من عمري ستة أشهر أقرأ في تفسيره وشرحه وملابساته ودلالاته وأقارنه بمئات الأحاديث الأخرى والمواقف الفعلية الثابتة للرسول مع النساء ولكن هذا مجال بحث آخر لا متسع له هنا، ثم هي تقول بثقة تحسد عليها في موضعين من بحثها (ص٢٧-ص٦٩)، "إذا تعارض النص مع المصلحة غلبت المصلحة، لأن النص ثابت والمصلحة متغيرة"، وتكرر ذلك مرة ثانية في موضع ثان قائلة: إن هذه مدرسة معروفة في الدين الإسلامي تعتمد على الاجتهاد والعقل وليس على النقل عن الأسلاف(!).

وقد اجتهدت أنا في البحث عن أصل لما تقوله فلم أجد، بل وجدت كلامًا نفيساً لابن رشد في رسالته (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال)[1] حول درء تعارض العقل والنقل يقول فيه: إنه إذا تعارضت المصلحة مع إجماع ظني لم ينبن على حكم ثابت تقدم المصلحة على هذا النوع تحديدًا من الإجماع، ووجدت لدى علماء أصول الفقه بحوثًا مطولة ومفصلة في باب (المصلحة). وكيف نفرق بين المصلحة الحقيقية وبين المصلحة المتوهمة، والمصلحة الشخصية الفردية والمصلحة العامة؟ وكيف أنه

(١) راجع: محمد بن رشد القرطبي، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال، القاهرة: مكتبة محمود صبيح، ١٤٠٥هـ.

يجب ألا يكون هناك تعارض بين هذه المصلحة وحكم ثابت في نص ثابت من قرآن أو حديث، ولم أجد هذه المدرسة التي تعتمد على العقل فتلقي بالنص من النافذة إذا تعارض مع مصلحة مؤقتة أو ذاتية أو هوى فرد أو جماعة، ولكن هذا (اليقين) المرسل ليس استثنائي في نص د. نوال السعداوي، فالخلط بين التاريخ والأسطورة، وبين الشريعة وعلومها ومقولة سمعتها وهي صغيرة أو تصريح لرجل أو امرأة في جريدة أو على شاشة التلفاز، كل هذا من باب الإبداع السعداوي الذي يجب أن نألفه.

ولا يظهر في النص جهل د. نوال السعداوي الفاضح بالنصوص الإسلامية قرآناً وسنة أو فقهاً وعلوماً شرعية، ولو من باب التسلح بالبرهان والحجة في خطابها المعادي للدين، بل أيضاً هذا التشوش في تصورها للإله، وهو تشوش قد يكون مقبولاً من ماركس أو إنجلز لأنهما لم يعرفها عن الإسلام شيئاً، أما أن تضع د. نوال السعداوي كل العقائد في سلة واحدة سواء كانت عقائد عن (إله) أو (آلهة)، وترى أن المشكلة في الإله كونه الإله الذكر الواحد أصل الوجود، لأن الإلهة الأنثى هي الأصل، لذا فهي تحتفي بالعقائد الفرعونية، لأنها كان بها آلهة إناث و"كانت لهن مكانة عالية تعلو أحياناً على الآلهة الذكور (ص٦)فأمر ولا شك سيغضب الدارسين في مجال الأديان المقارنة، فالمشكلة الحقيقية بين د. نوال السعداوي والله أنه ذكر في حين أنها تريد الله الأنثى..

وحين تجد أنثاها تنفق وقتها في قراءة كتب الأساطير الفرعونية وكتب التاريخ الفرعوني وتخلط بينهما وتتحمل عناء البحث.. أما قراءة القرآن الذي تشير له لماماً أو أحاديث (محمد) فلا..

وأنا لا أدري كيف تجهل د. نوال السعداوي رغم سنوات العمر الطويلة هذه أن (الله) في الإسلام ﴿ليس كمثله شيء﴾ وأنه ليس ذكرًا ولا أنثى، وأن الإشارة له بأنه (هو) مجاز لأن اللغة قاصرة، ولو قلنا (هي) لثارت ذات الإشكالية، ولا فرق لو قلنا هو/ هي لأنه في النهاية لا (هو) ولا (هي) ولا ذكورة أو أنوثة، وأن هذا هو جوهر (التوحيد) في الإسلام، والذي يميزه عن أية عقيدة أخرى، يميزه عن تجسد الإله في المسيح/ الذكر في التراث المسيحي، ويميزه عن الإله في التصور اليهودي، ويميزه عن غياب الإله بالمرة في بعض مذاهب البوذية (وكذا غياب اليوم الآخر)، وفي كتب مقارنة الأديان كلام طويل حول اختلاف تصورات الإله في الأديان والملل المختلفة، لكن آثار الماركسية من إنكار للألوهية، ونزعة التمركز حول الأنثى التي تمثل د. نوال السعداوي نموذجًا مثاليًا لها تحجب كل هذا عن عقل د. نوال السعداوي، لأن الدين ليس فقط منفي من عقلها كمصدر للمعرفة بل كموضوع لمجرد المعرفة، وفي حين كان الإسلام بالتوحيد توحيدًا للروح والجسد ومسؤولية بالاستخلاص والأمانة، والعمارة للكون وفاعلية اجتماعية بنظام الحقوق والواجبات الذي تغذيه علاقات

الفضل والعفو والصفح، ترى د. نوال السعداوي من خلال حجاب المرجعية المادية أن "الموروث المقدس الذي يتغلغل إلى أعماق العقل والجسد والروح فيفصل بين الثلاثة يمزق الإنسان المتكامل والكيان الواحد إلى ثلاثة أجزاء متنافرة متصارعة تحت اسم الجسد والعقل والروح يندرج منها تحت فرع من العلوم فينفصل عن الفرع الآخر، تدخل الروح تحت علم الدين أو اللاهوت أو الروحانيات أو الأخلاقيات، ويدخل الجسد تحت علم الطب أو البيولوجي أو الفسيولوجي أو التشريح وعلم الأمراض، ويدخل العقل تحت تخصص آخر هو الطب النفسي أو الأمراض النفسية والعقلية، وينفصل كل ذلك عن الأمراض الاجتماعية أو السياسية التي ينتج عنها الفقر أو البطالة أو الحروب الاقتصادية والعسكرية وغيرها مما يشكل أهم الأسباب التي تعرض أجسام الناس وعقولهم وأرواحهم للأمراض والمشاكل على اختلاف أنواعها".

وأنا لن أتوقف كثيرًا أمام (لغة) الكاتبة المستقاة من الخطاب الماركسي أو الأدبيات الغربية النسوية، من قبيل (المقدس) و(الموروث) أو (اللاهوت) والتي هي كلمات غريبة على قاموسنا الإسلامي، غريبة لفظًا وغريبة مضمونًا، فقد سبق أن أدركت أن د. نوال تقرأ (عن) الإسلام ولا تقرأ (في) الإسلام، لكنني فقط أتأمل في هذا الخلط البالغ والمذهل حقاً، ففي حين قامت

الإيدلوجية الماركسية ثم الإيدلوجية النسوية على فصل الجسد عن الروح. وانشغلت بالجسد والمادة والاقتصاد والجنس والذات المادية، وبدأت عقلانية ثم تحولت العقلانية في بعض تيارات ما بعد الحداثة إلى رفض للعقل المحض كمطلق وإعلاء العقل النسبي، وتم رفض (شمول) الدين، تتجاوز الكاتبة كل هذا بقفزة واحدة، وما أكثر قفزاتها في النص، ليصبح الدين هو مصدر هذا الفصل رغم أن الدين لا صلة له بالعلوم الحديثة/ الحداثية التي ذكرتها والتي قسمت الإنسان لكل هذه الأبعاد و قدمت العلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية حتى دفعت العلوم الاجتماعية منذ مرحلة السلوكية وحتى الآن إلى هذا الولع بالمنهج الكمي والقياسات الإحصائية والبرمجية لتحقيق الضبط الكامل في دراسة الإنسان ذو البعد الواحد المادي، فتأتي د. نوال السعداوي لتقلب هذه الحقائق - كالعادة- رأساً على عقب، ويصبح الدين والمقدس الموروث هو المسؤول عن هذه الجرائم الحداثية التي تمت في غيبته وهو سبب كل الشرور والمشاكل "على اختلاف أنواعها"، وبعيداً عن العلوم الحديثة التي ستجد من يدافع عنها لا أحسب أن تذكير د.نوال بأن العلوم الإسلامية الشرعية جمعت بين الروح والعقل، وأن الفقيه المسلم كان يجمع علوم عصره الدينية والطبيعية، وكذا الفلسفات الأجنبية في بوتقة عقله الفذ، حتى تعددت كتبهم في كل المجالات ونجد من الفقهاء من صنف كتباً في الفلسفة وفي

الطبيعيات، ثم قامت على هذه القاعدة حضارة الإسلام لتزدهر العلوم الطبية والهندسية والآداب والفنون، وتتسع مساحة الإسلام الحضاري لتتقبل في داخل هذه الدوائر الرجال والنساء، بل والمسلمين وغير المسلمين، لا أحسب أن تذكيرها سيكون له أي عائد، لأنه من ناحية يستلزم قراءة كتب التاريخ ومصنفات الفقه والأصول ود.نوال السعداوي لا تكلف نفسها عناء التحقق من آية أو حديث فما بالك بالمؤلفات التراثية بمجلداتها الغنية (مقارنة بفاطمة المرنيسي مثلاً رغم اختلافنا مع منهجها وخطابها)، ثم إنها تعلن صراحة أن "الكتابة الأدبية أو القصائد الشعرية ربما كانت أكثر كشفًا لموضوع المرأة والدين والأخلاق من البحوث العلمية"(!) وتظل تردد أسطورة أن البحث العلمي قوالب جامدة ومحدود ونظري وممل.. فهل تجدي التذكرة أو تنفع القوائم بألوف المراجع مع عقل أو منطق كهذا؟

ثم نتساءل في ختام هذا الجزء: كيف يستقيم ما تقوله الكاتبة مع الاتهامات التي تلقاها الدين الإسلامي دومًا بأنه يحقق هذا الشمول في حين كان البعض يريد دومًا (تفكيك) الإنسان فمن أين أتت د. نوال بهذا التصور الجديد تماماً بأن الدين يفكك!! ومن أين يأتي الشمول الذي تقول إنها تنشده؟ ما الذي يجمع شمل الروح والجسد والعقل سوى الدين؟ وهل المنظومة المادية والوضعية تحقق ذلك؟ وهل حققت النسوية ذلك؟ وهل إقصاء

الدين الإسلامي -وأنا هنا أتحدث عن الإسلام وليس عن (آلهة ومقدس) بل الدين الإسلامي تحديدًا - هل يحقق إقصاؤه عن حياة النساء هذا الشمول والالتئام لتلك الأجزاء؟

لقد حضرتني هنا كلمات للأستاذ الدكتور جلال أمين أستاذ الاقتصاد والمفكر المصري البارز الذي يصنفه البعض في اليسار ونصنفه نحن في المساحة الوطنية الواسعة حين كتب:

" إن العلمانيين الليبراليين والماركسيين يسخرون من التراث السلفي عندما يدعو إلى تطبيق الشريعة، فيزعمون بضرورة فصل الدين عن الدولة، ولكنهم هم لم يفعلوا ذلك قط، فمن يستطيع الزعم أن الدولة التي تحمل لواء الماركسية تخلت عن سيطرة الغيبيات الماركسية على الدولة، سياسة وقوانين وثقافة؟ والليبرالية الغربية ليست أسعد حظًا وإن كانت أكثر ادعاءً، فتقديس العلم والتقنية المتقدمة قد تحول في الدول الليبرالية إلى دين وغيابات، لها كهنتها وطقوسها التي يقبلها الناس كبدهيات ولا يسمح لأحد أو لا يسمح أحد لنفسه بالخروج عليها، إن من حق التراثي السلفي أن يرد على من يدعوه إلى فصل الدين عن الدولة بأن على الآخرين، إن استطاعوا، أن يفصلوا دولتهم أيضاً عن ديانتهم الجديدة، وأن ديانتهم ليست بأفضل من ديانتنا، أما التيار السلفي أو التراثي، فإنه وإن كان مرشحًا للإبداع أكثر من غيره بحكم ثقته بتراث أمته واعتزازه ونفوره الطبيعي من تقليد الأجنبي، فإنه

يبدو لنا وكأنه يضيع فرصة الذهبية في تحقيق هذا الإبداع" (١).

وأريد هنا فقط أن أشير إلى جهد حقيقي يتجاوز الإدانة أو الشعارات إلى بحث منظم نحو إيجاد رؤية نقدية رصينة وصياغة معرفة بديلة تقف على أرض الاجتهاد الإسلامي بالمعنى الواسع (والدقيق) قام بها أربعة وأربعون أستاذاً وباحثاً في كافة مجالات العلوم الشرعية والاجتماعية والطبيعية والطبية، بل والأدب والهندسة والعمارة وغيرها لنقد النموذج الغربي السائد، وتقديم نموذج معرفي حضاري تجديدي في كل هذه العلوم، وقد اجتمعوا من بقاع العالم في عام ١٩٩٢م بدعوة من أ.د. عبد الوهاب المسيري الباحث الموسوعي، واستضاف اللقاء المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالقاهرة لتخرج أعمال الندوة في كتاب ضخم من جزأين تحت عنوان: "التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد" بعدها بثلاثة أعوام كاملة من الإضافة والبلورة، ويقوم المحرر أ.د. المسيري الآن بنشر موجز الجزأين في كتاب يقدم إضافة وتطوير لهذه الرؤية المعرفية، في حين يعكف الأساتذة المشاركون والباحثون على تطوير رؤاهم من خلال بحوث علمية في شتى المجالات، تجمع ما بين الخاص والعام، والحديث والتراثي، والسياسة والاجتماع والاقتصاد والجنس والجسد والمدنية والعولمة،

(١) د. جلال أمين، نحو تفسير جديد للأزمة الاقتصادية في المجتمع ١٦٠، القاهرة: مكتبة مدبولي ١٩٨٩م.

نحو تقديم إسهامات متواضعة تدافع عن إنسانية الإنسان في ظل التوحيد[١].

٢-التمركز حول الأنثى: حجاب العقل

منذ الثمانينيات أتابع إصدارات جمعية تضامن المرأة العربية التي أسستها د. نوال السعداوي ثم أغلقت من جانب وزارة الشؤون الاجتماعية بمصر لمخالفات إدارية (أو للتحيز ضدها وكأحد ممارسات السلطة السياسية الأبوية ضد المرأة ربما..)، وقد تابعت الجمعية نشاطها في خارج مصر بفاعلية ولها مركز استشاري لدى الأمم المتحدة إذا لم تخني الذاكرة.

كان شعار "رفع الحجاب عن العقل" يكتب على أغلفة مطبوعاتها، وكانت معركة الخطاب النسوي مع الحجاب شرسة باعتباره رمز القهر الذكوري الديني الرجعي.. إلخ.

وقد تذكرت هذا الشعار حين قرأت نص الكاتبة، فقد وجدت أن إعادة إنتاجها لأفكارها السابقة أو "إعادة تدويرها" بالمصطلح البيئي الحديث وتمحور هذه الأفكار حول فكرة قهر المرأة وذكورية واستبداد الرجل قد حجب عن عقلها الكثير من الحقائق، ودفعها إلى تجاوز معلومات موثقة واجتزاء نصوص

(١) د. عبد الوهاب المسيري (محرر) إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد (جزأين)، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٩٩٧م.

معينة، واللهث وراء صورة الرجل في كل شيء ثم صياغة حقوق المرأة محاكاة له بشكل يثير السخرية أحيانًا ويثير الرثاء أحياناً أخرى..

لقد انطلقت الكاتبة في تفكيرها من فكرة المرأة/ الفرد لا من فكرة الإنسان في إطار جماعة اجتماعية وبينهما ترابطات من الحقوق والواجبات المتبادلة، وبذلك جاءت أفكارها بالغة التطرف..والطرافة.

وتنطلق الكاتبة من مسلمات لا تحاول مناقشتها أو إثباتها، مسلمات أسطورية مفزعة يجب بناءً عليها تقبل كل ما تقوله وإلا صرنا ضد المرأة والحرية ومن أنصار الأبوية الذكورية المستبدة المعادية.. إلخ.

أول هذه الأساطير هو أنه تم "تجاهل دور المرأة في الحضارات القديمة بمثل ما تم تجاهل دورهن في الحضارات الحديثة، لأن معظم الذين يكتبون التاريخ رجال يتطلعون للسلطة ويحتقرون الشرائح الفقيرة والضعيفة في المجتمع ومنهم النساء"، وأنا لم أفهم أبداً كيف تم تجاهل دور المرأة في التاريخ، وكتب التاريخ مليئة بأسماء النساء وإسهاماتهن، وإلا من أين تأتي بحوث النسويات بمادتها العلمية حول المرأة في العصور المختلفة؟ لقد زخرت كتب التفسير وكتب الرواة وكتب التاريخ بسير وتراجم النساء عبر العصور، ودور

النساء في الدوائر المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسجلت تلك الكتب دور المرأة بانتماءاتها المختلفة في الأوقاف وفي العلم والفقه وفي دروب السياسة والملك ومجالات الأدب والشعر، وبقى هذا التراث لنا لمن أراد أن يطالعه ويستمد منه القوة، أما من الأحاديث النبوية الصحيحة في الكتب الصحاح فسنة رسول الله مع النساء كلهن زوجاته وبناته والمسلمات اللاتي بايعنه ونساء قريش ونساء الأنصار كلها مسجلة ومحفوظة، فأين تاريخنا الذي أهمل المرأة، أم أنه إذا قال آخرون أن تاريخهم أهمل المرأة صار تاريخهم هو (التاريخ)، ورددنا خلفهم "ونحن كذلك..آمين"؟!

واذا كانت المرأة حقاً مطرودة من التاريخ ومن الدين ومن الدنيا، فإن تجييش الجيوش لتحريرها فريضة ولا شك.. وعمل بطولي رائع، لكن ألا يجدر بنا أن نتوقف لنتساءل هل وقع الظلم حين وقع على المرأة وحدها دوناً عن كل فئات المجتمع، أم أنه في مراحل الانكسار والضعف وغلبة الاستبداد كان سيف السلطان على الجميع، على رقبة العلماء المستقلين (فلنتذكر -على سبيل المثال محنة الإمام ابن حنبل، ومواقف العز بن عبد السلام) كان سيف السلطان أيضاً على رقبة الشعب رجالاً ونساءً؟

إن زعم القهر المستمر أبداً عبر التاريخ آفة مثل إنكاره بالكلية، كلاهما صورة متطرفة لواقع كان وما يزال أغنى من

ذلك بكثير، وأوضاع اجتماعية معقدة كان البشر فيها-والنساء- لا يقبلون أن يظلوا مقهورين دائمًا، وظلم شديد للمرأة أن نقول إنها فقط موضوع للظلم والقهر الذي يمارسه الرجال بشكل عنصري، فالرجال هم المؤرخون، وهم المفسرون، والمشرعون..وكانوا دوماً ضد المرأة، وهكذا يصبح الظلم قرين الرجولة والعدل والحكمة والفلسفة والإبداع قرينة الأنوثة.. ونسقط في عنصرية النسوية المعاصرة المقابلة التي تطرفت لدرجة المناداة بوجود للمرأة، لا يحتاج للرجل في صيغة الحياة الجنسية السحاقية التي صارت مذهباً يعادي الرجال، ثم يعادي الجنسية الطبيعية بين الرجل والمرأة التي يسمونها باسم محايد في الإنجليزية هو Hetero- sexuality وترى فيها طريقة حياة متكاملة ترفضها، فتعلن الحرب على طريقة الحياة هذه وتسميها Hetero-sexualism وتريد استبدالها بالاستغناء النسوي عن الرجال جنساً واجتماعاً وإنجاباً، وهو أقصى التفكيك الذي كانت تنتقده د. نوال ومذهبها بعينه هذا أحد مآلاته ونهاياته[1] .

---

(١) راجع على سبيل المثال دعوة السحاقيات في الدراسات النسوية بضرورة التطبيع مع السحاق ونزع الطبيعية والشرعية عن الممارسة الجنسية بين الرجل والمرأة فقط:

-Michele Barrett and Ann Philipps (eds.), Destabilizing Theory: Contemporary Feminist Debates,Cambridge:Polity Press, 1992.

-Sarah Lucia Hoagland, "Lesbian Ethics and Female Agency", in:Susan Coutrap - McQuin, Explorations in Feminist Ethics: Theory and Practice, Indianapolis: Indiana University Press, 1992

هذا النموذج المعرفي الحاكم لدى الكاتبة جعلها تمر على كل وضع تجد فيه الرجال حقاً كان أم باطلاً فتدعو للمساواة بهم حتى لو كان وضعًا مخالفًا للأخلاق أو للدين أو العدل، فإذا كان الرجل يتمتع بالحرية ويمارسها خارج الأسرة وصولاً للزنا، فإن حرية المرأة تكمن في مساواتها به وترك مفاهيم الأخلاق البالية التي تختزل العفة في شرف المرأة أو تحترم الأمومة كقيمة، وبدلاً من أن تكون المرأة راعية الأخلاق والشرف وتنادي بالتزام الرجال وتطبيق هذه المعايير عليهم في الثقافة ومهاجمة التقاليد التي لا تحاسب الرجل، إذا بها تدعو للمساواة به، فهل هذا إلا سقوط في محاكاة الرجال بالحق وبالباطل ولتذهب الأخلاق إلى الجحيم؟وحتى عندما حاولت النسوية في تخبطها إعادة طرح القيم والدفاع عن قيم الرعاية Ethics of Care باعتبارها مصدرها المرأة وستصلح المجتمع والسياسة وتنزع عنهما المنافسة والصراع ظلت غامضة ومبلبلة في إسناد هذه (الرعاية) لمصدر ثابت، وبقيت بينها وبين الأمومة علاقة واضحة رغم عدم التصريح بذلك، وإلا فمن أين تأتي الرعاية إذا كانت المرأة جسد/فرد ؟[١] .

وتجدر هنا الإشارة إلى أن أصواتاً بدأت تراجع هذا الاحتقار

(١) حول مفهوم قيم الرعاية في الفكر النسوي راجع على سبيل المثال لا الحصر:

-Joan Tronto, Moral Boundaries:A Political Argument for an Ethic of Care, New York: Routledge,1994.

للأسرة والأمومة، وقد أفردت مجلة Times Literary Supplement (TLS) البريطانية الرصينة صفحاتها الرئيسية الأسبوعية في عدد ٢٠ مارس ١٩٩٨ للعديد من الكتب الصادرة تواً آنذاك لنقد النسوية المعادية للأسرة على يد نشطات عانين من سيادة هذه التصورات في حياتهن الشخصية، وبدأن اختبار صحة وصلاحية هذه المنظومة بشكل نقدي لا يعني بحال تراجعهم عن تحرير المرأة أو "الردة"عن المطالبة بحقوقها بل المطالبة بمراجعة هذا الملف تحديداً في الفكر النسوي.

و قد كتبت (ميلاني فيلبيس) التي شاركت في هذا الملف تحت عنوان (الخاسرون في الحرب: نحو تسوية للحرب جنسية) تقول: "آن الأوان أن تطالب النسويات بقدر أقل من الحرية الجنسية لا بقدر أكبر، والتمادي في ذلك دعاوى الحرية الجنسية لا يعني سوى أن الحركة النسوية بدأت تفقد طاقتها. لقد منحت الحركة النسوية الرجال فرصة للتخلي عن مسؤولياتهم، واستدعت كراهيتهم وغضبهم تجاه المرأة، كما أثرت سلبياً على المرأة والأطفال وهذا هو الجانب المسكوت عنه في حصاد النسوية، ورغم ذلك تصر النسوية على عدم تحمل المسؤولية عن هذه الآثار، وتصر على الاستمرار في دق طبول الحرب بين الجنسين، وتزعم أنه من خلال سياسات الضمان الاجتماعي لحل هذه المشكلات تكون النساء قد حققن تأنيث الدولة! إن النسوية

ثورة لن تتوقف حتى تغير الطبيعة الإنسانية ذاتها، وحتى يتم تحييد و تهميش الرجال ونزع رجولتهم. لقد كانت النسوية ملائمة للمرأة العصرية..الوحيدة، لكنها فشلت تماماً في التعامل مع الأمومة، وليس هذا بمستغرب، فالنسوية صيغة نسائية جندرية (نوعية) للفردية تهدم كل الضوابط والحدود لصالح تحقق الأنثى."[١]

والنظرة للمرأة كفرد وجسد منفك عما سواه أو ما حوله هو أسطورة كبرى، وتصديقها يوقع فيما وقعت فيه د. نوال السعداوي من مطالبة بحرية الإجهاض، لأن المرأة قادرة على التصرف في جسدها والجنين الذي تحمله –(المرأة).. ذلك الجسد الأسطوري المنفصل عما حوله الذي يتخذ ذاته مرجعيته، وكأن هذا الجنين تكون من غير أب، وهذا الرجل لا شأن له بهذا الجسد الذي أراده في لحظة شهوة، والآن يقرر هذا الجسد أن يستقل بقراراته في الاحتفاظ بالجنين أو قتله!

وهو منطق عجيب وشديد العداء والكراهية لا للرجل وحسب بل وللحياة.. وللطفل، وهو شديد الكراهية أيضاً للمجتمع إن جرؤ على الدفاع عن حق أحدهما أو كلاهما..وكان من حصاده هذا التطرف النسوي شعور مقابل بالكراهية للنساء وشعور

---

(١) راجع:.Times Literary Supplement ,20 March 1998-

بالإحباط من جانب الرجال لم يكن إيجابياً للعلاقة بين الجنسين ورصدته (سوزان فالودي) في كتابين جديرين بالقراءة والتأمل[1] .

هذه الأسطورة أوقعت د. نوال في تناقض طريف حين استفزها أن يحرص البعض على تزويج المغتصبة من الغاصب فإن تزوجها سقطت التهمة عنه (وأنا ضد هذا أيضاً) وتسأل لماذا يفرض عليها أن تقبله زوجاً؟ لكنها تتساءل في موضع آخر لماذا لا يحق للمرأة أن تحتفظ بالجنين في هذه الحالة وينسب لها؟. ولم تتساءل لماذا يفرض على المرأة أن تقبله طفلاً وقد رفضت أباه زوجاً.. والسبب الواضح للموقف المختلف في الحالتين هو أنه في الحالة الأولى، المرأة يجب أن تملك حق رفض الرجل، أما في الثانية فإنها تريد لها أن تمارس عبر هذا الطفل القدرة على توريثه اسمها ونسبها.. وهكذا نحقق المساواة.. أن يحمل الطفل اسم أمه كما يحمل اسم أبيه.. وهي قصة رومانسية وتحقق مكاسب كبرى للكاتبة بتزويدها بقضية جديدة على أجندتها هي أن نحمل نسب أمهاتنا لا أبائنا (مساواة!) (ص٥٢) ثم لماذا لا نجمع بين زوجين؟ (ص٧٨) ولماذا لا يحق لنا السفر منفردات دون موافقة الزوج؟

وهكذا.. وهكذا..

---

(1) -Susan Faludi,Backlash:The undeclared War against Women in America,New York:Anchor Press,1992.
-,Stiffed The Betrayal of the American Man,New York:William Morrow & Co.,1999.

أمرين أريد فقط أن أذكر بهما في خضم هذا الخلط المتسلسل أولهما أن الشرع ميزان يضبط الحقوق والواجبات، وأن الأولى بدلاً من انطلاق النساء للمجال العام لتحقيق المساواة و "المشاركة في التنمية" (وأنا من دعاة ذلك بالمفهوم الإسلامي لا بالمفهوم النسوي) الأولى أن ندعو إلى زيادة دور الرجل في المجال الخاص.. وعودة الأب الغائب، وتحمّل الزوج المسؤولية التي أهدرها، بل وحقنا في أن نمنع أزواجنا من السفر بمساعدة القضاء إذا وجدنا في ذلك خطراً على الأسرة، مثلما حدث عندما غادرنا الرجال للعمل بالعراق والخليج وغاب بعضهم أعواماً طويلة، وتحملت الأمهات ما لا يطاق في تربية أولادهن، وكان الأولى أن يعود الأزواج الذين تحولوا لآلات نقدية تمويلية، والآن نجني ثمارًا مرة لهذه السنوات من تراجع قيم البر ومكانة الوالدين، وإدراك القيم والمسؤولية الاجتماعية لدى قطاع واسع من (أبناء النفط) هؤلاء.

أما الأمر الثاني فهو أن دولاً أخرى أتاحت للمرأة الحرية الكاملة في هذا المجال، فلم يكن الحصاد "أسراً سعيدة قائمة على الاختيار والحب"، بل عندما تم تطبيق حرية المرأة في كتابة اسم الأب في وثيقة ميلاد الطفل خارج الزوج، تراجعت نسبة التسجيل تراجعًا مخيفًا، كما ذكرت جرمين جرير كتابها السابق الإشارة له في نصي الأول، فكسبت المرأة نسباً وحيداً لأطفالها، وخسر الأب أبوته، وخسر الأبناء رعاية آبائهم، ورصدت ذلك

أيضاً دراسة أمريكية أظهرت أن نسبة معاناة الأطفال من الفقر هي ٦٦٪ من الأسر التي تعولها نساء وحيدات لم يسبق لهن الزواج الشرعي قط مقابل ١١٪ فقط من أطفال الأسر المتزوجة، وأن ٢٠ ٪ من الآباء الذين لم يتزوجوا الأم لم يزوروها أو يزوروا أطفالهم قط..قط[١] .

ثم عادوا بعد ذلك يلومون الرجل/الأب/اللازوج على تخليه عن طفله، وينعوا معاناة النساء اللواتي يعلن أطفال دون آباء، وتزايد الأسر الفقيرة بينهن.. فهل نحن نفر من قهر رجالي (حقيقي أو متوهم) إلى استبداد أنثوي تصبح فيه المرأة قائدة سياسات الكراهية ضد الرجال، والتي تحرمهم من أبوتهم، وتحمل مسؤولياتهم؟ وهل يتحقق تقدم النساء بأن يصبح الإله أنثى، والأم عائل وحيد، والأسرة أشكال وأنواع والرجال ضحايا.. ؟!

تحرير ضد الأسرة:

وتتمادى د. نوال في إسدال حجاب التمركز حول الأنثى على عقلها أو بالأحرى التمركز حول الرجل معكوسًا (مقلوباً) حين نقترب من مساحة الأسرة، ويغلب عليها فزعها من العلاقة الاجتماعية السوية بين الرجل والمرأة، والتي أصلها التراحم

(١) R.I Lerman, "A National Profile of Young Unwed Fathers", in:R.I. Lerman (ed.)Young Unwed Fathers:Changing Roles and Emerging Policies,Philadelphia:Temple University Press,1993.

وكسرها ظلم، وبدلاً من أن تنادي بإصلاح الأسرة ومكافحة الظلم وضبط ميزان العدل، نجدها منذ البداية تناصب الأسرة العداء، وهو ثأر قديم بين الماركسية والأسرة لا تنسيها إياه الأيام والتحولات ولا ما بعد الماركسية ولا مراجعات النسوية.

وهذا العداء واضح منذ البداية، فإذا كان الجسد هو المقدس والمطلق فإن أي تقييد من أي نوع أو ترتيب حقوق أو واجبات هو نزع لقداسة هذا المطلق النسوي، وأي وحدة اجتماعية تضبطه هي ضده وهي -كالعادة- ذكورية أبوية.. إلخ.

ربما لا تعرف الكاتبة أن الإسلام أمر الرجال والنساء بالعفة، ولا تعرف أنه لم يفرق بينهما في عقوبة الدنيا وحساب الآخرة على الجرائم الأخلاقية، ولا تعرف أن الطرفين إذا تجاوزا العدل والمودة والسكنى وصفا بالنشوز، رجلاً كان الظالم أم امرأة، وأن الحقوق والواجبات متبادلة في شكل دائري أساسه "كلكم راع وكلكم مسؤول.."، وهي لا تعرف عن أدب رسول الله في بيته شيئاً، ولا نصرته للنساء في كثير من الخلافات الزوجية، بل وقدوته في عدم الضرب، رغم أن الآية في القرآن تجد ذلك آخر الدواء.. وقال: ((لا يضرب إلا شراركم))، ولا تعرف كيف كان يشيد بنساء الأنصار لوعيهن السياسي ونشاطهن الاجتماعي والعلمي بل ومكانتهن في العلاقة الزوجية، ويرصد عمر بن الخطاب في حديث طويل كيف حدث التحول في مجتمع

المهاجرين، وزادت النساء قوة بعد أن رأين مكانة نساء الأنصار (وليس العكس). الأسرة تفرض واجبات على المرأة/ الجسد؟ هذا كاف لإعلان الحرب الضروس، وإعلان أن الأسرة غير مقدسة. وأن المرأة لن تعود بعد أن تحررت بالاستقلال الاقتصادي "لحيرة" الأمومة والدين والأخلاق (٦١) ولا لحظيرة البيت (٦٠) فهي في بيت زوجها أجيرة وفي بيت أبوها عالة.. والأسرة مؤسسة قهر.. إلخ.. إلخ.

ثم تثير د. نوال السعداوي قضية الاحتباس، وترى في حق الرجل في منع زوجته من السفر للخارج دون إذنه (تاركة أسرتهما المشتركة) ترى في ذلك (احتباس) للمرأة. وأنا لن أجادل في المصطلح فهو في النهاية مصطلح غير قرآني حتى لو استخدمه بعض الفقهاء، ولكن هل حق الرجل في منع زوجته من السفر دون إذنه احتباس؟ وأين هو هذا الاحتباس للمرأة في مدينة تضم ٢٥ مليوناً كالقاهرة، والأرقام تدلنا أن في مصر ٢٠٪ من الأسر تعولها نساء؟ فضلاً عن النسبة الأكبر من النساء اللاتي يعملن مع وجود الزوج ولا يدخلن في هذه النسبة، فأين الاحتباس هذا؟ وهل هو ظاهرة عامة تعاني منها قطاعات واسعة من النساء؟ أم أن السفر من هموم نخبة ضيقة من الراغبات في السفر للسياحة، أو السياسيات الراغبات في السفر لمهمة رسمية.. وكم عددهن وسط النساء؟

وهل السفر ممنوع البتة أم أنه وارد بموافقة شريكها في الأسرة الذي تترتب عليه أعباء بسفرها؟ أم أنــه لا يحق لـه أن يفتح فمه رغم أنه شريك في الأسرة لمجرد أنه رجل لو فتح فمه فهو يمارس القهر والظلم؟ما هذا الإرهاب الأنثوي؟؟

ولن أزيد هنا.. فقط أتأمل كيف تصبح قضية محدودة هماً وقضية كبرى.. وتردد د.نوال باشمئزاز: الاحتباس..الاحتباس.. ولو أنها حررت عقلها من هذه الهموم، لوجدت أن مشكلة قطاع عريض من الفتيات والنساء هو الآن عدم القدرة على اختيار الأسرة أصلاً مهمة وحيدة لها احترامها، بعد أن تعرضت الأمومة لهذا الهجوم الشرس. لا من النسويات فحسب بل من هيكل السوق الرأسمالي وآلياته الشرسة، ولنظرت حولها لتجد أن النسبة الأكبر من النساء لا تعمل اختيارًا ولا تحررًا بل فقرًا واحتياجاً، وفي سوق العمل يفرض عليهن مظهر الأنثى، بل إن الزواج العرفي الذي تحتفي به نوال السعداوي كشكل (جديد) من الزواج يقوم على الحب والاختيار هو القهر بعينه حيث لا حقوق للفتاة ولا مسؤوليات من جانب الفتى، هذا في حالة الشباب، أما في حالات السكرتيرة/ المدير فهي علاقة زنا مقننة، لا تستكمل شروط الزواج، ولا تحقق سوى الظلم للمرأة/ الجسد الأنثوي المرغوب من دون مقابل أخلاقي ومعنوي حقيقي، ولا أدري بأي ميزان وزنت د.نوال هذا الزواج الذي هو حقاً أقرب للزنا المقنع والظالم

للمرأة منه للحرية والمساواة.. كيف لم تر د. نوال السعداوي هذه المظالم الهيكلية في الزواج العرفي بل وفي زواج المسيار؟ الرد: لأنها أسدلت كما ذكرنا حجاباً على عقلها، فصار الظلم الفادح نصراً والعلاقة الشرعية والقانونية قهراً، والحب المنبني على العقيدة والسكن والمودة وعياً زائفاً، والأسرة التي ترتب على الرجل مسؤوليات مالية وأخلاقية، وعلى المرأة مسؤوليات مقابلة سجن تحبس فيه، لذا فلا عجب أن ترى أن المرأة الشجاعة هي تلك التي تعيش بلا زوج ولا أطفال ص (١٥) وأن صورة المرأة الصالحة المرتبطة بالعفة والأمومة أو العفة والأبوة صورة مهينة (رغم أنها في الإسلام صورة المؤمن وليس صورة المرأة)، ثم تربط بين العبادة والعبودية.. رغم أن أساطير ارتباط التحرر الاقتصادي للمرأة بتحررها الحقيقي من الظلم والقهر لم يعد يصدقها أحد.. ويكفينا جولة في أي حي فقير لنرى كيف تعول المرأة وتستمتع بمذاق (حريتها) المر والرجل نائم أو يدمن المخدرات، وليست هذه دعوة لأن تعود المرأة للحبس أو تكف عن العمل، فأنا امرأة عاملة وأم وزوجة، ولكن أنا أدعو لأن نزن الأمور بميزان القسط ونراجع أنفسنا بعد عقود من تكرار المقولات ذاتها بأعين مغلقة ويقين راسخ، يكذبه كل ما حولنا.

ولا تقوم الكاتبة بالمراجعة النقدية ولا تقبل أن يقوم بها غيرها.. لأن (التقدم) هو مسيرة للأمام، وهو للطرافة مفهوم غربي

حداثي للتقدم يسمى المفهوم الخطي Unilinear حيث كل ما هو ماض سيء تم تجاوزه، وما هو قادم جيد، وهو تصور فيه نوع من الحتمية التاريخية تعجب د.نوال ولا شك.. لذا فهي تصادر مقدماً على أي رؤى نقدية غربية، وترى أن الذين ينادون الآن باستعادة الأسرة، وتحقيق مكانة المرأة بعيدًا عن التمركز حول الأنثى، وسياسات الكراهية للرجال هم موجة "الردة في الفكر النسائي".. وهو وصف طريف حين نتخيل جيرمين جرير أو بيتي فريدان[١] ، ورغم أنني أدرك أن إحداهما أو كلاهما لن تخلو كتاباتها من إشارات مركزية-أوربية سالبة تجاه العالم الثالث، إلا أنني أقرأ لأتعلم وأسير، وأنظر وأطالع، لأرى كيف يفكر الآخرون، لكن أن يصبح كل مراجعة للمسيرة، بعد جني حصادها، مراً هو مجرد حركة ردة استشراقية محافظة فهو تبسيط مخل للغاية يثير الاستغراب.

أخيراً فلا شك أن الجزء الأخير في نص د.نوال السعداوي يسفر فيه بجلاء تصورها النسوي الذي يتخذ المرأة / الفرد/ الجسد مرجعية نهائية، لذا فالتقدم لا يتم إلا بفصل الدين عن حياة النساء.. واختيار حر لأشكال العلاقة بين الجنسين تتحرر من

---

(١) راجع الكتاب الأخير لبيتي فريدان زعيمة تحرير المرأة الأمريكية في الستينيات حول أهمية تجاوز الجندر:

Betty Friedan,Beyond Gender:The New Politics of Work and Family,Baltimore:John Hopkins University Press,1997.

ضوابط الدين الذكوري.. وهي هنا لا تضع أي سقف.. ولن أكرر ما ذكرته في نصي الأصلي في هذا الموضع.. فقد سلفت أفكاري فيه. فقط أختم بالإشارة إلى نموذجين إضافيين استوقفاني لكيفية تزييف الوعي التي تتم من خلال النسوية والتمركز حول الأنثى وأثرها، أولها كتاب صدر لتوثيق تجربة فيلم تسجيلي للمخرجة المصرية المتميزة (عطيات الأبنودي) والتي تحمل رؤية نسوية، وقد سجلت فيه مشاركة المرأة في انتخابات ١٩٩٥م في مصر، وهي أكثر الانتخابات عنفًا سقط فيها أكبر عدد من القتلى ضحية ظاهرة البلطجة أو العنف بين المرشحين في الانتخابات، بالاستعانة بالخارجين عن القانون لإرهاب الخصوم أو تصفيتهم.. ورغم أنها كانت كذلك بشهادة تقارير منظمات وطنية ودولية عديدة، إلا أن عواطف ((الأبنودي)) رأت في الانتخابات الوجه المشرق لمشاركة العديد من النساء الرياديات والبسيطات في الانتخابات، وهو ما دفعها لاختيار اسم بالغ الدلالة على ما أسميه حجاب النسوية للعقل.. لقد أسمته: أيام الديمقراطية..[(١)]

أما النموذج الثاني لمآلات تحكيم النسوية كمرجعية فهو ما قرأته في عدد ٤ يوليو ٢٠٠٠م في الطبعة العربية من مجلة نيوزويك الأمريكية، والذي تضمن حواراً مع (كاثلين كينيدي تاوتسند)

---

(١) راجع: عطيات الأبنودي، أيام الديمقراطية:النساء المصريات وهموم الوطن، القاهرة:قاسم برس، ١٩٩٧.

حول آفاق ترشيحها كحاكم لإحدى الولايات، ثم آفاق مستقبلها السياسي، وتساءلت الصحفية عن صورة لجولدا مائير علّقتها كاثلين في مكتبها كصورة وحيدة لامرأة على الحائط، فردت بصراحة: لقد أردت أن أعلق صورة لامرأة: لقد أسست ((جولدا مائير)) بلداً، وهذا شيء يثير الإعجاب ويستحق التقدير عليه.ولا تعليق.

أسطورة العلم / المطلق/ المنزه:

رغم أن د. نوال السعداوي في أكثر من موضوع تتحدث عن البحوث الأكاديمية الجافة الجامدة إلا أنها تتبنى (العلم) في مواضع كثيرة كمرجعية مستقرة.. رغم أنها – بالطبع – لا تشير إلى أية مراجع علمية البتة.

وقد أخرجت هذا السلاح / الأسطورة من جعبتها بشكل دراماتيكي في حديثها عن الختان، وأنا لن أقف طويلاً أمام مسألة ختان الإناث، والتي كتبت فيها عندما ثارت ١٩٩٤م بقوة في مصر (رغم أن الحملة ضده قديمة ممتدة منذ عقود) وكنت ممن قالوا في حينه أن الأدلة الشرعية لا تجعل ختان الإناث فريضة دينية بل الحديث يتحدث عن (الخفض) في الحالات الشاذة.. وليس البتر أو قطع الجزء، وأن الأمر يجب أن يكون تقديره طبياً.. وأما مسألة كونه فريضة دينية عامة فلا أساس له، بدليل أنه لا يمارس

في بلدان إسلامية كثيرة.. وهذا كلام منشور يمكن العودة له.. وكان هناك من الفقهاء والمفكرين الإسلاميين من قال بذلك قبلي وبأسانيد قوية وفقه متين، لكنني سأتوقف أمام منهج الكاتبة في تناول الموضوع بذات الاقتراب غير الدقيق وغير الموثق، وبالكلام المرسل شديد اليقين دون أي دليل.

لقد رددت الكاتبة في نصها عدة أساطير صغيرة فرعية مثل: "من المعروف في علم الطب".. و "في أحدث الدراسات الطبية" و "هناك حقائق طبية".. وهكذا، وأنا أريد أن أعرف هل تحول الطب إلى مطلق/ تابو جديد، فلا يصح لنا أن نسأل عن مصدر هذه (الحقائق) و (الدراسات)؟

ولقد عدت إلى شبكة الإنترنت لأتعلم، فالحكمة ضالة المؤمن.. وأرى كيف كشف (العلم) الذي يتجدد كل يوم وينسخ ما قبله فيصير شديد التبسيط، وتتسع مساحات الجهل.. أرى كيف كشف أن ختان الذكور الذي هو من سنن الفطرة (بعيداً عن الأساطير اليهودية) كيف كشف عن مضار ختان الذكور بحقائق جديدة.. فوجدت أن أكثر من نصف المواقع تتحدث وتحيل إلى دراسات تثبت إما وجود منافع ومحاذير أو تؤكد على فوائد عملية الختان من الناحية الطبية في الوقاية من الإيدز وسرطان العضو التناسلي للرجل، وتفند (النظريات) التي تقول: إن الألم في الصغر يسبب عقدًا نفسية (نسوا التخدير ربما!) وكان

الكلام أكثر رصانة من القفزات التي تقفزها الكاتبة من قبيل أن الألم أثناء الختان يؤدي لعدائية الذكر فيمارسها ضد المرأة وتؤدي للعنف والاغتصاب (هكذا.. مرة واحدة!) كما وجدت النصوص والدراسات الغربية أكثر أمانة في عرض الدراسات المختلفة المقابلة ذات النتائج المخالفة ومنهجها وأسباب اختلاف نتائجها.. وهكذا.. دون هذا الاختزال غير الدقيق وإطلاق المقولات وكأنها مسلمات لا نقاش فيها.

وقد كنت بالمصادفة قبل قراءة نص د. نوال أطالع نصاً هاماً للفيلسوف الغربي Paul Feyerabend عنوانه: "كيف نحمي المجتمع في مواجهة العلم"(١) به نقد جدير بالقراءة عن تحويل العلم الحديث إلى مطلق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقال إن الدعوة إلى فصل الدين عن السياسة (والتي هي مقبولة في فكره) الأولى أن تتزامن مع الدعوة لفصل العلم عن السياسة. إن الحديث عن العلم صار مثل قصص الساحرات.. مسلية لكنها مليئة بالأكاذيب الشريرة ".

وقد ذكرني هذا النص "بالأبحاث الطبية الحديثة" و "الحقائق العلمية" التي نشرت في الغرب في مطلع التسعينيات حول وجود

(1) Paul Feyerabend, "How to Defend Society Against Science".in: I.Hacking (ed), Scientific Revolutions, Oxford: Oxford University Press,1980.

جينات تدفع للشذوذ الجنسي.. وجرت محاولات تمرير هذا الأمر باعتباره "حقائق طبية حديثة" لا تقبل النقاش، ثم مع تزايد النسبية الأخلاقية، وبروز جماعات الازدواجية الجنسية Bi-Sexuality التي تدافع عن "طبيعية" معاشرة أي جنس، وبأي كيفية، كانت فردية/ جماعية تراجع صوت الطب، لأن الازدواجية الجنسية تعني أن الشذوذ/ اللواط/ السحاق اختيار ضمن تنويعات أخرى.. واستقر الأمر الآن على كونه اختياراً حراً.. ولا أنسى أنه تزامن في الوقت ذاته مع ضجة حول بحث "طبي" نشره عالم بريطاني، يؤكد الاختلاف في ذكاء الأجناس الإنسانية المختلفة، وثارت عليه الدنيا واتهم بالعنصرية فأين الصواب؟ وأين الخطأ؟ وما مدى دقة (العلم) هنا؟! خاصة مع بروز اتجاه قوي الآن للجمع بين الطب والحكمة مرة أخرى، ومراجعة الهوس بالتدخل الجراحي والليزر والجري وراء كل ما هو جديد و(التجريب) على المرضى، وهناك صعود للطب البديل الذي يحترم وحدة الجسد والروح، ويتعامل مع الإنسان بالطبيعة وبالقوة الكامنة وهو ليس خرافات ولا شعوذة، بل فوجئت أثناء إقامتي للدراسة في إنجلترا حين أرسلت أستفسر لزوجي عن نشاط إحدى الجمعيات المتخصصة في منح شهادات موثقة بعد أربع سنوات تتيح ممارسة الطب البديل بشكل قانوني بعدد هائل من تلك الجمعيات وتخصصات مختلفة عجزت عن متابعتها في حينه.

وقد كنت أدرس في الجامعة للطلبة في مجموعة دراسية باللغة الإنجليزية نصًا شيقاً كتبه أستاذ إحصاء أمريكي أسماه:" كيف تكذب باستخدام الإحصاءات " يوضح فيه كيف يمكن إسقاط رقم أو إغفال أرقام مقابلة لظاهرة موازية، أو إسقاط السياق الاجتماعي، لصياغة بحث يثبت فيه الكاتب عكس ما تقوله الإحصاءات لو تمت قراءتها بطريقة مختلفة.

وأنا هنا -بالطبع- لا أدعو إلى نبذ العلم والعودة للعلاج بالأعشاب.. ولسنا مخيرين بين تأليه العلم أو تسفيهه، فهذا هراء، لكنني أقول: إن استبدال الوحي بالبحث الطبي العلمي هو استبدال لثابت بمتغير.. خاصة أن هذا الثابت ديناميكي قابل للاجتهاد وتفاعل العقل، في حين يسكت هذا المتغير (العلم-الإله الجديد) الألسنة ويخرسها حين يزعم أنه مطلق.. ثابت. هذا كل ما أريد لفت الانتباه له.. فقط.

كلمة أخيرة..

لو أردت أن أستطرد لكتبت نصاً بالغ الطول في الرد على كل أساطير د. نوال السعداوي، والأخطر من ذلك في نظري هو تتبع وذكر ما سكتت عنه، و لم تقله، وأسقطته/مثل الأمثلة المختلفة التي أعطيتها، لكنني آثرت أن ألتقط بعضاً من النقاط وألقي الضوء في سياحة سريعة حتى لا يمل القارئ، ويكفيني أن يدرك كيف يفك

شفرة نص كهذا، ويدرك كيف يكشف ثغراته وتناقضاته وأساطيره، فلا مجال أمامي للاستطراد في الرد على قفزاتها من الولاية والسياسة لوجوب مقابل للمرأة يقابل الحور العين للرجال في الجنة، أو الربط بين التمييز الجنسي وقضية فلسطين، أو وصف الزواج الشرعي بالبغاء (أنصحها بالتروي في استخدام الكلمة بشكل سلبي لأن البغايا الآن " عاملات جنس " محترمات، ولهن منظمات فاعلة في الغرب!)..ونقاط كثيرة كنت أود تناولها لكن سيف الوقت والمساحة يمنعاني.

لقد بدأت د. نوال السعداوي بحثها بقولها: إنها تحلم " بعالم آخر لا أحد يسألني فيه من أبوك؟ وما دينك؟ وما جنسك أو جنسيتك؟ أو غيرها من الأسئلة التي لا نكف عن سماعها منذ أن نولد حتى نموت".

وأنا أقول لها: وأنا سأدافع عن عالم يعرف فيه الابن من أبوه ويتحمل فيه الأب مسؤولية أسرته، وإذا أردت أن أمارس ديني لا يطلب مني أن أمارسه سراً، وأن يصبح جنس الإنسان محترماً، ولا يجبر على التماهي في جنس آخر أو معاداته ليثبت ذاته، عالم لا يصبح فيه المنكر معروفاً والمعروف منكرًا ويسود فيه العدل.. واجبات وحقوقاً.

والله أعلى وأعلم.

الفهرس العام

تعاريف(*)

المرأة والأخلاق والدين

إعداد: محمد صهيب الشريف.

تعريف المصطلحات الواردة هنا ليست مطلقة المعنى، ذلك أن المؤلف يمكن أن يختار معنى محدداً للمصطلح ليستعمله في كتابه، وإنما وضعنا ما وضعناه من تعريفات لمساعدة القارئ غير المختص على فهم أفضل للنص.

الإبستمولوجيا Epistemology

تنقسم كلمة إبستمولوجيا إلى مفردين: مفرد إبستمي الذي يعني في اللغة اليونانية القديمة العلم، ومفرد لوغوس الذي يعني في اللغة نفسها، الحديث، الخطاب.

وبذلك يغدو المعنى الحرفي لكلمة إبستمولوجيا= الحديث عن العلم، وتعرف أيضاً على أنها فلسفة العلوم غير أنه في الخمسينيات من هذا القرن بدأ العلماء أنفسهم الحديث عن علومهم، فسمي هذا المنحى الثاني ابستمولوجيا العلوم. و لم ينته بعد الخلاف النظري القائم بن دعاة محل من المنحنيين حيث إن إشكالية فلسفة العلوم تختلف عن إشكالية إبستمولوجيا العلوم. لذلك يصعب حالياً إعطاء تعريف موحد ونهائي للإبستمولوجيا. لكن ثمة نقاط مشتركة يمكن التأكيد عليها، تصف الخطاب الإبستمولوجي على أنه يبحث:

(*) تعاريف المصطلحات الواردة هنا ليست مطلقة المعنى، ذلك أن المؤلف يمكن أن يختار معنى محدداً للمصطلح يستعمله في كتابه، وإنما وضعنا ما وضعناه من تعريفات لمساعدة القارئ غير المختص على فهم أفضل للنص.

١ – في الأسس النظرية للعلوم.

٢ – في مبادئها.

٣ – في ظروف تبلورها وتطورها.

٤ – في أساليب العلم المختلفة.

الأثنية الأقوامية Ethnology

مصطلح أدخله السويسري شافال على العلوم عام ١٧٨٧م في مطلع القرن التاسع عشر، كانت الإثنولوجيا تعني علم تصنيف الأعراق، وكما عنت ولفترة طويلة جميع الدراسات التي كان موضوعها حياة المجتمعات البدائية، غير الأوربية.

وهذا العلم يدرس المظاهر المادية والثقافية، لشعب من الشعوب، أو مجتمع من المجتمعات أو الأقوام البدائية، في مختلف الأمكنة والأزمنة، التي تبرز نتاج جهد الإنسان للسيطرة على البيئة الطبيعية.

أما اليوم فالاتجاه هو نحو استخدام كلمة الأنتروبولوجيا التي تشكل الإثنولوجيا جزء أو مرحلة من خطواتها.

الاجتهاد Independent Judgement, Ijtihad

بذل الوسع في طلب العلم بأحكام الشريعة.

استفراغ الفقية الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي.

استنفاذ الجهد في طلب الشيء المرغوب إدراكه حيث يرجى وجوده فيه، أو حيث يوقن بوجوده فيه. وبتعبير آخر: استنفاذ الطاقة في طلب حكم النازلة حيث يوجد ذلك الحكم.

استفراغ الوسع، فمن اجتمعت فيه شروط علمية معينة، في عصر معين، من أجل التوصل إلى حسن تصور للمراد الإلهي من نصوص وحيه، أو من أجل تطبيق المراد الإلهي في الواقع المعاش. وتحديد تلك الشروط العلمية متروك لطبيعة تتأثر بها تلك الشروط الواجبة الاجتماع في ضخية المجتهد كماً ونوعاً.

الاستشراق Orientalism

تعبيريدل على الاتجاه نحو الشرق، ويطلق على كل ما يبحث من أمور الشرقيين وثقافتهم وتاريخهم. ويقصد به ذلك التيار الفكري الذي يمثل في إجراء الدراسات المختلفة عن الشرق الإسلامي، التي تشمل حضارته وأديانه وآدابه ولغاته وثقافته.

ولقد أسهم هذا التيار في صياغة التصورات الغربية عن الشرق عامة، وعن العالم الإسلامي بصورة خاصة؛ معبراً عن الخلفية الفكرية للصراع الحضاري بينهما.

الاستنساخ CLONING

هو تكون كائن حي كنسخة مطابقة تماماً من حيث الخصائص الوراثية، والفيزيولوجية، والشكلية لكائن حي آخر.

فالاستنساخ هو توالد لا جنسي، لا يحدث فيه إخصاب لبيضة الأنثى بنطفة الذكر، فالخلية في التوالد اللاجنسي تشرع بتكوين الجنين، ومن ثم الفرد البالغ دون مشاركة الذكر، أي إن الفرد المستنسخ لا أب له.

أسطورة Muth

الأساطير روايات لا مؤلف محدد لها، تنتشر في المجتمعات المعروفة بتقاليدها العرفية الشفوية، وغالباً ما تروي هذه الأساطير أصول الجماعة،

وتمايز عناصرها الأولى عن عالم الطبيعة، وتحاول تفسير النظام الكوني، وعلاقة الإنسان بالكون والطبيعة.

الاشتراكية Socialism

نظام اجتماعي اقتصادي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وتبنى الاشتراكية على شكلين من الملكية: ملكية الدولة العامة والملكية التعاونية والجماعية. وتقتضي الملكية العامة انعدام وجود الطبقات المستغلة واستغلال الإنسان للإنسان، وتقتضي وجود التعاون بين العمال المشتركين في الإنتاج. وفي ظل الاشتراكية لا يوجد اضطهاد اجتماعي وعدم مساواة بين القوميات، كما لا يوجد تناقض بين المدينة والريف، وبين العمل الذهني والبدني.

الاقطاع Feudalism

نظام اقتصادي اجتماعي ظهر إلى حيز الوجود بعد تفكك وسقوط نظام العبودية المشاعية البدئية، وقد وجد في جميع البلاد تقريباً. وكان الملاك الإقطاعيون والفلاحون الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع الاقطاعي.

والطبقة الإقطاعية الحاكمة المستغلة تشمل النبلاء وكبار رجال الكنيسة وكانت طبقة الفلاحين المستغلة محرومة من كل الحقوق السياسية.

وكانت علاقات الإنتاج السائدة تقوم على أساس ملكية السيد الإقطاعي لوسائل الإنتاج الأرض والملكية غير الكاملة للعمال.

وشكل الدولة الإقطاعية كقاعدة كانت تتخذ الملكية المطلقة والإيديولوجية الدينية هي التي تسود الحياة الروحية للمجتمع.

إلحاد Atheism

إنكار وجود أي إله أو إنكار وجود إله مشخص والمعنى الأول أكثر شيوعاً. كذلك يرفض الإلحاد جميع الحجج التي يستند إليها المفكرون في التدليل على وجود الله.

إن كون المرء ملحداً معناه عدم التسليم بصحة أي من الأديان، وتتحدد درجة تطور الإلحاد مستوى الإنتاج المادي والعلاقات الاجتماعية، وتتوقف على الطابع الاجتماعي السياسي للمجتمع، أما أساسه النظري فهو المادية والعلم.

الإمبريالية الرأسمالية الاحتكارية Imperialism

وهي المرحلة الأخيرة في تطور الرأسمالية، حيث تشكل سيطرة الاحتكارات التجمعات الرأسمالية الضخمة سمتها المميزة. في ظل الإمبريالية تحتكر حفنة صغيرة من الاحتكارات إنتاج وتصريف أهم السلع، مما يتيح لها تعزيز استغلال العاملين، وإفلاس المؤسسات الصغيرة، وشراء المواد الأولية بأسعار متدنية وبيع السلع بأسعار عالية، وفي أيدي الطغمة المالية تتركز السلطة في كثير من ميادين الاقتصاد والسياسة.

أنتروبولوجيا الإناسة Anthropology

هو علم ينطلق في الأساس من الأبحاث الجغرافية البشرية أثنوغرافية ليحاول التوصل إلى معرفة القوانين العامة التي تسود حياة الإنسان في المجتمعات الصناعية المعاصرة، كما في المجتمعات القديمة والتقليدية.

فالأنتروبولوجيا في صيغتها الأولى زمن الإمبراطورية البريطانية والفرنسية والألمانية، كانت منحازة إيديولوجياً، أي إن المفردات الاستعمارية الرائجة كانت مقتبسة، دون أي نقد، في الحقل العلمي الأنتروبولوجي.

وهذا ما أساء إلى هـذا العلـم الجديـد فكنـا نقـرأ في هـذه الحقبـة، عـن الشعوب البدائيـة والمجتمعـات السـفلى والمجتمعـات العليـا، في إطـار تحليـل استعماري المنحى يضع الغرب الأوروبي والمتقدم تكنولوجيا، في رأس سلم الشعوب، وفي أسفل هذا السلم شعوب إفريقية.

ساهم الأنـثربولوجيون الأمـيريكيون، وكلـود ليفـي شـتراوس في فرنسـا في الإقلاع نهائياً عن فكرة الأنثربولوجيا الاستعمارية، بإبراز غنى تجارب الشعوب الصغيرة في الحقلين الرمزي والاجتماعي.

الإنسان ذو البعد الواحد One Dimensional Man

وهي عبارة ترد في كتابـات هربـرت مـاركوز أحـد مفكـري مدرسـة فرانكفـورت، وتعـني الإنسـان البسـيط غـير المركـب. والإنسـان ذو البعـد الواحد هو نتاج المجتمع الحديث، وهو نفسه مجتمع ذو بعـد واحـد يسـيطر عليه العقل الأداتي والعقلانية التكنولوجية والواحدية المادية، وشعاره بسيط هو التقدم العلمـي والصنـاعي والمـادي، وتعظيـم الإنتاجيـة الماديـة وتحقيـق معدلات متزايدة من الوفرة والرفاهية والاستهلاك.

وتهيمن على هذا المجتمـع الفلسـفة الوضعيـة الـتي تُطبـق معايـير العلـوم الطبيعية على الإنسان، وتـدرك الواقـع مـن خـلال نمـاذج كميـة ورياضيـة وتظهر فيه مؤسسات إدارية ضخمة تغزو الفرد وتحتويه، وتُرشّده وتنمطـه، وتُشيؤه وتوظفه لتحقيق الأهداف التي حددتها.

إيديولوجيا Ideoligy

من أعقد وأغنى المفـاهيم الاجتماعيـة، يعتـبر كـارل مانهـايم أن هنـاك صنفين من الإيدلوجيا: المفهوم الخاص والمفهوم الشامل.

فالإيديولوجيا بمعناها الخاص هي منظومة الأفكار التي تتجلى في كتابات مؤلف ما، تعكس نظرته لنفسه وللآخرين، بشكل مدرك أو بشكل غير مدرك. أما الإيديولوجيا بمعناها العام فهي منظومة الأفكار العامة السائدة في المجتمع.

البرجوازية Bourgeoisie

طبقة اجتماعية من أصحاب المهن الحرة نشأت في القرون الوسطى الأوروبية، سميت كذلك لأنهم كانوا يعيشون إما في المدن أو في قرى صغيرة Bourgs يتمتعون فيها ببعض الامتيازات.

لعبت هذه الطبقة دوراً هاماً في إنجاح الثورة الفرنسية.

وتتشكل البرجوازية من مجموع المالكين الفرديين أو الجماعيين لوسائل الإنتاج ومديري المؤسسات التجارية والصناعية والمالية، والمضاربين وكبار الملاك، وبشكل عام أولئك الذين يعيشون أساساً من العوائد الرأسمالية المرتفعة إلى حد ما. ومن الأنظمة الديمقراطية أصبحت البرجوازية تتميز بامتلاكها لوسائل الإنتاج ولسلطة اجتماعية تقوم على مفهوم النخبة.

البروليتاريا Proletariat

أطلق المفكر الفرنسي سان سيمون هذا التعبير على الذين لا يملكون نصيباً من الثروة ولا يتمتعون بأي ضمانات في الحياة.

ثم استخدم كارل ماركس هذه الكلمة قاصداً طبقة العمال الأجراء الذين يشتغلون في الإنتاج الصناعي، ومصدر دخلهم هو بيع ما يملكون من قوة العمل، وهذه الطبقة تعاني من الفقر نتيجة الاستغلال الرأسمالي لها، ولأنها هي التي تتأثر أكثر من غيرها بحالات الكساد والأزمات الدورية.

البنك الدولي World Bonk

البنك الـدولي للإنشـاء والتعمـير International Bank For Reconstruction And Development

أُنشـيء سـنة ١٩٤٧م علـى أثـر مؤتمـر بريتـــون وودز لتوفـير العــون الاقتصادي إلى الدول الأعضاء، ولا سيما الدول النامية لتقوية اقتصاداتها.

تأتي أموال البنك بمعظمها من الدول المتقدمة، لكنه يجمع الأمـول أيضـاً من أسواق رأس المال الدولية. ويعمل البنك وفق مبـادئ الأعمـال التجاريـة، فـلا يقرض بأسعار الفائدة التجارية إلا تلك الحكومات التي تجد نفسـها قـادرة علـى خدمة الديون وسدادها.

البوذية Budhism

هي فلسفة وتقاليد فكرية وممارسة أخذت صبغة دينية.

ظهرت في الهند بعد الديانة البرهمية الهندوسـية في القـرن الخـامس قبـل الميلاد. وكانت في البداية تناهض الهندوسـية وتتجـه إلى العنايـة بالإنسـان، كما أن فيها دعوة إلى التصـوف والخشـونة، ونبـذ الـترف والمنـاداة بالمحبـة والتسامح وفعل الخير، وبعد موت مؤسسها سدهارتا جوتاما الملقب ببـوذا تحولت إلى مذهب مبني على نظريات فلسفية وتعاليم روحية.

بيداغوجيا، علم التربية Pedagogics

العلم الذي يبحث في أهداف تنمية الفرد من النواحي البدنية والفكريـة والخلقية والمناهج، والوسائل التي تستخدم لتحقيق هذه الأهداف.

البيولوجيا علم الأحياء Biology

دراسة الحياة وتتناول البيولوجيا الحيـاة كشـكل خـاص لحركـة المـادة، كمـا تتنـاول قوانـين تطـور الطبيعـة الحيـة، وكذلـك الأشـكال المتشـعبة

للكائنات الحية: بناءها ووظيفتها وارتقاءها وتطورها الجزئي وعلاقتها المتبادلة بالبيئة، وتشتمل البيولوجيا على العلوم الجزيئية لعلم الحيوان، وعلم النبات، وعلم وظائف الأعضاء والأجنة، والوراثة...إلخ.

التابو، المحرمات Taboos

تحريم القيام بأفعال معينة، أو استخدام أشياء أو ألفاظ بعينها في الحديث لارتباطها بقوى سحرية أو مقدسة حتى يتجنب الفرد الأذى الذي يكمن فيها في حالة الخروج عليها وما يترتب عليه من عقاب شديد، وهذه الفكرة شائعة لدى غالبية الشعوب البدائية المعروفة.

وقد استعارت مدرسة التحليل النفسي هذا المصطلح لكي تدل به على ضروب التحريم التي تفرضها الأوضاع الحضارية على الرغبات الفردية وخاصة الجنسية منها.

التبعية Dependency

تبعية شخص لآخر من الناحية القانونية أو الاقتصادية كاعتماد الطفل على والديه واعتماد الزوجة على زوجها لإعالتها.

والمقصود بها من الناحية السياسية بلد يخضع لسيطرة بلد آخر ولا يتمتع بحكومة ذاتية.

تحرير المرأة

المطالبة بمساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية والتعليمية والاجتماعية. بدأت في الغرب في القرن الثامن عشر مع الحركة الصناعية التي نقلت المجتمع من الأرستقراطية الإقطاعية إلى الديمقراطية الصناعية.

وكانت المرأة عندهم تعد أقل من الرجل جسماً وعقلاً، حرم عليها العلم، وفرض عليها الاستعباد، ولم يكن لها حق الملكية، ولا التعامل المالي، ولا الولاية على أبنائها حتى إذا مات الوالد، بل إن الرجل كان هو الولي عليها.

أول مطالبة واضحة كانت في كتاب ماري وماري ولستوكرافت، إثبات حقوق المرأة.

التفكيك Deconstruction

هي فلسفة تهاجم فكرة الأساس وترفض المرجعية، وتحاول إثبات أن النظم الفلسفية كافة تحتوي على تناقضات أساسية لا يمكن تجاوزها، ومن ثم لا تصبح هذه النظم ذاتها طريقة لتنظيم الواقع وإنما علامة على عدم وجود حقيقة بل مجرد مجموعة من الحقائق المتناثرة فقط، وتصبح كل الحقائق نسبية، ولا يكون ثمة قيم من أي نوع.

ومثل هذا التفكيك ليس مجرد آلية في التحليل أو منهجاً في الدراسة وإنما رؤية فلسفية متكاملة، وهي فلسفة يؤدي التكفيك فيها إلى تقويض ظاهرة الإنسان وأي أساس للحقيقة.

ورائد هذه الفلسفة هو جاك دريدا الذي استخدم في أولى دراساته الفلسفية اصطلاح تخريب أو تقويض Destruction، ثم استخدم تفكيك Deconstruction ربما ليخبئ الطبيعة العدمية لمشروعه الفلسفي.

التكنولوجيا Technilogy

مجموع الآلات والآليات وأنظمة ووسائل السيطرة والتجميع والتخزين ونقل الطاقة والمعلومات، كل تلك التي تخلق لأغراض الإنتاج والبحث والحرب إلخ. وتكمن متطلبات التكنولوجيا وراء تطور العلم الطبيعي.

التنوير Enlightenment

اتجاه سياسي اجتماعي، حاول ممثلوه أن يصححوا نقائص المجتمع القائم، وأن يغيروا أخلاقياته وأساليبه وسياسته وأسلوبه في الحياة، بنشر آراء في الخير والعدالة والمعرفة العلمية. ويكمن في أساس التنوير الزعم المثالي بأن الوعي يلعب الدور الحاسم في تطور المجتمع والرغبة في نسبة الخطايا الاجتماعية إلى جهل الناس وافتقادهم إلى ثقتهم بطبيعتهم. و لم يكن مفكروا التنوير يضعون في اعتبارهم الدلالة الحاسمة للشروط الاقتصادية للتطور، ومن ثم لا يستطيعون كشف القوانين الموضوعية للمجتمع. وكان مفكروا التنوير يوجهون مواعظهم إلى جميع طبقات ومصاف المجتمع، ولكنهم كانوا يوجهونها في الأساس إلى أولئك الممسكين بالسلطة. وكان التنوير ينتشر في فترة الإعداد للثورات البورجوازية. وكان من مفكري التنوير فولتير وروسو ومونتسكيو وهيردر وليسنج وشيلر وغوته. وقد ساعد نشاطهم بقدر كبير على التغلب على نفوذ الإيديولوجية الكنسية والإقطاعية ومناهج التفكير المدرسية السكولائية. ومارس التنوير تأثيراً كبيراً على تكوين النظره العامة الاجتماعية للقرن الثامن عشر.

الثورة الصناعية Industrial Revolution

التغيرات التي طرأت على أساليب الإنتاج إثر اختراع الآلة البخارية ١٧٦٩م وتتمثل تلك التغيرات في إحلال الآلة محل الأيدي العاملة، وتقريب المسافات بالسكك الحديدية والسفن البخارية وظهور المصانع الكبيرة. وكان لذلك آثار عميقة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية زادت إنتاجية العمل زيادة كبيرة، واتسع نطاق المبادلات الداخلية والدولية، وارتبطت أجزاء العالم بعضها ببعض، ومن

الناحية الاجتماعية ظهرت التكتلات العمالية، ووضحت الفوارق بين طبقات المجتمع. وكانت الثورة الصناعية تأكيداً لانتهاء النظام الإقطاعي وبداية الرأسمالية الحديثة.

الحداثة Modernism

هي ظاهرة غربية انطلقت من أوربا مع الثورة الفرنسية ١٧٨٩ م وعنت التغير في النظام السياسي من النظام الملكي إلى الديمقراطي الذي يقوم على سلطة الشعب والمجالس الممثلة للشعب، واعتماد الليبرالية نظاماً اقتصادياً والمساواة بين الجنسين على الصعيد الاجتماعي، وإلزامية التعليم للأطفال والانتقال من نموذج الجماعات والطوائف الدينية المتحاربة إلى المواطن لا ابن الطائفة أو الدين. وتذويب الطوائف والأديان في بوتقة مدنية علمانية واحدة لا تمييز فيها على أساس عرقي أو ديني أو عملي وبهذا تكون علاقة المواطن بالدولة لا بسلطة أخرى.

الحلولية Incarnation

هي اتحاد الجسمين اتحاداً تاماً يذوب به كل منهما في الآخر بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر، ويعني أن الإله والعالم ممتزجان، وأن الإله والقوة الداخلية الفاعلة في العالم هما شيء واحد، وأن هناك جوهراً واحداً في الكون، ولذا تتسم المذاهب الحلولية بالواحدية الصارمة، وإنكار الثنائيات الفضفاضة التكاملية، والسقوط في الثنائيات الصلبة، وإنكار الحيز الإنساني.

الديكتاتورية Dictatorship

تركيز السلطات في يد فرد واحد دون الاستناد إلى قوانين معينة، ويخضع له المحكومون بدافع الخوف، ويمارس الحكم الديكتاتوري عادة

لصالح جماعة محدودة. ويحاول الديكتاتوريون المحدثون صبغ حكمهم بصبغة دستورية يعتمدون على حزب رسمي وشرطة سرية ودعاية واسعة.

الديمقراطية Democracy

نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية، ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شؤونها. وقد تكون الديمقراطية سياسية، وهي أن يحكم الناس أنفسهم على أساس من الحرية والمساواة لا تمييز بين الأفراد بسبب الأهل أو الجنس أو الدين أو اللغة. وتخضع الأقلية لإرادة الأغلبية.

الذاتية Subjectivism

منحى فلسفي يرى أن المعرفة والأحكام القيمية إنما ترجع إلى الخبرة الذاتية ويقال منهج ذاتي أي الاستبطان الذي لا يدرك إلا ما يبدو للشعور في لحظة ما.

الرأسمالية Capitalism

هي النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي حل محل الإقطاع، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، واستغلال العمل المأجور، واستخلاص فائض القيمة هو القانون الأساسي للإنتاج الرأسمالي.

نشأت الرأسمالية في القرن السادس عشر، ولعبت دوراً في تطور المجتمع، فحققت إنتاجية عمل أعلى بكثير بالمقارنة بالإقطاع.

ودخلت الرأسمالية في مستهل القرن العشرين أعلى مراحلها مرحلة الإمبريالية الاحتكارية التي تتميز بسيطرة الاحتكارات وتحكم الأقلية المالية،

وتنضم قوة الاحتكارات إلى قوة الدولة، وتزيد من النزعة العسكرية على نطاق لم يسبق له مثيل.

الرومانسية رومانطقية Romanticism

منهج فني في الفن الأوربي. حل محل المذهب الكلاسيكي في عشرينيات وثلاثينيات القرن التاسع عشر نشأ عن مصدرين مختلفين:

١ – حركة تحرير الشعوب التي أيقظتها الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩م وصراع الشعوب ضد الإقطاع والقهر الوطني.

٢ – الإحباط الذي قاسته دوائر اجتماعيه واسعة لنتائج ثورة القرن الثامن عشر.

وعلى الرغم من أن المثل العليا الجمالية لهذا التيار من المذهب الرومانسي كانت خيالية في كثير من المناسبات، بينما كانت صورها تتميز غالباً بثنائيتها وتراجيديتها الكامنة، إلا أنها كانت تعبر مع ذلك عن فهم معين لتناقضات المجتمع والاهتمام بحياة الناس، وكانت موجهة نحو المستقبل. وكان بين فناني المذهب الرومانسي بيرون وشيلي وهيغو وساند وديلا كروا وشوبيرت وشوبان وشومان وبرليوز.

الزواج بامرأة واحدة Monogamy

أحد أشكال الزواج المقررة والذي يرتبط فيه رجل واحد بامرأة واحدة فقط. وهو الشكل السائد في المجتمعات المتقدمة.

العلمانية Secularism

وتترجم أحياناً الدنيوية، أو اللادينية، وهي دعوة إلى إقامة الحياة على العلم الوضعي والعقل ومراعاة المصلحة بعيداً عن الدين.

وتعني من جانبها السياسي بالذات اللادينية في الحكم.

وقد ظهرت في أوربا منذ القرن السابع عشر وانتقلت إلى الشرق في بداية القرن التاسع عشر.

ومدلول العلمانية المتفق عليه يعني عزل الدين عن الدولة، وحياة المجتمع وبابقاءه حبيساً في ضمير الفرد لا يتجاوز العلاقة الخاصة بينه وبين ربه، فإن سمح له بالتعبير عن نفسه ففي الشعائر التعبدية.

الزواج التعددي Polygamy

أحد أشكال الزواج يتزوج بمقتضاه شخص ما، من أي الجنسين من أكثر من زوج أو زوجة، وتوجد ثلاثة أنواع للزواج التعددي، وهي تعدد الزوجات، وتعدد الأزواج، وزواج الجماعة.

الشيوعية Communism

أسس هذا المذهب كارل ماركس وفردريك إنجلز، والشيوعية هي من الأجزاء المكونة للماركسية.

وموضوع بحث الشيوعية هو القوانين التي تحكم ميلاد وتطور النظام الاقتصادي الاجتماعي الشيوعي.

وتحدد أهمية تطور العمل الاشتراكي إلى العمل الشيوعي والمحو الكامل للفروق الطبقية، ومحو الفروق في الثقافة، والتقريب على نحو أكبر بين الأمم والثقافات القومية والتقدم نحو التجانس الاجتماعي.

صندوق النقد الدولي International Monetary Fund

مؤسسة متعددة الجنسيات، أنشئت سنة ١٩٤٧م بعد مؤتمر بريتون وودز للإشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد، نظام سعر الصرف القابل للتعديل.

يسعى الصندوق للحفاظ على تدابير مالية تعاونية ومنظمة بين الدول الأعضاء، بغية تشجيع زيادة التجارة الدولية، وتوازن ميزان المدفوعات، وتنشيط الصندوق في مجالين:

١ - أسعار الصرف.

٢ - السيولة الدولية.

وتعطي الدول حقوق الاقتراض أو السحب من الصندوق، بحيث يمكن استخدامها إلى جانب احتياطاتها الدولية لتمويل عجز ميزان مدفوعاتها.

عصر النهضة Renaissance

مصطلح يطلق على فترة الانتقال من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة القرون ١٤ - ١٦م ويؤرخ لها بسقوط القسطنطينية ١٤٥٣م حيث نزح العلماء إلى إيطاليا، ومعهم تراث اليونان والرومان.

ويدل مصطلح عصر النهضة غالباً على التيارات الثقافية والفكرية التي بدأت في البلاد الإيطالية في القرن ١٤م. حيث بلغت أوج ازدهارها في القرنين ١٥ -١٦م ومن إيطاليا انتشرت النهضة إلى سائر أنحاء أوربا.

كان لهذه الحقبة تأثير واسع في الفن والعمارة، وتكوين العقل الحديث، والعودة إلى المثل العليا والأنماط الكلاسيكية. وبهذه الفترة بدأت عملية اكتشاف أراضٍ وشعوب جديدة.

العقلانية Rationalism

هي الإيمان بأن العقل قادر على إدراك الحقيقة من خلال قنوات إدراكية مختلفة من بينها الحسابات المادية الصارمة دون استبعاد العاطفة والإلهام والحدس والوحي. والحقيقة حسب هذه الرؤية يمكن أن تكون

حقيقة مادية بسيطة، أو حقيقة إنسانية مركبة، أو حقائق تشكل انقطاعاً في النظام الطبيعي. ومن ثم يستطيع هذا العقل أن يدرك المعلوم وألا يرفض وجود المجهول. وهذا العقل يدرك تماماً أنه لا يؤسس نظماً أخلاقية أو معرفية، فهو يتلقى بعض الأفكار الأولية ويصوغها استناداً إلى منظومة أخلاقية ومعرفية مسبقة.

ولكن هناك من يذهب إلى أن العقلانية هي الإيمان بأن العقل قادر على إدراك الحقيقة بمفرده دون مساعدة من عاطفة أو إلهام أو وحي وبأن الحقيقة هي الحقيقة المادية المحضة التي يتلقاها العقل من خلال الحواس وحدها، وبأن العقل إن هو إلا جزء من هذه الحقيقة المادية فهو يُوجد داخل حيز التجربة المادية محدوداً بحدودها لا يمكنه تجاوزها، وأنه بسبب ماديته هذه قادر على التفاعل مع الطبيعة /المادة ويمكنه انطلاقاً منها ومنها وحدها أن يؤسس منظومات معرفية وأخلاقية ودلالية وجمالية تهديه في حياته ويمكنه على أساسها أن يفهم الماضي والحاضر ويفسرهما ويرشد حاضره وواقعه ويخطط مستقبله.

هي الإيمان بأن العقل قادر على إدراك الحقيقة من خلال قنوات إدراكية مختلفة من بينها الحسابات المادية الصارمة دون استبعاد العاطفة والإلهام والحدس والوحي. والحقيقة حسب هذه الرؤية يمكن أن تكون حقيقة مادية بسيطة، أو حقيقة إنسانية مركبة، أو حقائق تشكل انقطاعاً في النظام الطبيعي. ومن ثم يستطيع هذا العقل أن يدرك المعلوم وألا يرفض وجود المجهول. وهذا العقل يدرك تماماً أنه لا يؤسس نظماً أخلاقية أو معرفية، فهو يتلقى بعض الأفكار الأولية ويصوغها استناداً إلى منظومة أخلاقية ومعرفية مسبقة.

ولكن هناك من يذهب إلى أن العقلانية هي الإيمان بأن العقل قادر على إدراك الحقيقة بمفرده دون مساعدة من عاطفة أو إلهام أو وحي وبأن الحقيقة هي الحقيقة المادية المحضة التي يتلقاها العقل من خلال الحواس وحدها، وبأن العقل إن هو إلا جزء من هذه الحقيقة المادية فهو يُوجد داخل حيز التجربة المادية محدوداً بحدودها لا يمكنه تجاوزها، وأنه بسبب ماديته هذه قادر على التفاعل مع الطبيعة /المادة ويمكنه انطلاقاً منها ومنها وحدها أن يؤسس منظومات معرفية وأخلاقية ودلالية وجمالية تهديه في حياته ويمكنه على أساسها أن يفهم الماضي والحاضر ويفسرهما ويرشد حاضره وواقعه ويخطط مستقبله.

العنصرية Racialism

نظرية تبرر التفاوت الاجتماعي والاستغلال والحروب بحجة انتماء الشعوب لأجناس مختلفة.

وهي ترد الطبائع الاجتماعية الإنسانية إلى سماتها البيولوجية العنصرية، وتقسم الأجناس بطريقة تعسفية إلى أجناس عليا و دنيا، وقد كانت العنصرية النظرية الرسمية في ألمانيا النازية. واستخدمت لتبرير الحروب العدوانية وعمليات الإبادة الجماعية.

الفردية Individualism

كل ما يفرق بين الناس ويميز بعضهم عن بعض. كما يطلق هذا الاصطلاح على الاتجاه الذي يرى في الفرد أساس القيم، ويرجع تفسير الظواهر الاجتماعية والتاريخية إلى إرادة الفرد.

والمذهب الفردي من الناحية السياسية هو المذهب الذي ينادي بتضييق سلطان الدولة وتنمية الحرية الشخصية على أساس تفضيل رفاهية الفرد على رفاعية الجماعة.

البرجماتية الذرائعية Pragmatis

هي مذهب فلسفي اجتماعي يقول بأن الحقيقة توجد في جملة التجربة الإنسانية، لا في الفكر النظري البعيد عن الواقع، وأن المعرفة آلة أو وظيفة في خدمة مطالب الحياة، وأن صدق قضية ما: هو في كونها مفيدة للناس، وأن الفكر في طبيعته نمائي.

وقد أصبحت الذرائعية طابعاً مميزاً للسياسة الأمريكية وفلسفة الأعمال، لأنها تجعل من الفائدة العملية معياراً للتقدم، بغض النظر عن المحتوى الفكري أو الأخلاقي أو العقائدي.

نشأت الذرائعية في الولايات المتحدة الأمريكية على يد تشارلس بيرس ووليم جيمس وجون ديوي. وقد وجدت في النظام الرأسمالي الحر الذي يقوم على المنافسة الفردية، خير تربة للنمو والازدهار.

الفيزيولوجيا، علم وظائف الأعضاء Physiology

العلم الذي يدرس النشاطات الداخلية والوظائف الحياتية في الحيوان والنبات.

الأنفوميديا Enfomedia

هي معالجة الصور والفيديو والأرقام والأصوات والمعلومات والحروف بواسطة الحواسب المتعددة الوسائط، ذات التخزين الكبير والقدرة على معالجة المعلومات بشكل سريع.

القومية Nationalism

هي تحول شعور لا موضوعي غامض بالقرابة الشعبية إلى شكل من الوعي السياسي الأكثر وضوحاً، أو إلى إيديولوجية تعدّ حب الوطن هو

القيمة الاجتماعية الأساسية وتعمل على زيادة ولاء الفرد للوطن، وتنطوي القومية على الشعور بالمصير والأهداف والمسؤوليات المشتركة لجميع المواطنين.

هي تحول شعور لا موضوعي غامض بالقرابة الشعبية إلى شكل من الوعي السياسي الأكثر وضوحاً، أو إلى إيديولوجية تعدّ حب الوطن هو القيمة الاجتماعية الأساسية وتعمل على زيادة ولاء الفرد للوطن، وتنطوي القومية على الشعور بالمصير والأهداف والمسؤوليات المشتركة لجميع المواطنين.

الكاثوليكية **Catholicism**

إحدى الملل المسيحية، تنتشر أساساً في أوربا الغربية وأمريكا اللاتينية وهي موجودة منذ عام ١٠٥٤م، والجوانب المذهبية للكاثوليكية هي: الاعتراف بتكوين الروح القدس لا من الله الأب وحده وإنما الله الأب والابن، وعقيدة المطهر مكان تطهير النفس بعد الموت ويقع بين الجنة والنار، ورفعة البابا باعتباره وكيل يسوع المسيح على الأرض، وعصمة البابا عن الخطأ إلخ..

أما جوانب العبادة والشريعة المميزة للكاثوليكية فهي عزوبة القسيس، والصلاة باللاتينية وعبادة العذراء المقدسة...الخ والفاتيكان هو المركز العالمي للكاثوليكية.

الكهنوت **Priesthood**

مجموعة رجال الدين في الكنيسة الكاثوليكية والأرثوذكسية يقومون بالمراسم الدينية، وتقديم ذبيحة القداس ومنح الأسرار.

ومجموع رجال الدين يدعى الإكليروس Ecclesia

اللاهوت Theology

علم الله، وهو نسق من المعتقدات القطعية في دين معين. ويقوم اللاهوت المسيحي على أساس الإنجيل. ومراسيم المجالس المسكونية. وآراء القديسين. والأسفار المقدسة والتقاليد المقدسة. وهو ينقسم إلى لاهوت أساسي أصول الدين، علم الكلام. والعقائد والأخلاق والعبادات...إلخ.

والسمات البارزة للاهوت هي القطيعة المتطرفة والنزعة التسلطية والمدرسية، وترتبط باللاهوت ارتباطاً وثيقاً فلسفة الدين التي تحاول أن تبرهن على أن اللاهوت يمكن أن يتفق مع العلم.

الليبرالية التحررية Liberalism

لون من الفلسفة السياسية، ظهر في ظل الرأسمالية. وتضرب الليبرالية جذورها الفكرية في مذاهب لوك والمتنورين الفرنسيين. وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت الليبرالية تمثل البرنامج الإيدلوجي للبرجوازية الفتية، التي كانت تناضل ضد بقايا الإقطاعية وتلعب دوراً تقدمياً شعبياً، وكانت تدعو إلى حماية مصالح الملكية الخاصة وتوفير المنافسة الحرة والسوق الحرة وترشيح مبادئ الديمقراطية وإشاعة الحياة الدستورية وإقامة الأنظمة الجمهورية.

ومع دخول الرأسمالية طورها الإمبريالي راحت الليبرالية تدافع باطراد عن تدخل الدولة الواسع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتنحو صوب النزعة الإصلاحية الاجتماعية.

ما بعد الحداثة Post Modernism

إن فلسفات ما بعد الحداثة ظهرت بعد ظهور وسقوط الفلسفة البنيوية، وهي تحمل رؤية فلسفية عامه، ويجب ملاحظة أن اصطلاح ما

بعد الحداثة يكتسب أبعاداً مختلفة بانتقاله من مجال إلى مجال آخر، فمعنى ما بعد الحداثة في عالم الهندسة المعمارية يختلف، من بعض الوجوه، عن معناه في مجال النقد الأدبي أو العلوم الاجتماعية.

والمشروع التحديثي الغربي بدأ يتحقق تدريجياً فمر من عصر التحديث إلى عصر الحداثة إلى ما بعد الحداثة.

والمشروع ما بعد الحداثي بهذا المعنى هو السحق النهائي لمشروع الحداثة في محاولته القضاء على خرافة الميتافيزيقا وعلى أوهام الفلسفة الإنسانية الهيومافية.

ويرى فلاسفة ما بعد الحداثة أن اللغة ليست أداة لمعرفة الحقيقة وإنما هي أداة إنتاجها، فثمة أسبقية للغة على الواقع، ولذا فإن النموذج المهيمن هنا هو النموذج اللغوي.

وما بعد الحداثة هو عالم صيرورة كاملة، كل الأمور فيه متغيرة، ولذا لا يمكن أن يوجد فيه هدف أو غاية. وقد حلت ما بعد الحداثة مشكلة غياب الهدف والغاية والمعنى بقبول التبعثر باعتباره أمراً نهائياً طبيعياً وتعبيراً عن التعددية والنسبية والانفتاح، وقبلت التغيُّر الكامل والدائم.

المادية Materialism

في الفلسفة هو مذهب يسلم بوجود المادة وحدها، وبها يفسر الكون والمعرفة والسلوك. وأن المادة والحركة هما وحدهما اللتان لهما وجود أو حقيقة نهائية.

في علم النفس نظرية تقرر أن المادة هي الأصل الراسخ، هي الأول والآخر، وأن الشعور عرض طارئ.

في الأخلاق هو مذهب ينادي بأن الشيء الوحيد الذي يجدر بالإنسان أن يسعى إليه هو الخبرات المادية التي تجود بها الحياة.

الماركسية Morxism

منظومة من الآراء الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تشكل رؤية العالم. تأسست الماركسية على يدي ماركس وأنجلز وساهم لينين بقسط في تطويرها. وقد ظهرت الماركسية في أواسط القرن التاسع عشر، على الصعيد النظري فقد ظهرت الماركسية على أرضية المعالجة النقدية لإنجازات الفلسفة الكلاسيكية الألمانية والاقتصاد السياسي الإنكليزي والاشتراكية الطوباوية الفرنسية، أما مكونات الماركسية المترابطة عضوياً فهي المادية الجدلية والمادية التاريخية، والاقتصاد السياسي، والشيوعية العلمية. وهي تتميز عن النظريات الاجتماعية السالفة بأنها لا تفسر العالم علمياً فحسب، بل وتبين شروط وسبل ووسائط تحويره.

وقد طبق ماركس وإنجلز مبادئ الفهم المادي للتاريخ في دراسة المجتمع الرأسمالي فوضعا الاقتصاد السياسي العلمي، الذي كشف عن طبيعة الاستغلال الرأسمالي، وبرهن على ضرورة الانتقال إلى الاشتراكية. الذي لا يتم بصورة عفوية آلية، وإنما بنتيجة صراع الطبقة العامله، التي تقوم رسالتها التاريخية في الاستيلاء الثوري على السلطة وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا التي تهدف إلى تصفية استغلال الإنسان للإنسان.

المثالية Idealism

اتجاه فلسفي يبدأ من المبدأ القائل بأن الروحي أي اللامادي أولي، وأن المادي ثانوي، وهو ما يجعلها أقرب إلى الأفكار الدينية حول تناهي العالم في الزمان والمكان وحول خلق الله له. وتنظر المثالية إلى الوعي منعزلاً عن

الطبيعة، وهي تدافع كقاعدة عامة عن النزعة الشكية واللا إدرية. وتضع المثالية في موضع النقيض للحتمية المادية، ووجهة النظر الغائية.

المجتمع الأبوي Patriarchal Society

المجتمع الذي تقضي ثقافته بجعل السيطرة والسلطة بين أيدي كبير العائلة أو الجماعة القرابية. والاعتماد بتفوق الرجل بدنياً واجتماعياً وبانخفاض مركز المرأة، وطبقاً لهذا النظام ينتسب الأولاد للأب وتقيم الزوجة حيث يوجد مسكن الزوج ويحمل الأولاد اسم الأب.

محاكم التفتيش

بدأت محكمة التفتيش حوالي ١٢٣٣م حينما كلف البابا بعض الرهبان الدومينيكين بالتحقيق في ممارسة الطائفة الأليبجنسية سرا شعائرها الدينية في فرنسا. وفي مراحل تطور هذه المحاكم في فرنسا، ووشمال ايطاليا، وألمانيا والولايات البابوية استمرت تعمل حتى القرن التاسع عشر، أخذت تلجأ إلى أساليب التعذيب في التحقيقات التي تقوم بها، ولكن ندر أن حكمت بالإعدام حرقاً على المتهمين بالهرطقة، واكتفت عادة بالحكم عليهم بالسجن ومصادرة أملاكهم.

أقيمت محاكم التفتيش الثانية على يد فرديناند وزوجته إيزابيلا ١٤٧٨م وكانت مستقلة عن محاكم العصور الوسطى، ويشرف عليها ملوك إسبانيا.

ولم يوافق البابوات على إنشائها وبقائها إلا بعد تردد، إذ اعتبروها ماسة بحق من حقوق الكنيسة. والمفروض أنها أقيمت في إسبانيا للتجسس على اليهود الذين اعتنقوا النصرانية، وعلى المغاربة المرتدين غير المخلصين لدينهم الجديد. ولكنها تطورت سريعاً إلى شكل من أشكال الرقابة على الفكر، وأصبح كل إسباني يشعر أنه غير آمن من طغيانها.

وكانت محاكم التفتيش الإسبانية أقسى أحكاماً وأكثر لجوءاً للحكم بالموت من أخواتها اللاتي ظهرت في العصور الوسطى.

مذهب النسبية Relativism

نظرية عن نسبية واتفاقية وذاتية المعرفة الإنسانية. وحين يذكر مذهب النسبية نسبية المعرفة. فإنه ينكر المعرفة الموضوعية، ذاهباً إلى أن معرفتنا لا تعكس العالم الموضوعي. وقد عبر عن هذا الرأي بوضوح فعلاً في فلسفة غور غياس، على الرغم من أن النسبية كانت عنده لها دلالة إيجابية لتطور الجدل. ومذهب النسبية بوجه عام شائع لدى المذاهب الذاتية واللا أدرية.

المقاصد الشرعية Goals of Shari'ah

هي المعاني والأهداف الملحوظة للشرع، من جميع أحوال التشريع، أو في معظمها، بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون، من نوع خاص في أحكام الشريعة.

وهي الغاية من الشريعة والأسرار التي وضعها الشارع، عند كل حكم من أحكامها.

الموضوعية Objecriveness

هي إدراك الأشياء على ما هي عليه دون أن يشوهها نظرة ضيقة أو أهواء أو ميول أو مصالح أو تحيزات أو حب أو كره.

وهي الإيمان بأن لموضوعات المعرفة وجوداً مادياً خارجياً في الواقع، وبأن الحقائق يجب أن تظل مستقلة عن قائليها ومدركيها، وبأن ثمة حقائق عامة يمكن التأكد من صدقها أو كذبها، وأن الذهن يستطيع أن يصل إلى

إدراك الحقيقة الواقعية القائمة بذاتها مستقلة عن النفس المدركة إدراكاً كاملاً، وأن بوسعه أن يحيط بها بشكل شامل، هذا إن واجه الواقع بدون فرضيات فلسفية أو أهواء مسبقة، فهو بهذه الطريقة يستطيع أن يصل إلى تصور موضوعي دقيق للواقع يكاد يكون فوتوغرافياً.

الميتافيزيقا ما بعد الطبيعة Metaphysics

بدأ استخدام مصطلح ميتافيزيقا في القرن الأول قبل الميلاد، للإشارة إلى جزء من تراث أرسطو الفلسفي.

فقد دعا هذا الجزء الهام من مذهبه الفلسفي الفلسفة الأولى، وهي تلك التي تدرس المبادئ الأعلى لكل ما هو موجود، والتي لا تبلغها الحواس، ولا يستوعبها إلا العقل المتأمل، والتي لا غنى عنها لكل العلوم. وفي العصور الوسطى أخضعت الميتافيزيقا للاهوت.

وحوالي القرن السادس عشر وما تلاه كان مصطلح الميتافيزيقا يستخدم بمعنى الأنطولوجيا مبحث الوجود نفسه، وعند ديكارت ولايبنتز وسبينوزا وغيرهم في فلاسفة القرن السابع عشر. وكان هيغيل أو من استخدم مصطلح الميتافيزيقا بمعناه اللاجدلي، ولكنه لم يفسره لم يبرره. وهذا ما فعله ماركس وإنجلز، اللذان عمما معطيات العلم والتقدم الاجتماعي، ونقدا التفكير الميتافيزيقي ووضعا في مقابلة المنهج الجدلي المادي.

النظام الأمومي Matriarchy

يدل على شكل مفترض من أشكال المجتمع تتمتع فيه المرأة بالسلطة العائلية والسياسية فينسب الأولاد للأم وتنحصر السلطة في الأم كما ينحصر حق الميراث في فرع الأم في سلسلة النسب كذلك يسكن الزوج مع عشيرة الأم.

وينتشر هذا النظام في المراحل البدائية حيث يسود الزواج الجماعي ولا يعرف من هو والد الطفل بينما يمكن معرفة أم الطفل وحدها.

النظام العبودي Slave- Owning System

أول مجتمع طبقي متطاحن، نشأ على أنقاض النظـام المشـاعي البدائـي. وقد وجدت العبودية بدرجة أو بأخرى في جميع البلدان.

وبلغ هذا النظام أعلى أشكال تطوره في اليونان القديمـة ورومـا القديمـة حيـث كان العبيد قد أصبحوا القوة الإنتاجية الرئيسية للمجتمع.

وكان ملاك العبيد في النظام العبودي يشكلون الطبقة الحاكمة.

النفعية Utalitarianism

نظرية أخلاقية تعتبر فائدة فعل ما معياراً لأخلاقيته، أسسها بنتام الـذي صاغ مبدأها الأساسي القائل بأن "السـعادة الكـبرى لأكـبر عـدد" تتحقـق بإرضاء اهتماماتهم الفردية. ويمكن حساب أخلاقية فعل ما حساباً رياضيـاً باعتبارهما رصيـد اللـذة والألم النـاتج عـن هـذا الفعـل وقـد أدخـل جـون ستيورات ميل علـى المذهـب المنفعـي مبـدأ اللـذة الجسـمية. كذلـك يحـدد المذهب النفعي فهم وظائف الدولة والقانون.

وقد أدى تطبيق مبدأ النفعية على نظرية المعرفة إلى ظهور الذرائعية.

نهاية التاريخ Of History End

عبارة تعني أن التاريخ بكل ما يحويه من تراكيب، وصيرورة سيصل إلى نهايته في لحظة ما، فيصبح سكونياً تماماً خالياً من التدافـع والصراعـات، إذ إن كل شيء سيُرد إلى مبدأ عام واحد يفسر كل شـيء، وسـيطر الإنسـان

سيطرة كاملة على بيئته وعلى نفسه وسيجد حلولاً نهائية حاسمة لكل مشاكله وآلامه.

وهذا المصطلح ينتمي إلى عائلة من المصطلحات التي تصف بعض جوانب منظومة الحداثة الغربية والتي تعني أنتهاء شيء ما والقضاء عليه، وغالباً ما يكون هذا الشيء هو الجوهر الإنساني، كما ظهر متعيناً في التاريخ واستخدم هذا المصطلح نهاية التاريخ بشكل أكثر شمولية في كتاب نهاية التاريخ لفرنسيس فوكاياما الذي يرى أن كلاً من هيجل وماركس كانا يريان أن التاريخ سيصل إلى نهايته حينما تصل البشرية إلى شكل من أشكال المجتمع الذي يشبع الاحتياجات الأساسية والرئيسية للبشر، فهو عند هيغل الدولة الليبرالية وعند ماركس المجتمع الشيوعي. ولكن العالم بأسره قد وصل إلى ما يشبه الإجماع بشأن الديمقراطية الليبرالية كنظام صالح للحكم بعد أن ألحق الهزيمة بالإيدلوجيات المنافسة. وهذا يعود إلى أن الديمقراطية الليبرالية خالية من تلك التناقضات الأساسية الداخلية التي شابت أشكال الحكم السابقة.

الهوية Identity

عملية تمييز الفرد لنفسه عن غيره أي تحديد حالته الشخصية، ومن السمات التي تميز الأفراد عن بعضهم الاسم والجنسية والسن والحالة العائلية والمهنة إلخ...

وتنص القوانين عادة على إثبات صفة الفرد بمقتضى بطاقة شخصية، وتساعد هذه البطاقة الفرد فيم معاملاته المختلفة مع الجهات التي تطالب بإثبات شخصيته.

أما مبدأ الهوية المقصود به أن الموجود هو ذاته أو هو ما هو ويهيمن هذا المبدأ على الأحكام والاستدلالات الموجبة، ومن شأنه أن يجعلنا نحرص على ألا نخلط بين الشيء، وما عداه، وأن لا نضيف للشيء ما ليس له.

هيراركية، التدرج الهرمي، تسلسل السلطة Hierarchy

نظام ترتيب الأشخاص أو الأفكار أو الظواهر بحيث تتفاوت مراتبها أو قيمها وتكون كل درجة في هذا النظام باستثناء الدرجة العليا خاضعة للتي فوقها.

والمقصود بالتدرج تسلسل المستويات الإدارية التي تتدرج فيها السلطة من رتبة إلى أعلى حتى تبلغ أقصاها عند الرئيس الأعلى ويكون كل مستوى فيها مقيداً بالتعليمات التي يتلقاها من رئيسه مباشرة.

الوثنية Paganism

الاسم الذي كان يطلقه المسيحيون والمسلمون الأُول على المشركين الذين يعبدون الأوثان. بوساطة طقوس يقوم بها الفرد نحو الأوثان التي يعبدها، والأوثان عادة تصنع على صورة الحيوان أو الإنسان، ويعتقد أنها مقر ذات فوق طبيعية تؤدي أمامها طقوس العبادة.

وقد كان الإنسان البدائي يعزو قوة خاصة لبعض الأطعمة وكان يعبر عن اتجاهه نحو تشبيه الأشياء بالإنسان بنحت الصفات البشرية من الأحجار أو الأشجار وبذلك يجعلها مقدسة.

الوحي Revelation

تلقي النبي، عليه الصلاة والسلام، من الله، جل جلاله، لحقيقة إخبارية أو إنشائية خارجة عن كيانه، وليس له من سبيل إلى دفعها أو جلبها إليه. والحقيقة الإخبارية تشمل أخبار الأمم السابقة وقصصها وأحوالها، كما تشمل مبادئ الأخلاق العامة، وأما الحقيقة الإنشائية فإنها تنظم مجموع الأوامر والنواهي التي أمر النبي بإبلاغها للناس ومطالبتهم بالالتزام بها، امتثالاً واجتناباً.

الوضعية Positivism

تيار واسع الانتشار في الفلسفة في القرن التاسع عشر والعشرين.

ينكر أن الفلسفة نظرة شاملة للعالم، ويرفض المشكلات التقليدية للفلسفة علاقة الوعي بالوجود...الخ باعتبارهما ميتافيزيقية وغير قابلة للتحقق من صحتها بالتجربة. ويحاول المذهب الوضعي أن يخلق منهجاً للبحث أو منطقاً للعلم يقف فوق التناقض بين المادية والمثالية. وإحدى المبادئ الأساسية لمناهج البحث الوضعية النزعة الظواهرية المتطرفة، التي تذهب إلى أن مهمة العلم هي الوصف الخالص للوقائع وليس تفسيرها. لقد أسس المذهب الوضعي أوغست كونت وهو الذي أوجد مصطلح الوضعية.

تيار واسع الانتشار في الفلسفة في القرن التاسع عشر والعشرين.

ينكر أن الفلسفة نظرة شاملة للعالم، ويرفض المشكلات التقليدية للفلسفة علاقة الوعي بالوجود...الخ باعتبارهما ميتافيزيقية وغير قابلة للتحقق من صحتها بالتجربة. ويحاول المذهب الوضعي أن يخلق منهجاً للبحث أو منطقاً للعلم يقف فوق التناقض بين المادية والمثالية. وإحدى المبادئ الأساسية لمناهج البحث الوضعية النزعة الظواهرية المتطرفة، التي تذهب إلى أن مهمة العلم هي الوصف الخالص للوقائع وليس تفسيرها. لقد أسس المذهب الوضعي أوغست كونت وهو الذي أوجد مصطلح الوضعية.

الوطنية Patriotism

الوطنية في كافة مظاهرها عبارة عن الدافع الذي يؤدي إلى تماسك الأفراد وتوحدهم وإلى ولائهم للوطن وتقاليده والدفاع عنه.

ويتكون الشعور بالوطنية منذ سنوات التنشئة الأولى ومن ارتباط الفرد في أول عهده بالبيئة المباشرة والمشاعر التي تتولد لدى الوطني قد لا تستند إلى التفكير بقدر ما تستند إلى استجاباته العاطفية.

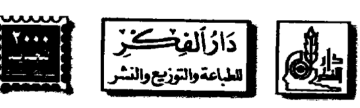
يوتوبيا المدينة الفاضلة Utopia

المجتمع الخيالي لسعادة الإنسان الخالية من النقائص البشرية. كما يعيش الأفراد في هذا المجتمع بدون أي صراع أو تنافس بينهم وما إلى ذلك من المساوئ التي تحدث عن التفاعل البشري في كل مجتمع بشري سواء في الماضي أو في الحاضر.

وتستخدم الكلمة اليوم للدلالة على مشروع للنهوض الاجتماعي من المستحيل تحقيقه.

مراجع التعاريف

الكتاب	المؤلف	الناشر
موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية	د. عبد الوهاب المسيري	دار الشروق
المعجم الفلسفي المختصر	ترجمة توفيق سلوم	دار التقدم
معجم العلوم الاجتماعية	د. فريدريك معتوق	دار آكاديميا
معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية	د. أحمد زكي بدوي	مكتبة لبنان
المعجم الموسوعي للأديان والعقائد	د. سهيل زكار	دار الكتاب العربي
الموسوعة الفلسفية	ترجمة سمير كرم	دار الطليعة
الموسوعة الميسرة في الأديان والعقائد	د. مانع بن جماد	



• **أسست** عام ١٩٥٧م

• **رسالتها:**
- تزويد المجتمع بفكر يضيء له طريق مستقبل أفضل.
- كسر احتكارات المعرفة، وترسيخ ثقافة الحوار.
- تغذية شعلة الفكر بوقود التجديد المستمر.
- مد الجسور المباشرة مع القارئ لتحقيق التفاعل الثقافي.
- احترام حقوق الملكية الفكرية، تشجيعاً للابداع.

• **منهاجها:**
- تنطلق من التراث جذوراً تؤسس عليها، وتبني فوقها دون أن تقف عندها، وتطوف حولها.
- تختار منشوراتها بمعايير الإبداع، والعلم، والحاجة، والمستقبل، وتنبذ التقليد والتكرار ومافات أوانه.
- تعتني بثقافة الكبار، كما تعتني بثقافة أطفالهم.
- تخضع جميع أعمالها لتنقيح علمي وتربوي ولغوي وفق دليل ومنهج خاص بها.
- تعدُّ خططها وبرامجها للنشر، وتعلن عنها: شهرياً وفصلياً، وسنوياً، ولآماد أطول.
- تستعين بنخبة من المفكرين إضافة إلى أجهزتها الخاصة للتحرير، والأبحاث، والترجمة.

• **خدماتها:**
- بنك القارئ النهم، ونادٍ لقراء دار الفكر.
- جائزة سنوية للابداع الأدبي والدراسات النقدية.
- ريادة في مجال النشر الألكتروني.
- أول موقع متجدد بالعربية لناشر عربي على الإنترنت للتعريف بإصداراتها ونشاطاتها.

www.fikr.com

- إسهام فعال في موقع (فرات) لخدمات الكتاب وتسويقه على الإنترنت.

www.furat.com

- خدمة المستفتي بإشرافها على موقع الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي.

www.bouti.com

• **منشوراتها:** تجاوزت ١٣٠٠ عنواناً، تغطي سائر فروع المعرفة.

دمشق - سورية - ص.ب: ٩٦٢
هاتف: ٢٢١١١٦٦ - فاكس: ٢٢٣٩٧١٦
e-mail: fikr@fikr.com - http://www.fikr.com

دار الفكر
للطباعة والتوزيع والنشر

WOMEN vs. RELIGION & ETHICS
Al-Mar'ah wa-al-Dīn wa-al-Akhlāq
Dr. Nawāl al-Sa'dāwī Dr. Hibah Ra'ūf 'Izzat

كيف تتحرر المرأة العربية من الاستغلال والاضطهاد والحرمان؟

هل نتبنى النموذج الغربي لتحرير المرأة! مع ما حمله هذا النموذج من مصائب على تلك المجتمعات من تفكك للأسر، وتفش للبغاء، وجنوح عند الأحداث، وانتشار للجريمة والمخدرات بين طلاب المدارس والأطفال؟!

هل نعود إلى قيمنا وأخلاقنا وحضارتنا، لنطورها كي تتلاءم مع متطلبات العصر، وما فرضه دخول المرأة إلى حقل العمل في المزارع والمعامل والمتاجر والجيش والتعليم؟!

لم تعد المرأة حبيسة المنزل، بل أصبحت عنصراً فاعلاً في البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل دولة.

ونتساءل: هل الظلم والقهر الذي وقع على المرأة في وقت من الأوقات نتيجة طغيان الأنظمة وتعسف العادات والتقاليد، كان يقع على المرأة وحدها أو أن المجتمع كله برجاله ونسائه كان يعانيه؟!

إن كبار المفكرين الغربيين يدعون اليوم مجتمعاتهم للعودة إلى قيم العائلة التي حمت الأسر عبر آلاف السنين مما آل إليه اليوم أمر الغرب، فهل نلحق بهم لنصل إلى ما وصلوا إليه؟!

إن هذا الكتاب يناقش أكثر الكلمات جدلاً وخلافاً وهي المرأة والدين والأخلاق.

DAR AL-FIKR
... Forbes Ave., #A259
...sburgh, PA 15213
U.S.A
...: (412) 441-5226
...: (775) 417-0836
...ail: fikr@fikr.com
...p://www.fikr.com/

ISBN 1-57547-844-7

